المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة العدل
- قطاع العدل-

مشروع قانون
المالية
2023

PDP visé électroniquement par :

Département ministériel	Direction du Budget
Le 27/10/2022 18:18	Le 27/10/2022 18:49

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة 4
1. تقديم موجز للاستراتيجية 5
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023 14
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023 حسب البرامج 17
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 19
5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج 23
6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 25
7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية 30
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية 31
الجزء الثاني : تقديم البرامج 35
برنامج 300 : المواكبة والقيادة 36
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 36
2. مسؤول البرنامج 40
3. المتدخلين في القيادة 40
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 41
برنامج 301 : نجاعة الإدارة القضائية 53
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 53
2. مسؤول البرنامج 55
3. المتدخلين في القيادة 55
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 56
برنامج 302 : تحديث المنظومة القضائية والقانونية 64

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 64
2. مسؤول البرنامج..... 68
3. المتدخلين في القيادة..... 68
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 68
برنامج 303 : تعزيز الحقوق والحريات..... 84
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 84
2. مسؤول البرنامج..... 87
3. المتدخلين في القيادة..... 88
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 88
الجزء الثالث : محددات النفقات..... 97
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 98
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 98
ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع..... 100
ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 101
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 102

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية
الميزانية
DB

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

1. تقديم موجز للاستراتيجية

تواصل وزارة العدل العمل على تنزيل خارطة الطريق المتمثلة في الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، باعتباره ورشا مهما يندرج ضمن الاستراتيجية الكبرى للمملكة لبناء دولة الحق والقانون والمؤسسات، حيث كانت الإرادة الملكية واضحة من خلال تأكيد جلالة الملك حفظه الله في العديد من خطاباته ورسائله السامية على ضرورة بلورة إصلاح شامل وعميق لمنظومة العدالة عبر جعل القضاء في خدمة المواطن.

وقد تميزت مناسبة عيد العرش المجيد لهذه السنة والتي صادفت الذكرى الثالثة والعشرين لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين، بإعطاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس لتوجيهاته الملكية السامية للنهوض بحقوق الأسرة والمرأة وتحيين التشريعات الوطنية للنهوض بوضعيتها. حيث أكد جلالته في الخطاب السامي الذي وجهه إلى الأمة على ضرورة العمل على تعميم محاكم الأسرة على كل المناطق: " ندعو للعمل على تعميم محاكم الأسرة، على كل المناطق، وتمكينها من الموارد البشرية المؤهلة، ومن الوسائل المادية، الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب". مما يجسد الإرادة الملكية الراسخة للنهوض بمنظومة العدالة وجعل القضاء في خدمة المواطن.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة الماسة إلى تكثيف الجهود والرفع من مستوى التنسيق وتعزيز آليات التواصل مع كافة المتدخلين في تدبير قطاع العدل، وذلك للارتقاء بأداء المرفق القضائي في أدائه لخدماته لفائدة المتقاضين والمرتفقين على الوجه المطلوب.

وفي هذا الصدد، ستواصل الوزارة تنزيل خارطة المسار الإصلاحي المتمثلة في الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة بهدف الرفع من الفعالية والنجاعة وضمان جودة مرفق العدالة وتوفير خدمات في مستوى عال لفائدة المتقاضين وعموم المرتفقين، وذلك وفق المحاور التالية:

- **المحور الأول: تحديث وتطوير المنظومة القانونية والقضائية**

ستواصل الوزارة بشراكة مع باقي المتدخلين العمل على إنجاز مخططها التشريعي برسم الولاية التشريعية الحادية عشرة 2021-2026 والذي يهدف إلى تطوير وتحديث الترسانة القانونية للمملكة، وذلك وفق ما أقره الدستور والتزامات المملكة المغربية على المستوى الدولي.

ففي هذا الصدد، ستواصل الوزارة العمل على استكمال إجراءات الإعداد والمصادقة المتعلقة بمجموعة من مشاريع القوانين سواء في المجال المدني أو الجنائي أو الاجتماعي أو غيرها من المجالات، والتي تكتسي أهمية بالغة في منظومة العدالة.

حيث سيتم الاشتغال خلال هذه السنة وسنة 2023 على تقييم نصوص مدونة الأسرة في اتجاه إعداد تصور لمراجعة بعض مقتضياتها، وكذا الاشتغال على مشاريع مدونة حقوق الطفل وقانون العقوبات البديلة والبنك الوطني للبصمات

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الجبينية، كما سيتم العمل على إخراج مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون التنظيمي 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ومشروع قانون بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة ومشروع قانون إحداث المعهد الوطني للمهن القانونية والقضائية وكتابة الضبط ومشروع مراجعة قانون المسطرة المدنية والجنسية المغربية. بالإضافة إلى مجموعة من المشاريع المتعلقة بالقوانين المنظمة للمهن القضائية والقانونية والعديد من مقترحات القوانين الأخرى التي من شأنها إغناء وتطوير الترسانة القانونية ببلادنا.

- **المحور الثاني: تسهيل الولوج إلى العدالة**

ستواصل الوزارة خلال سنة 2023، العمل على تيسير الولوج إلى العدالة عبر إتاحة مجموعة من المنصات والبوابات الإلكترونية وتسهيل استعمالها وتبسيط إجراءاتها لجعلها في متناول جميع المستخدمين، حيث تشتغل الوزارة بالتنسيق مع مختلف الشركاء على مجموعة من مشاريع التحديث والرقمنة والتواصل الهادفة إلى تيسير الولوج إلى العدالة، حيث تم على سبيل المثال خلال هذه السنة إعطاء الانطلاقة الرسمية لأربع خدمات رقمية، يتعلق الأمر بخدمة السجل العدلي الالكتروني والتي أصبحت تتيح إيداع الطلب وسحب وثيقة السجل العدلي عن بعد وعبر ثلاث قنوات أخرى، وخدمة الأداء الإلكتروني لمخالفات الرادار الثابت والتي أدخلت عليها خاصية البحث بواسطة بطاقة التعريف الوطنية.

كما تم إعطاء الانطلاقة لخدمة المرجع الوطني للمهن القانونية والقضائية، وهي خدمة تتيح إمكانية البحث عن العاملين بالمهن القانونية والقضائية ومساعدي القضاء من المحامين والموثقين والعدول والمفوضين القضائيين والتراجمة المحلفين والخبراء المقبولين لدى المحاكم. هذا بالإضافة لخدمة مركز النداء الخاص بوزارة العدل، وهي خدمة تواصلية جديدة موجهة للمواطنين من أجل إرشادهم وتوجيههم لمختلف الخدمات المقدمة من طرف الوزارة.

فإضافة إلى العمل على تطوير المساعدة القانونية والاجتماعية بالمحاكم وتطوير نظام المساعدة القضائية، تعمل الوزارة على عقلنة الخريطة القضائية، حيث عرفت سنة 2022 إصدار مراسيم متعلقة بإحداث محكمتين إداريتين ومحكمتين تجاريتين بكل من العيون والداخلة وكذا محكمة الاستئناف بالداخلة بالإضافة إلى إحداث ثلاث عشر مركزا قضائيا، وستعمل الوزارة خلال سنة 2023 على التجسيد الفعلي لهذه المراسيم وبالتالي عقلنة الخريطة القضائية، من أجل تحقيق الهدف الأسمى المرتبط بتسهيل الولوج إلى القانون والعدالة.

- **المحور الثالث: تأهيل وتحديث الإدارة القضائية**

ستواصل وزارة العدل العمل على إحداث إدارة قضائية قوية ومؤهلة، عبر دراسة مختلف آليات تطويرها ومعالجة الجوانب الهيكلية والتنظيمية لتسهيل أداء القضاء لمهمته على الوجه الأكمل والرفع من نجاعة الأداء.

ففي هذا الإطار تشتغل الوزارة على مشروع يهدف إلى إقامة إدارة قضائية احترافية مؤهلة قائمة على اللاتمركز الإداري والمالي وإرساء مقومات التحول الرقمي للعدالة والرفع من مستوى البنية التحتية للمحاكم، بتنسيق وتعاون مع كافة المتدخلين في منظومة العدالة بما لا يتنافى واستقلال السلطة القضائية. ويغطي محور تأهيل وتحديث الإدارة القضائية ثلاث جوانب أساسية:

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

تأهيل الإدارة القضائية

ستعمل الوزارة على مواصلة التنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة في إطار الهيئة المشتركة بشأن التنسيق في مجال الإدارة القضائية لجعلها آلية حقيقية للتنسيق والتعاون والتشارك، حيث سيتم العمل في إطار هذه الهيئة على تحقيق الأهداف المنشودة في مجال الإدارة القضائية وتحقيق النجاعة والفعالية. ويهدف هذا التنسيق أساسا إلى تعزيز التواصل والتعاون بين الفاعلين الرئيسيين في مجال العدالة لدراسة العديد من القضايا المتعلقة بعصرنة ورقمنة المحاكم وتحيين الخريطة القضائية والبنيات التحتية القضائية وكذا تدبير الأرشيف.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الوزارة بإعداد مشروع مرسوم بتنظيم وتحديد اختصاصات وزارة العدل وتمت المصادقة عليه في المجلس الحكومي، والذي يهدف إلى مراجعة الهيكلة الحالية للوزارة لمواكبتها للتطورات الجديدة التي عرفها القطاع وخصوصا بعد استقلال السلطة القضائية، كما سيتم بموجبه إحداث مديريات جهوية وأخرى إقليمية، وذلك بهدف تعزيز اللاتمركز الإداري.

التحول الرقمي للعدالة

راكمت وزارة العدل منذ السنوات الأخيرة حصيلة متميزة وواعدة في مجال إرساء مقومات المحكمة الرقمية، حيث ستواصل الوزارة مجهوداتها لتنزيل ورش التحول الرقمي للعدالة والذي يعتبر مدخل أساسي للرفع من نجاعة منظومة العدالة وإرساء مقومات المحكمة الرقمية، حيث قطعت فيه وزارة العدل أشواطا مهمة وذلك بالاعتماد على مقاربة تشاركية مع كل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، وباقي الشركاء على المستوى الوطني والدولي المعنيين بالرقمنة، بغية تجويد هذا المشروع وملاءمته مع انتظارات المواطنين.

وخلال سنة 2023، ستعمل الوزارة على استكمال مشاريع التحول الرقمي لمنظومة العدالة، وفق مقاربة شمولية وتشاركية ومندمجة تعتمد بالأساس على تقديم خدمات رقمية جديدة وذات جودة عالية لفائدة المرتفقين والمتقاضين والمهن القانونية والقضائية والسهر على تبسيطها، وتعزيز حكامة البيانات المنتجة، وتقوية البنية التحتية المعلوماتية على مستوى الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة والمحاكم وكذا تعزيز أمن نظم المعلومات المستعملة، بالإضافة إلى تحديث الترسانة القانونية الناظمة لمجال إدخال التكنولوجيات الحديثة في مجال تصريف العدالة بالمحاكم، وذلك وفقا للقواعد والمعايير المعمول بها وطنيا ودوليا.

وموازاة مع هذه الأوراش الكبرى، يتم الاشتغال بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية "PNUD" لإنجاز مجموعة من مشاريع الرقمنة والتحديث، من قبيل مشروع رقمنة صندوق التكافل العائلي ومشروع التبادل الإلكتروني مع العدول، إلى غير ذلك من المشاريع المحورية المزمع إنجازها في هذا الشأن.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

دعم البنية التحتية للمحاكم

يعد ورش تأهيل البنية التحتية الخاصة بالمحاكم، واحدا من الأوراش الجوهرية بمنظومة إصلاح العدالة، حيث تولي له الوزارة أهمية كبرى بتخصيصها لموارد مالية مهمة لتنفيذه، وستواصل الوزارة العمل على تطوير البنى التحتية الخاصة بالمحاكم سواء من خلال تشييد بنايات جديدة أو من خلال تهيئة وتوسعة وتجديد بنايات أخرى، من أجل توفير بنايات ذات جودة عالية ترقى لمستوى تطلعات المرتفقين والقضاة والموظفين وترفع من نجاعة منظومة العدالة بالمملكة وتقرب القضاء من المواطن.

حيث تطمح الوزارة خلال سنة 2023 والسنوات المقبلة، على إنجاز مجموعة من المشاريع نذكر منها على سبيل المثال، مشروع إعادة بناء محكمة النقض وبناء قصور العدالة بكل من تارودانت وإنزكان وبني ملال ومراكش وبناء المحاكم الإدارية بالعيون والداخلة وطنجة والمحاكم التجارية بالعيون والداخلة ومحاكم الاستئناف بطنجة والداخلة والمحاكم الابتدائية بكل من الناظور والمحمدية وسيدي بنور والمراكز القضائية بمريرت وأمزميز وميضار وإفران، إلى غير ذلك من أوراش البناء والتهيئة وكذا مشاريع التجهيز المرافقة لها.

- **المحور الرابع: الرفع من نجاعة أداء المحاكم**

تسعى وزارة العدل إلى الرفع من نجاعة أداء المحاكم، حيث تعمل من جهة على توفير الظروف الملائمة لتسريع تصفية القضايا الرائجة والمخلفة وتنفيذ الأحكام القضائية، ومن جهة أخرى تعمل على الرفع من تحصيل الغرامات والإدانات النقدية.

فعلى مستوى تصفية القضايا الرائجة والمخلفة وتنفيذ الأحكام القضائية تسعى الوزارة إلى تنفيذ الأحكام الصادرة داخل آجال معقولة، عبر توفير جميع الموارد البشرية واللوجستيكية الضرورية لسير عمل أجهزة التنفيذ على مستوى المحاكم لضمان الفعالية والنجاعة وضمان حصول المتقاضين على حقوقهم والحفاظ على هبة القضاء وذلك في إطار القانون.

تسعى الوزارة كذلك إلى الرفع من وتيرة تنفيذ المقررات القضائية الزجرية وتحصيل الغرامات والصوائر، بهدف الرفع من النجاعة القضائية، عبر مواكبة وتتبع المحاكم التي تعاني من صعوبات في تنفيذ المقررات القضائية وتحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر القضائية، وتتبع ومواكبة وحدات التحصيل المحدثة بالمحاكم وتوفير وتحسين ظروف العمل وتوفير الوسائل اللوجستيكية والقيام بدورات تكوينية، وكذا إعداد مشاريع التعاون والشراكة مع مختلف المتدخلين بهدف تسهيل تنفيذ المقررات القضائية وتحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية.

بالإضافة إلى ذلك، قامت وزارة العدل بإعداد مشروع قانون إحداث الوكالة الوطنية لتدبير وتحصيل الأموال والممتلكات المحجوزة والمصادرة، والذي يهدف إلى توفير البنية المؤسساتية الكفيلة بتحقيق النجاعة والفعالية في تدبير وتحصيل المحجوز والمصادر، وتجاوز النواقص التي تعتري الممارسة العملية الحالية، حيث ستعمل هذه الوكالة على التنسيق مع السلطات القضائية لتنفيذ المقررات القضائية الصادرة عن مختلف محاكم المملكة والقاضية بالحجز أو

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

المصادرة، كما ستعمل على التحصيل والتدبير المركزي للأموال والممتلكات المحجوزة أو المصادرة، إلى جانب تفعيل التنفيذ الزجري للغرامات والإدانات النقدية والمصاريف القضائية.

- **المحور الخامس: تخليق منظومة العدالة**

تنبني استراتيجية تخليق منظومة العدالة التي تعتمدها وزارة العدل على معالجة متكاملة، تجمع بين المقاربة القانونية الرامية إلى تحصين هذه المنظومة ضد مختلف أسباب الفساد، وبين المقاربة الأخلاقية المرتكزة على مجموعة من القيم والواجبات الضابطة لقواعد السلوك المهني، والهادفة إلى تملك مبادئ الأخلاقيات والسلوكات القويمة، ترسيخا للمسؤولية الأدبية والأخلاقية لكل الفاعلين في منظومة العدالة.

فبخصوص الحياة المهنية بقطاع العدل، ستواصل الوزارة تنفيذ البرامج والأوراش التي تروم إلى إعداد الإطار القانوني لتعزيز آليات الجزاء لضمان نزاهة وشفافية منظومة العدالة، وتعزيز مبادئ الشفافية والمراقبة والمسؤولية في المهن القضائية والقانونية، وكذا تعزيز دور المفتشية العامة للوزارة.

أما بخصوص المهن القضائية والقانونية فستواصل الوزارة تحصينها ضد مختلف أسباب الفساد من خلال تحريك المتابعات التأديبية والزجرية التي من شأنها تعزيز مبادئ الشفافية والمراقبة.

- **المحور السادس: تعزيز التعاون الدولي**

ستواصل وزارة العدل مجهوداتها المبذولة في مجال التعاون الدولي والذي يحتل مكانة مهمة في دعم وتحديث وإصلاح منظومة العدالة، حيث ستحرص على متابعة مختلف ملفات التعاون وتنفيذ المقتضيات التي تخص المملكة المغربية في اتفاقيات التعاون القضائي، كما ستعمل على البحث عن آفاق جديدة لعقد اتفاقيات وإعداد برامج التعاون بهدف تعزيز التنسيق وتبادل الخبرات والتجارب والارتقاء بآلية التعاون والعمل المشترك بين المؤسسات القضائية بالمغرب وباقي دول ومنظمات العالم في مختلف المجالات المرتبطة بالعدالة.

وفي هذا الصدد، فإن الوزارة تولي لمجال التعاون الدولي اهتماما كبيرا، حيث قامت هذه السنة بتعزيز التعاون والتنسيق في مختلف المجالات المرتبطة بالعدالة مع عدد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا ومدغشقر والنيجر والسودان وجيبوتي والسلفادور وموريتانيا...وكذا مع المؤسسات الدولية والجهوية من قبيل مجلس أوروبا واللجنة الأوروبية لفعالية العدالة.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة قامت بتنظيم احتضان المملكة المغربية للدورة الثامنة والثلاثين 38 لمجلس وزراء العدل العرب في شهر أكتوبر 2022، والذي يشكل فرصة لتعزيز التعاون وتدارس مشاريع الاتفاقيات والقوانين مع الدول العربية.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- **المحور السابع: تأهيل الموارد البشرية ودعم العمل الاجتماعي**

تحرص وزارة العدل على إغناء وتنويع رأسمالها البشري من حيث الكفاءات والاختصاصات وأعداد الموظفين، حيث ستواصل العمل على تطوير وتثمين هذا الرأسمال البشري من خلال عدة إجراءات وتدابير (التكوينات الأساسية والمستمرة...) بهدف استثمار الكفاءات بالشكل الأمثل والارتقاء بمستوى الموارد البشرية للاستجابة لمتطلبات الإدارة الحديثة. كما تعتمد الوزارة على آليات التدبير التوقعي لأعداد الموظفين والوظائف من أجل تحقيق التوازن في توزيع مواردها البشرية على مختلف المحاكم والوحدات الإدارية مع عقلنة التوظيف والحركة الانتقالية بما يتلاءم مع الحاجيات الفعلية لكل وحدة.

وبخصوص التكوين باعتباره آلية أساسية في تطوير كفاءات ومهارات الموظفين، فمن المتوقع أن تشهد السنة المقبلة زخما كبيرا لعملية التكوين لمواكبة تنزيل عدة أوراش إصلاحية بالقطاع تهم منظومة العدالة ككل وبالخصوص المجالات المتعلقة بتنزيل التنظيم القضائي الجديد للمملكة وتنظيم المديريات الجهوية والإقليمية ومشاريع التحول الرقمي لمنظومة العدالة والتكوين في استعمال المنصات الإلكترونية المعدة من طرف الوزارة لفائدة موظفي القطاع والمتقاضين ومرتفقي الوزارة فضلا عن التكوينات المتعلقة بالمستجدات القانونية والتنظيمية بمنظومة العدالة.

أما فيما يخص الجانب الاجتماعي، ستواصل المؤسسة المحمدية لقضاة وموظفي العدل العمل على استثمار الاعتمادات المالية المبرمجة بميزانيتها في سبيل مواصلة إنجاز كل المشاريع التي تروم إلى توفير وتطوير الخدمات المرتبطة بالسكن والتغطية الصحية التكميلية والإعانات والمنح وتأهيل مراكز الاصطياف والمركبات الرياضية وتنظيم مخيمات الأطفال والرحلات السياحية والدينية بالإضافة إلى تطوير خدمات النقل الوظيفي والسياحي.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة**

تتوافق استراتيجية وزارة العدل مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1977، والذي يهدف إلى القضاء على جميع أنواع التمييز على أساس العرق واللون والجنس واللغة والدين. وكذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1993، والتي تضمن للمرأة التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة مع الرجل.

بالإضافة إلى ذلك، تلتزم وزارة العدل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 (جدول أعمال 2030) وبشكل رئيسي الهدف رقم 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين. ونتيجة لذلك، شاركت الوزارة في تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة في مرحلتيها (**إكرام 1**: 2012-2016 و**إكرام 2**: 2017-2021) والتي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

كما شاركت وزارة العدل في إنجاز تقييم نهائي للخطة الحكومية للمساواة "**إكرام 2**"، والذي تم إطلاق مسار إعداده خلال اجتماع اللجنة التقنية بين-الوزارية المكلفة بتتبع الخطة، المنعقد خلال سنة 2021، والذي نظمته وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، من خلال ورشات تفاعلية حول تقييم الخطة الحكومية للمساواة "**إكرام 2**" خلال شهر شتنبر 2021.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

وقد تميزت هذه الورشات بتقديم عروض حول منجزات القطاعات الحكومية وأهم التحديات المرتبطة بتفعيل محاور الخطة الحكومية للمساواة، هذا بالإضافة إلى تنظيم ورشات تفاعلية في إطار مجموعات عمل يسيرها أحد أعضاء اللجنة التقنية وذلك في أفق الإعداد لصياغة الخطة الحكومية للمساواة الجديدة.

كما قام الاتحاد الأوروبي بدعم الخطة الحكومية للمساواة من خلال مهمة المساعدة التقنية، تم بموجبها إعداد تحاليل قطاعية تستجيب للنوع على مستوى العديد من القطاعات الوزارية، من بينها وزارة العدل، وقد ركز هذا التحليل على عدة مجالات وهي:

- **المجال القانوني والمؤسساتي**: حاولت وزارة العدل من خلال مجموعة من الإصلاحات، تكييف ترسانتها القانونية مع الدستور الجديد والالتزامات الدولية فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين بما في ذلك مدونة الأسرة ومشروع القانون الجنائي، كما شهدت سنة 2018 ولوج المرأة لأول مرة لمهنة العدول، تماشيا مع الإرادة الملكية المنبثقة من الخطب السامية. وفي نفس الإطار، أتاح إحداث صندوق التكافل العائلي سنة 2011 وتعديل القانون المتعلق به سنة 2018 من تعزيز إمكانية ولوج النساء وأطفالهن إلى العدالة من أجل الدفاع عن حقوقهم. وقد تجلى تسهيل هذا الولوج أيضا في إنشاء خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف من خلال مأسسة دور المساعدة الاجتماعية، وكذلك من خلال المساعدة القضائية.
- **المجال السياسي والاستراتيجي**: انبثقت التوجهات الكبرى للإصلاحات التي قامت بها وزارة العدل من أحكام الدستور قبل إدراجها في ميثاق إصلاح منظومة العدالة (يوليو 2013) وذلك بهدف تعزيز دور الجهات الفاعلة في ميدان العدالة من أجل تطبيق مقاربة النوع بشكل أفضل.

- **المجال الاقتصادي والسوسيو-اقتصادي**: المجهودات المبذولة من طرف وزارة العدل تمكن جميع المواطنات والمواطنين من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية من خلال الحق في الوصول إلى المعلومة القضائية والقانونية (بوابة عدالة، تطبيقية -Ejuste...)،على سبيل المثال، كما أن مجهودات الوزارة تشمل كذلك موظفات وموظفي القطاع من خلال نشر مبادئ المساواة وتوفير التكوين على قدم المساواة بالإضافة لتشجيع النساء لولوج مناصب المسؤولية.

- **المجال السوسيو-الثقافي**: تمت معالجة التقاليد والقيود الاجتماعية والثقافية التي تعيق المساواة بين المرأة والرجل على نطاق واسع من أجل الحد من التمييز وعدم المساواة في قطاع العدالة. من بين النتائج الإيجابية لمحاربة الصور النمطية القائمة على النوع، فقد تم على مستوى وزارة العدل، فتح باب ولوج المرأة إلى وظيفة كانت مخصصة للرجال وهي مهنة العدول، وكذلك تسهيل ولوج الرجال إلى وظيفة المساعد الاجتماعي التي كانت حكرا على النساء.

كشف هذا التحليل أيضا، عن العديد من نقاط الضعف، لاسيما ولوج النساء في وضعية صعبة (النساء الأميات، ذوات الموارد الاقتصادية الضعيفة، ...) إلى العدالة. فهن لسن على دراية كافية بحقوقهن وبإمكانيات الولوج إلى العدالة (المساعدة القضائية، صندوق التكافل العائلي، خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف ...). بالإضافة إلى ذلك، يشير التقرير إلى أن الأحكام المسبقة والصور النمطية القائمة على النوع تؤثر أيضا على تطبيق النصوص.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

وبالتالي أعدت وزارة العدل بشراكة مع وزارة المرأة والتضامن والأسرة خطة عمل قطاعية متوسطة المدى تستجيب للنوع (PASMT)، تقدم إجابات ملموسة لأوجه عدم المساواة الرئيسية المحددة في هذا القطاع، وذلك لضمان تفعيل التدابير التي التزمت بها الوزارة في إطار خطة **إكرام 2**. تتمثل محاور خطة العمل القطاعية المتوسطة المدى فيما يلي:

- **المحور 1**: تقوية فرص عمل النساء وتمكينهن اقتصاديا ؛
- **المحور 2**: حقوق النساء في علاقتهن بالأسرة ؛
- **المحور 3**: مشاركة النساء في اتخاذ القرار؛
- **المحور 4**: حماية النساء وتعزيز حقوقهن ؛
- **المحور 5**: نشر مبادئ المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي ؛
- **المحور 6**: إدماج النوع في جميع السياسات والبرامج الحكومية.

تشكل هذه الخطة القطاعية تكريسا لمجهودات الوزارة في ترسيخ مقاربة النوع كما تمثل خريطة طريق لتنفيذ مجموعة من المشاريع المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وتضم برامج مشروع نجاعة الأداء مجموعة من المؤشرات والأهداف المرتبطة بالنوع الاجتماعي، علما أنها لا تمثل إلا جزءا بسيطا من المجهودات المبذولة :

1. **برنامج المواكبة والقيادة:** فيما يتعلق بهذا البرنامج، تتجلى مقاربة النوع من خلال الهدف التالي:

- **تقوية الكفاءات ودعم المساواة بين الجنسين:** نسبة الموظفين الذين استفادوا من التكوين هي حوالي ٪17من النساء و ٪ 24 من الرجال في سنة 2021، والقيمة المستهدفة في سنة 2025 هي بلوغ ٪ 100 لكل جنس. كما تهدف وزارة العدل إلى وصول عدد المستفيدين من التكوين المؤهل لشغل مناصب المسؤولية إلى 45 رجلاً و45 امرأة بحلول نهاية عام 2022، وبحلول سنة 2025 تهدف إلى توفير تكوين لفائدة 100 موظف و100 موظفة.

2. **برنامج نجاعة الإدارة القضائية**: تتجلى مقاربة النوع من خلال الأهداف التالية:

- **الرفع من تنفيذ الأحكام الصادرة في الميدان المدني**: يعد الرفع من تنفيذ الأحكام المتعلقة بالأسرة عنصرا رئيسيا في دعم المساواة بين الجنسين حيث أن تحقيق قيمة مستهدفة بنسبة % 99,30 سنة 2023 من شأنه دعم حقوق المرأة و الرجل وأطفالهم، بعد أن تم تحقيق نسبة 98,80% سنة 2021.
- **تسهيل الولوج إلى القانون والعدالة:** تولي وزارة العدل أهمية كبيرة للمساعدة القضائية وتطبيقات نشر المعلومات القانونية والقضائية، مما يمكن النساء والرجال من الوصول إلى العدالة والتمتع بحقوقهم. كما تجدر الإشارة إلى أن الوزارة عملت على الرفع من الاعتمادات المخصصة لهذه المساعدة إلى 30 مليون درهم سنويا برسم سنة 2023، بعد أن كانت 15 مليون درهم سنة 2021.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

3. **برنامج تحديث المنظومة القضائية والقانونية**: تتحقق مقاربة النوع من خلال الهدفين:

- **تحديث وتطوير الترسانة التشريعية والتنظيمية:** تأخذ وزارة العدل بعين الاعتبار مقاربة حقوق الانسان المرتكزة على النوع الاجتماعي أثناء تحديث ترسانتها القانونية والتنظيمية استجابة للتطورات الاجتماعية، وأحكام الدستور والاتفاقيات الدولية.
- **تعزيز رقمنة الإجراءات والمساطر والخدمات القضائية والإدارية بالمحاكم:** إضافة إلى تطوير خانات خاصة بمعطيات النوع على مستوى الأنظمة الرقمية المعمول بها في المحاكم، تم إحداث منصة للتشاور الوطني حول وضعية وآفاق ولوج المرأة للعدالة femme.justice.gov.ma ، حيث تهدف هذه المنصة إلى تيسير الولوج إلى المعلومة القانونية والقضائية للمرأة والطفل والفئات الهشة.

4. **برنامج تعزيز الحقوق والحريات**: تعد حماية حقوق المرأة والطفل من أولويات وزارة العدل من خلال توفير مساعدة اجتماعية (خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف) ومالية (صندوق التكافل العائلي):

- **حماية حقوق النساء والأطفال**: يتحسن بوضوح معدل خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف المجهزة. في سنة 2021، وصل هذا المعدل إلى ٪ 88 ومن المتوقع أن يصل إلى ٪100 في نهاية 2025. بالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد النساء والأطفال المستفيدين من صندوق التكافل العائلي سنة 2021 ما مجموعه 5702، أما القيمة المستهدفة في سنة 2027 فهي 10000مستفيد.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2022)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2023)	% مشروع قانون المالية لسنة 2023/ قانون المالية للسنة 2022
الموظفون	5 020 563 000	3 175 472 000	-36,75
المعدات والنفقات المختلفة	272 528 000	322 528 000	18,35
الاستثمار	190 490 000	222 490 000	16,8
المجموع	5 483 581 000	3 720 490 000	-32,15

■ تعليق

عرفت ميزانية وزارة العدل تراجعا كبيرا يقدر ب 32 % تقريبا على مستوى الاعتمادات المالية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023 بالمقارنة مع قانون المالية برسم سنة 2022 ، راجع بالأساس إلى إحالة النفقات الخاصة بالقضاة إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية قصد تدبيرها، وذلك استكمالا لورش استقلالية السلطة القضائية، حيث انتقل فصل الموظفين من مبلغ 5,02 مليار درهم إلى 3,1 مليار درهم لتغطية نفقات الموظفين أي بنسبة انخفاض تقارب 37%.

أما بخصوص الاعتمادات المخصصة لتغطية نفقات المعدات والنفقات المختلفة، فقد عرفت ارتفاعا يفوق 18% برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023 بالمقارنة مع قانون المالية برسم سنة 2022 ، بزيادة 50 مليون درهم سيتم تخصيصها لتدعيم محاكم الأسرة، حيث تم تخصيص مبلغ 322.528.000,00 درهم إجمالي لهذا الفصل.

أما بخصوص اعتمادات الاستثمار، فقد سجلت ارتفاعا بلغت نسبته 16,8 % برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023 بالمقارنة مع قانون المالية برسم سنة 2022 ، بزيادة 32 مليون درهم من اعتمادات الأداء سيتم تخصيصها لتدعيم بنايات محاكم الأسرة وتأهيلها وتجهيزها، حيث تم رصد مبلغ إجمالي من اعتمادات الأداء بميزانية الاستثمار يناهز 222.490.000,00 درهم.

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2023
	مشروع قانون المالية للسنة 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	3 175 472 000					
المعدات والنفقات المختلفة	322 528 000	900 000	300 000			
الاستثمار	222 490 000	-	-			
المجموع	3 720 490 000	900 000	300 000	560 000 000	-	4 281 090 000

تعليق

تم رصد اعتمادات مالية تفوق 3,7 مليار درهم من الميزانية العامة لفائدة وزارة العدل برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023، أما فيما يخص الصندوق الخاص لدعم المحاكم فالوزارة تستفيد من تسبيق في حدود 400 مليون درهم في انتظار تحديد مجموع الموارد برسم السنة الجارية وتحديد سقف التحملات بعد ذلك، وكذلك الشأن بالنسبة لصندوق التكافل العائلي الذي يخصص له تسبيق تبلغ قيمته 160 مليون درهم.

أما بالنسبة لمركز النشر والتوثيق فحددت نفقاته في 900.000 درهم متأتية من موارده الخاصة ومن الإعانة المقدمة من طرف وزارة العدل والمقدرة ب 300.000 درهم.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

■ إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

• مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة :

- مركز النشر و التوثيق القضائي بمحكمة النقض

• الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :

- الصندوق الخاص لدعم المحاكم
- صندوق التكافل العائلي

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2022)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2023)			% مشروع قانون المالية للسنة 2023 / قانون المالية للسنة 2022
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المواكبة والقيادة	5 356 481 000	3 175 472 000	180 628 000	222 490 000	-33,19
نجاعة الإدارة القضائية	89 700 000	-	104 700 000	-	16,72
تحديث المنظومة القضائية والقانونية	19 400 000	-	19 200 000	-	-1,03
تعزيز الحقوق والحريات	18 000 000	-	18 000 000	-	-
المجموع	5 483 581 000	3 175 472 000	322 528 000	222 490 000	-32,15

تعليق

يستحوذ برنامج المواكبة والقيادة على الجزء الأكبر من الاعتمادات المالية نظرا لاحتوائه على جميع نفقات الموظفين التي تمثل أزيد من 85% من الميزانية العامة للوزارة، كما أن توزيع النفقات بين البرامج شهد تغييرا بين سنتي 2022 و 2023 في إطار إعادة توزيع الاعتمادات المالية بناء على إعادة تحديد الأولويات في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023 والتي تخص العمل على تدعيم محاكم الأسرة على كافة التراب الوطني كما أكد عليها جلالة الملك محمد السادس خلال خطاب العرش لهذه السنة، بالإضافة إلى مواصلة تكريس مبدأ استقلالية السلطة القضائية عبر إحالة تدبير الوضعيات المالية للقضاة إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
المواكبة والقيادة	314 759 780
نجاعة الإدارة القضائية	2 466 265 035
تحديث المنظومة القضائية والقانونية	61 104 608
تعزيز الحقوق والحريات	333 342 577

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2023
	مشروع قانون المالية للسنة 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفوعات	
المواكبة والقيادة	3 578 590 000	900 000	-	281 950 000	-	3 861 440 000
نجاعة الإدارة القضائية	104 700 000	-	300 000	44 450 000	-	148 850 000
تحديث المنظومة القضائية والقانونية	19 200 000	-	-	73 500 000	-	92 700 000
تعزيز الحقوق والحريات	18 000 000	-	-	160 100 000	-	178 100 000
المجموع	3 720 490 000	900 000	300 000	560 000 000	-	4 281 090 000

تعليق

يتضح من خلال توزيع الاعتمادات المالية حسب البرامج والمكونات الميزانياتية، أن برنامج المواكبة والقيادة الذي يضم مشاريع متعلقة بالبنية التحتية للمحاكم يستأثر بالجزء الكبير من الميزانية، علما أن اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية هي فقط تسبيق أولي في انتظار حصر الموارد النهائية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 300 : المواكبة والقيادة

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
البنية التحتية	-	222 490 000	222 490 000
تدبير الربائد	400 000	-	400 000
البنية التحتية	97 424 000	-	97 424 000
تدبير الموارد	82 804 000	-	82 804 000

■ **تعليق**

يخصص جزء كبير من الميزانية القطاعية لوزارة العدل من أجل تعزيز البنية التحتية للمحاكم، سواء من خلال البناء والتجهيز عبر مشروع البنية التحتية أو من خلال توفير النفقات اللازمة لضمان السير العادي للعمل بالمحاكم من خلال مشروع تدبير الموارد.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 301 : نجاعة الإدارة القضائية

- جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
أداء المحاكم في الميدان المدني	33 300 000	-	33 300 000
أداء المحاكم في الميدان الجنائي	41 400 000	-	41 400 000
الولوج إلى القانون والعدالة	30 000 000	-	30 000 000

■ تعليق

تندرج الاعتمادات المالية المخصصة للمشاريع المبينة في الجدول في إطار تعزيز نجاعة الإدارة القضائية بتوفير لوازم العمل بالمحاكم ومصاريف القضاء الجنائي والمساعدة القضائية وغيرها من النفقات. والجدير بالذكر أنه تم رفع الاعتمادات المخصصة للمساعدة القضائية من 15 مليون درهم برسم سنة 2021 إلى 25 مليون درهم سنة 2022، تم بعد ذلك إلى 30 مليون درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 302 : تحديث المنظومة القضائية والقانونية

- جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
الأداء التشريعي والتنظيمي	10 200 000	-	10 200 000
المحكمة الرقمية	9 000 000	-	9 000 000

تعليق

ستساهم الاعتمادات المالية المدرجة بالمشروع أعلاه في مواكبة الوزارة في تحقيق الأهداف المرتبطة بمشاريع التحول الرقمي للعدالة. علما أنه يتم تخصيص غالبية الاعتمادات المرصودة لورش التحول الرقمي للعدالة من خلال موارد الصندوق الخاص لدعم المحاكم.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 303 : تعزيز الحقوق والحريات

- جدول 8 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
الاعتقال الاحتياطي	9 000 000	-	9 000 000
حماية حقوق المعتقلين	9 000 000	-	9 000 000

تعليق

ستخصص المبالغ المدرجة في إطار المشروعين لمواكبة جهود النيابة العامة في ترشيد الاعتقال الاحتياطي ومراقبة أماكن الاعتقال من خلال توفير الوسائل المادية واللوجستيكية اللازمة لذلك.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 9: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	322 528 000	47 555 000	370 083 000
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	-	9 600 000	9 600 000
جهة الشرق	-	15 520 000	15 520 000
جهة فاس - مكناس	-	6 215 000	6 215 000
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	-	24 600 000	24 600 000
جهة بني ملال - خنيفرة	-	7 600 000	7 600 000
جهة الدار البيضاء- سطات	-	16 000 000	16 000 000
جهة مراكش - آسفي	-	19 800 000	19 800 000
جهة درعة - تافيلالت	-	10 400 000	10 400 000
جهة سوس - ماسة	-	40 200 000	40 200 000
جهة كلميم - واد نون	-	6 600 000	6 600 000
جهة العيون -الساقية الحمراء	-	18 400 000	18 400 000
جهة الداخلة - واد الذهب	-	-	-
المجموع	322 528 000	222 490 000	545 018 000

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

تعليق

بالنسبة للمعدات والنفقات المختلفة، فرغم إدراج الاعتمادات المالية المخصصة لها بالمصالح المشتركة، فالوزارة تقوم خلال السنة بتفويض الاعتمادات المالية الضرورية لجميع جهات المملكة للآمرين المساعدين بالصرف وهم المدراء الفرعيين الإقليميين للوزارة لدى كل محكمة استئناف، نفس الشيء ينطبق على اعتمادات الاستثمار، حيث أن الوزارة تتجه تدريجيا نحو تنفيذ جميع اعتمادات الاستثمار على المستوى الجهوي، وذلك بهدف تعزيز اللاتمركز الإداري.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 10: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024, 2023) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
نفقات الموظفين	5 020 563 000	5 072 992 000	3 175 472 000	3 255 340 000	3 337 544 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	272 528 000	272 528 000	322 528 000	322 528 000	322 528 000
نفقات الاستثمار	190 490 000	190 490 000	222 490 000	241 490 000	210 490 000
المجموع	5 483 581 000	5 536 010 000	3 720 490 000	3 819 358 000	3 870 562 000

■ **تعليق**

أدرجت بالجدول أعلاه توقعات أولية بخصوص الاعتمادات المالية لسنة 2024 و2025 بخصوص نفقات الموظفين، أما بالنسبة للمعدات والنفقات المختلفة ونفقات الاستثمار، فقد تم تحديدها من طرف مصالح وزارة الاقتصاد والمالية في السقف المبين بالجدول.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

- جدول 11 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024,2023) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	900 000	900 000	900 000	900 000	900 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	560 000 000	560 000 000	560 000 000	560 000 000	560 000 000

■ تعليق

تشير التوقعات المتعلقة بمركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض وصندوقي دعم المحاكم والتكافل العائلي بأن الموارد والتسبيق الأولي الممنوح في بداية السنة لن يتغير خلال السنوات القادمة، حيث يتم الرفع من سقف التحملات بعد الحصر النهائي لموارد السنة السابقة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

- جدول 12 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024,2023) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
المواكبة والقيادة					
الميزانية العامة	5 356 481 000	5 408 910 000	3 578 590 000	3 677 458 000	3 728 662 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	900 000	900 000	900 000	900 000	900 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	281 500 000	281 500 000	281 950 000	281 950 000	281 950 000
نجاعة الإدارة القضائية					
الميزانية العامة	89 700 000	89 700 000	104 700 000	104 700 000	104 700 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	44 400 000	44 400 000	44 450 000	44 450 000	44 450 000
تحديث المنظومة القضائية والقانونية					
الميزانية العامة	19 400 000	19 400 000	19 200 000	19 200 000	19 200 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	74 000 000	74 000 000	73 500 000	73 500 000	73 500 000
تعزيز الحقوق والحريات					
الميزانية العامة	18 000 000	18 000 000	18 000 000	18 000 000	18 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	160 100 000	160 100 000	160 100 000	160 100 000	160 100 000

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

• جدول 13 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024,2023) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
المواكبة والقيادة					
البنية التحتية	-	427 622 623	222 490 000	241 490 000	210 490 000
تدبير الربائد	400 000	400 000	400 000	400 000	400 000
البنية التحتية	70 824 000	180 025 000	97 424 000	97 424 000	97 424 000
تدبير الموارد	74 204 000	150 982 600	82 804 000	82 804 000	82 804 000
نجاعة الإدارة القضائية					
أداء المحاكم في الميدان المدني	32 300 000	58 300 000	33 300 000	33 300 000	33 300 000
أداء المحاكم في الميدان الجنائي	32 400 000	52 664 900	41 400 000	41 400 000	41 400 000
الولوج إلى القانون والعدالة	25 000 000	40 000 000	30 000 000	30 000 000	30 000 000
تحديث المنظومة القضائية والقانونية					
الأداء التشريعي والتنظيمي	10 400 000	14 358 000	10 200 000	10 200 000	10 200 000
المحكمة الرقمية	9 000 000	19 000 000	9 000 000	9 000 000	9 000 000
تعزيز الحقوق والحريات					
الاعتقال الاحتياطي	9 000 000	12 000 000	9 000 000	9 000 000	9 000 000
حماية حقوق المعتقلين	9 000 000	11 000 000	9 000 000	9 000 000	9 000 000

■ **تعليق**

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

يبين الجدول أن ميزانية التسيير التي تحتاجها الوزارة من المنتظر أن ترتفع خلال السنوات القادمة لمسايرة النفقات المتزايدة التي يتطلبها توفير خدمة ذات جودة عالية بمحاكم المملكة، خصوصا بعد تزايد عدد المحاكم والمراكز القضائية وكذا عدد الموظفين والقضاة. وبخصوص الاعتمادات المالية المرصدة بالصندوق الخاص لدعم المحاكم، فإن الوزارة تسعى جاهدة لرفع موارده والتي تمكن من تغطية جزء كبير من استثمارات الوزارة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية

- جدول 14 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024,2023) للمؤسسات العمومية

	قانون المالية لسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
المعهد العالي للقضاء					
المداخيل الإجمالية	56 262 647	69 000 000	64 000 000	71 000 000	77 000 000
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	27 750 000	40 000 000	35 000 000	40 000 000	45 000 000
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	16 200 647	27 000 000	25 000 000	27 000 000	28 000 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	12 512 000	2 000 000	4 000 000	4 000 000	4 000 000

■ تعليق

تقوم وزارة العدل بتقديم إعانة سنوية لفائدة المعهد العالي للقضاء قدرها 30 مليون درهم قصد القيام بالمهام المرتبطة بالتكوين الأساسي والتكوين المستمر. كما تقترح الوزارة الرفع من قيمة هذه الإعانة الممنوحة في السنوات المقبلة وذلك لتغطية المصاريف الإضافية المتعلقة بكلفة الموارد البشرية واللوجستيكية المتوقعة لمواكبة تنفيذ استراتيجية المعهد على ضوء وضعيته المستقبلية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
300 : **المواكبة والقيادة** مسؤول البرنامج : السيد مدير التجهيز وتدبير الممتلكات.	هدف 1.300 : تحسين جودة البنايات والتجهيزات	مؤشر 1.1.300 : نسبة البنايات الملائمة	مؤشر 1.1.1.300 : نسبة بنايات محاكم الاستئناف الملائمة
			مؤشر 2.1.1.300 : نسبة بنايات المحاكم الابتدائية الملائمة
			مؤشر 3.1.1.300 : نسبة بنايات المراكز القضائية الملائمة
			مؤشر 4.1.1.300 : نسبة بنايات أقسام قضاء الأسرة الملائمة
			مؤشر 5.1.1.300 : نسبة بنايات المحاكم المتخصصة الملائمة
		مؤشر 2.1.300 : نجاعة تدبير المكتبيات	
	هدف 2.300 : تقوية الكفاءات ودعم المساواة بين الجنسين	مؤشر 1.2.300 : نسبة الولوج إلى التكويـن	مؤشر 1.1.2.300 : نسبة الموظفات المستفيدات من التكوين
			مؤشر 2.1.2.300 : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين
		مؤشر 2.2.300 : عدد الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية	مؤشر 1.2.2.300 : عدد الموظفات المستفيدات من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية
			مؤشر 2.2.2.300 : عدد الموظفين المستفيدين من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

		مؤشر 3.2.300 : نسبة المساعدات الاجتماعيات المستفيدات من التكوين في مجال قضاء الأسرة	
		مؤشر 4.2.300 : عدد المستفيدين من دورات بناء وتعزيز القدرات في مجال المساعدة القانونية والاجتماعية	
	هدف 3.300 : تحسين تدبير أرشيف المحاكم	مؤشر 1.3.300 : نسبة معالجة أرشيف المراكز الجهوية للحفظ	
301 : **نجاعة الإدارة القضائية** مسؤول البرنامج : السيد مدير الشؤون المدنية.	هدف 1.301 : الرفع من وتيرة تنفيذ الإجراءات المحالة على مساعدي القضاء	مؤشر 1.1.301 : نسبة تنفيذ الاجراءات المحالة على مساعدي القضاء	مؤشر 1.1.1.301 : نسبة تنفيذ الإجراءات المحالة على المفوضين القضائيين
			مؤشر 2.1.1.301 : : نسبة تنفيذ الإجراءات المحالة على الخبراء القضائيين
	هدف 2.301 : الرفع من تنفيذ الأحكام الصادرة في الميدان المدني	مؤشر 1.2.301 : نسبة تنفيذ الأحكام في الميدان المدني	مؤشر 1.1.2.301 : نسبة تنفيذ الأحكام المتعلقة بقضاء الأسرة
			مؤشر 2.1.2.301 : نسبة تنفيذ الأحكام المتعلقة بأشخاص القانون العام
	هدف 3.301 : الرفع من وتيرة تنفيذ المقررات القضائية الزجرية وتحصيل الغرامات والصوائر	مؤشر 1.3.301 : نسبة المبالغ المحصلة من المبالغ المتكفل بها خلال السنة	
	هدف 4.301 : تسهيل الولوج إلى القانون والعدالة	مؤشر 1.4.301 : عدد المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية والاجتماعية بالمحاكم	
		مؤشر 2.4.301 : عدد مقررات الاستفادة من المساعدة القضائية	مؤشر 1.2.4.301 : نسبة استفادة النساء من المساعدة القضائية مقارنة بالطلبات المقدمة
			مؤشر 2.2.4.301 : نسبة استفادة الرجال من المساعدة القضائية مقارنة بالطلبات المقدمة
302 : **تحديث المنظومة القضائية**	هدف 1.302 : تحديث وتطوير الترسانة التشريعية والتنظيمية	مؤشر 1.1.302 : عدد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المعدة أو المعدلة في الميدان المدني	

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

والقانونية مسؤول البرنامج : • السيدة مديرة الدراسات والتعاون والتحديث.		مؤشر 2.1.302 : عدد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المعدة أو المعدلة في الميدان الجنائي	
	هدف 2.302 : تعزيز رقمنة الإجراءات والمساطر والخدمات القضائية والإدارية بالمحاكم	مؤشر 1.2.302 : نسبة تنزيل مشاريع خارطة طريق التحول الرقمي لمنظومة العدالة	
		مؤشر 2.2.302 : نسبة تطور استعمال الخدمات الإلكترونية الموجهة للمتقاضين وعموم المواطنين	
		مؤشر 3.2.302 : نسبة الأنظمة المعلوماتية التي تمكن من توفير المعطيات حول النوع	
		مؤشر 4.2.302 : نسبة الزائرين المعتادين للموقع الالكتروني عدالة	
	هدف 3.302 : تعزيز التبادل الإلكتروني مع منتسبي العدالة	مؤشر 1.3.302 : نسبة الانخراط في المنصات الافتراضية لمنتسبي العدالة	مؤشر 1.1.3.302 : نسبة الانخراط في منصة التبادل الإلكتروني مع المحامين
			مؤشر 2.1.3.302 : نسبة الانخراط في منصة التبادل الإلكتروني مع العدول
			مؤشر 3.1.3.302 : نسبة الانخراط في منصة التبادل الالكتروني مع المفوضين القضائيين
		مؤشر 2.3.302 : نسبة تفعيل التبادل البيني الالكتروني مع الإدارات	
	هدف 4.302 : توفير الدعائم التقنية للتحول الرقمي للعدالة	مؤشر 1.4.302 : نسبة تعزيز الأمن المعلومياتي للإدارة القضائية	
		مؤشر 2.4.302 : نسبة تعزيز البنية التحتية المعلوماتية للإدارة القضائية	
303 : **تعزيز الحقوق والحريات**	هدف 1.303 : حماية حقوق المرأة والطفل	مؤشر 1.1.303 : نسبة خلايا التكفل بالنساء والأطفال المجهزة	

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

مسؤول البرنامج : السيد مدير الشؤون الجنائية والعفو.		مؤشر 2.1.303 : عدد المقررات الصادرة بالاستفادة من التسبيقات المالية لصندوق التكافل العائلي	
		مؤشر 3.1.303 : نسبة فضاءات الأطفال المحدثة بأقسام قضاء الأسرة	
	هدف 2.303 : تعزيز الحقوق والحريات عبر تطوير آليات العدالة الجنائية	مؤشر 1.2.303 : نسبة إنجاز المشاريع المؤسساتية المرتبطة بالعدالة الجنائية	
	هدف 3.303 : ترشيد الاعتقال الاحتياطي وتعزيز مراقبة أماكن الاعتقال	مؤشر 1.3.303 : نسبة الاعتقال الاحتياطي	
		مؤشر 2.3.303 : عدد زيارات المراقبة لأماكن الاعتقال	
	هدف 4.303 : حماية حقوق ضحايا الاتجار بالبشر	مؤشر 1.4.303 : عدد التدابير المتخذة من طرف اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه	

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية
الميزانية
DB

الجزء الثاني

تقديم البرامج

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 300 : المواكبة والقيادة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

ستواصل وزارة العدل خلال سنة 2023، العمل على تنزيل الأهداف المرتبطة ببرنامج المواكبة والقيادة، والمتمثلة في تحسين جودة البنايات والتجهيزات، ودعم المساواة بين الجنسين وتقوية كفاءات ومؤهلات الموارد البشرية على مستوى محاكم المملكة والإدارة المركزية وكذا بالمديريات الفرعية الإقليمية بالإضافة إلى تحسين تدبير أرشيف المحاكم.

حيث ستعمل الوزارة من خلال هذا البرنامج على توفير كافة الموارد المالية والبشرية واللوجستيكية بهدف تقديم خدمات قضائية عالية الجودة وتسهيل الولوج إلى القانون والعدالة وتوفير مرفق عمومي يرقى لمستوى تطلعات المرتفقين والقضاة والموظفين.

وقد تم اعتماد ثلاثة أهداف تمثل الجوانب الأساسية لبرنامج المواكبة والقيادة وهي كالتالي:

- **الهدف الأول: تحسين جودة البنايات والتجهيزات**

ستعمل الوزارة على مواصلة تطوير البنى التحتية الخاصة بالمحاكم، حيث تسعى إلى دعم وإنجاح وتتبع كافة المشاريع المرتبطة بهذا الهدف، عبر رفع العراقيل الإجرائية التي تواجهها وتخصيص الموارد المالية اللازمة لذلك، وذلك بهدف توفير فضاءات ملائمة لعمل الموظفين والقضاة، من خلال تشييد بنايات جديدة للمؤسسات القضائية، وتهيئة وتوسعة وتجديد بنايات أخرى، الشيء الذي من شأنه ضمان استمرار أدائها لوظيفتها على الوجه المطلوب، وخدمة المتقاضين في ظروف أفضل. حيث ستعمل الوزارة على إعطاء الانطلاقة لمجموعة من المشاريع نذكر منها على سبيل المثال، البدء في أشغال إعادة بناء محكمة النقض وبناء قصور العدالة بكل من تارودانت وإنزكان وبني ملال ومراكش وبناء المحاكم الإدارية بالعيون والداخلة وطنجة والمحاكم التجارية بالعيون والداخلة ومحاكم الاستئناف بطنجة والداخلة والمحاكم الابتدائية بكل من الناظور والمحمدية وسيدي بنور والمراكز القضائية بمريرت وأمزميز وميضار وإفران، إلى غير ذلك من أوراش البناء والتهيئة وكذا مشاريع التجهيز المرافقة لها.

كما ستعمل الوزارة خلال سنة 2023 والسنوات المقبلة، على تعميم محاكم الأسرة تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية المتضمنة بالخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد، والذي أكد من خلاله على ضرورة تفعيل المؤسسات المعنية بحقوق الأسرة والمرأة والنهوض بوضعيتها، وتسهيل مشاركتها للمرأة في كل المجالات. وفي هذا الصدد، أكد جلالته على ضرورة العمل على تعميم محاكم الأسرة على كل المناطق: " ندعو للعمل على تعميم محاكم الأسرة، على كل المناطق، وتمكينها من الموارد البشرية المؤهلة، ومن الوسائل المادية، الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب". ومن هذا المنطلق، ستعمل الوزارة خلال سنة 2023 والسنوات المقبلة على تشييد وتأهيل مجموعة من محاكم الأسرة بمختلف ربوع المملكة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الهدف الثاني: تقوية الكفاءات ودعم المساواة بين الجنسين

ستواصل الوزارة العمل على تأهيل الموارد البشرية وتحسين وتقوية كفاءاتها وقدراتها ومهاراتها عبر تنويع مشاريع التكوين الأساسي والمستمر وتدعيم الإطار التنظيمي واللوجستيكي للتكوين المستمر، بهدف توفير كفاءات مؤهلة لتلبية الحاجيات المتصاعدة سواء على مستوى المحاكم أو الإدارة المركزية أو على مستوى المديريات الفرعية الإقليمية، حيث تعتزم الوزارة خلال سنة 2023 تنفيذ مجموعة من البرامج التكوينية لفائدة موظفي ومنتسبي العدالة في المجالات الإجرائية والتدبيرية وفي مجال التحول الرقمي، بالإضافة إلى تكوينات في المساعدة الاجتماعية لفائدة المساعدات والمساعدون الاجتماعيون والذي من شأنه تدعيم الموارد البشرية على مستوى محاكم الأسرة ، إلى غير ذلك من التكوينات النوعية.

أما فيما يخص دعم المساواة بين الجنسين، فستواصل الوزارة العمل على تكريس مقاربة النوع فيما يخص تدبير الموارد البشرية، عبر تعزيز تمثيلية النساء بالقطاع، وبرمجة دورات التكوين المستمر والتكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية لفائدة الموظفات والموظفين، وكذا تيسير سبل اجتياز المترشحات والمترشحين لمباريات التوظيف على قدم المساواة، بالإضافة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية.

- **الهدف الثالث: تحسين تدبير أرشيف المحاكم**

كما ستعمل الوزارة، على مواصلة المجهودات المبذولة في النهوض بوضعية الأرشيف بالمحاكم وتدبير الرصيد الوثائقي للمؤسسات القضائية بالمعايير المعمول بها في هذا المجال، وذلك عبر توفير الموارد البشرية واللوجستيكية اللازمة لتدبيره وعمليات ترحيله، والجدير بالذكر، أن الوزارة تعطي أهمية كبيرة لهذا الورش والذي تسعى من خلاله إلى حماية المعطيات والملفات الخاصة بالمحاكم وتوفير المعلومة للباحثين وإحياء الذاكرة القضائية والحفاظ عليها.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

انخرطت وزارة العدل في مجموعة من الأوراش لتنزيل مقاربة النوع الاجتماعي في أنشطتها، بدءا بإعداد مشاريع الميزانية الفرعية للوزارة ومشاريع النجاعة المرافقة لها بإدراج أهداف ومؤشرات للنجاعة تعكس هذه المقاربة والعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية قصد تحقيق القيم المستهدفة منها.

وفي هذا السياق، انخرطت الوزارة مع سبعة قطاعات وزارية أخرى في إعداد "المخطط التنفيذي القطاعي المتوسط الأمد" لتنزيل البرنامج الحكومي للمساواة. حيث تم اقتراح عدة أنشطة لتعزيز اعتماد مقاربة حقوق الإنسان المستجيبة للنوع الاجتماعي على مستوى القطاع.

في هذا الصدد، تم اقتراح جملة من الأنشطة من بينها برمجة دورات تكوينية في مجالات حقوق الإنسان ومقاربة النوع الاجتماعي وكذا دورات للتكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية بغية تشجيع النساء على الترشح لتولي مناصب المسؤولية بالقطاع.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

وفي ما يلي جملة من التدابير التي اتخذتها الوزارة بغية تكريس مقاربة النوع على مستوى برنامج المواكبة والقيادة:

- **تعزيز أقسام قضاء الأسرة:**

لقد دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في الخطاب الموجه للأمة مساء يوم السبت 30 يوليوز 2022 بمناسبة عيد العرش المجيد للعمل على تعميم محاكم الأسرة على كل المناطق وتمكينها من الموارد البشرية المؤهلة ومن الوسائل المادية الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب.

وفي هذا الإطار، ستعمل الوزارة خلال سنة 2023 والسنوات المقبلة على تشييد وتأهيل مجموعة من محاكم الأسرة بمختلف ربوع المملكة، وذلك تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

بالإضافة إلى ذلك، ووعيا منها بخصوصية المهام المسندة لموظفي وموظفات أقسام قضاء الأسرة ودورهم في تمكين المرأة والرجل من حقوقهم داخل المجتمع على قدم المساواة وفي تعزيز استقرار الأسرة والنهوض بوضعيتها وبوضعية المرأة والطفل، ورغبة منها في تجويد الخدمات المقدمة لعموم المرتفقين والمتقاضين وما يتطلبه ذلك من تأهيل للموارد البشرية العاملة بهذه الأقسام والرقي بأدائها من خلال التحديد الدقيق لاحتياجاتهم التكوينية ووضع البرامج التكوينية المناسبة لهذه الفئة، قامت الوزارة بإحصاء الموظفين العاملين بأقسام قضاء الأسرة، وذلك من أجل العمل على المعالجة المعلوماتية لأسماء الموظفين الذين يعملون بأقسام قضاء الأسرة والمهام المسندة لهم عبر برمجية معلوماتية معدة لهذا الغرض.

ولقد مكنت هذه العملية الإحصائية من حصر أعداد الموظفين والموظفات العاملين بأقسام قضاء الأسرة بمحاكم المملكة والذي بلغ 1090موظفة وموظف من بينهم 61% إناث.

وبناء على المعطيات المتوصل بها حول نشاط أقسام قضاء الأسرة ووضعية البنايات المخصصة لها، تم تحديد وضعية توزيع الموظفين بهذه الأقسام وحجم الخصاص المسجل بها وستعمل الوزارة على وضع وبرمجة عدة أنشطة تهم بالأساس تغطية الخصاص من الموارد البشرية لأقسام قضاء الأسرة ووضع وتنفيذ مخطط تكويني خاص لتلبية الحاجيات التكوينية للموظفات والموظفين العاملين بها.

- **تعزيز تمثيلية النساء بالقطاع:**

عملت الوزارة، خلال السنوات الأخيرة، على تعزيز نسبة تمثيلية النساء بالقطاع، بحيث أصبحت هذه النسبة تبلغ 49% في فئة الموظفين. وتأتت هذه النسبة بفضل المجهودات المبذولة من طرف الوزارة في إطار تغطية الحاجيات من الموارد البشرية عبر عمليات التوظيف المجراة خلال السنوات الأخيرة.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- **تعزيز خلايا التكفل بالنساء والأطفال بالمساعدات والمساعدين الاجتماعيين:**

عملت الوزارة، خلال السنوات الأخيرة، على تنظيم عدة مباريات لتوظيف مساعدات ومساعدين اجتماعيين وذلك من أجل تعزيز خلايا التكفل بالنساء والأطفال على مستوى المحاكم وحرصت على تمكينهم من التكوين الأساسي والمستمر بما يؤهلهم لتقديم خدمات جيدة للمساعدة الاجتماعية لكافة النساء والأطفال ضحايا العنف وترتقي لتطلعاتهم. وقد تميزت سنة 2022 بتنظيم مباراة جديدة لتوظيف 100 مساعدة ومساعدا اجتماعيا، ترشح لاجتيازها 7611 مترشحا ومترشحة تمثل الإناث نسبة 60% منهم وأسفرت عن تعيين 45 مساعدا اجتماعيا و55 مساعدة اجتماعية (أي بنسبة 55%). وقد تم تخصيص 60% من المناصب المعلن عنها للمترشحين الذين يتقنون التواصل باللغة الأمازيغية بإحدى لهجاتها الثلاث وكذا الحسانية وذلك قصد تسهيل ولوج المتقاضين والمرتفقين الناطقين بها إلى خدمات المساعدة الاجتماعية وخدمات المحاكم.

- **تيسير سبل اجتياز المترشحات والمترشحين لمباريات التوظيف على قدم المساواة:**

نظمت الوزارة، خلال سنة 2022، مباريات التوظيف عبر ربوع المملكة في عدة تخصصات نوعية ترشح لاجتيازها ما مجموعه 14148 مترشحا ومترشحة بنسبة 54% من الإناث، وقد أسفرت هذه المباريات عن نجاح 253 مترشحا ومترشحة، (131 منهم ذكور و122 إناث، أي بنسبة 48% من النساء من مجموع المناصب المخصصة لهذه المباريات).

- **التعيينات في مناصب المسؤولية خلال سنة 2022:**

خلال سنة 2022، بلغت نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب المسؤولية بالمصالح المركزية واللاممركزة للوزارة 18.00%. وتسعى الوزارة إلى تعزيز هذه النسبة، وذلك من خلال برامج تكوينية تستهدف تأهيل وتشجيع النساء بالقطاع للترشح لمناصب المسؤولية وكذا من خلال تحسيس الفاعلين بالقطاع حول مقاربة حقوق الإنسان المستجيبة للنوع الاجتماعي وتوفير آليات التحفيز الضرورية وشروط التوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية للنساء الموظفات بالقطاع.

- **تعزيز الاستفادة من التكوين الأساسي والمستمر والتكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية:**

بلغت النسبة المحققة من الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين إلى غاية شهر غشت 2022 ما يناهز 26 % من مجموع موظفي القطاع (أي بنسبة 23% في فئة الموظفات و29% في فئة الموظفين)، ومن المتوقع كذلك أن تشهد السنوات المقبلة زخما كبيرا لعملية التكوين لمواكبة تنزيل عدة أوراش إصلاحية بالقطاع تهم منظومة العدالة ككل وبالخصوص المجالات المتعلقة بتنزيل التنظيم القضائي الجديد للمملكة ومشاريع التحول الرقمي لمنظومة العدالة والتكوين في استعمال المنصات الإلكترونية المعدة من طرف الوزارة لفائدة موظفي القطاع والمتقاضين ومرتفقي الوزارة فضلا عن التكوينات المتعلقة بالمستجدات القانونية والتنظيمية بمنظومة العدالة.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

وسعيا نحو تعزيز تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية بقطاع العدل تم اقتراح برمجة دورات للتكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية والتي سيتم تنفيذها متم سنة 2022 بهدف تقوية كفاءات الموظفات والموظفين العاملين بالمصالح المركزية واللاممركزة للوزارة قصد تأهيلهم لتولي مناصب المسؤولية على قدم المساواة.

2. مسؤول البرنامج

السيد مدير التجهيز وتدبير الممتلكات.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات؛
- مديرية الموارد البشرية؛
- مديرية الشؤون المدنية؛
- مديرية الشؤون الجنائية والعفو؛
- مديرية الميزانية والمراقبة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.300: تحسين جودة البنايات والتجهيزات

المؤشر 1.1.300 : نسبة البنايات الملائمة

		الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة البنايات الملائمة		%	80	83	73	77	95	**100**	2026
المؤشرات الفرعية	نسبة بنايات محاكم الاستئناف الملائمة	%	86	81	70	70	100	**100**	2025
	نسبة بنايات المحاكم الابتدائية الملائمة	%	78	90	73	81	92	**100**	2026
	نسبة بنايات المراكز القضائية الملائمة	%	76	78	81	85	88	**100**	2026
	نسبة بنايات أقسام قضاء الأسرة الملائمة	%	81	82	84	91	95	**100**	2026
	نسبة بنايات المحاكم المتخصصة الملائمة	%	-	85	54	58	100	**100**	2026

- **توضيحات منهجية**

في إطار تحقيق الأهداف المسطرة بميثاق إصلاح منظومة العدالة، تعمل مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات بشكل متواصل على الرفع من مستوى البنية التحتية وتجويد مختلف مرافق العدالة. وتعد البنايات التي تأوي المحاكم والمراكز القضائية بنايات تقدم خدمات للمتقاضين بشكل مباشر، وعليه فإن النهوض بمستواها يعد من أولويات الوزارة، وللقيام بذلك تعمل الوزارة على:

1- توفير بنايات جديدة في حالة:

- تغيير الخريطة القضائية عبر إحداث محاكم أو مراكز قضائية جديدة؛
- تدهور بناية قائمة حاليا بشكل لا يمكن تفاديه عبر برمجة أشغال تهيئة.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

2- تهيئة وتوسعة البنايات القائمة:

حيث تمكن أشغال التهيئة من ضمان الصيانة المستمرة للبناية، كما من شأن أشغال التوسعة أن تمكن تلبية الحاجيات الجديدة للبناية في حالة ترقيتها أو ارتفاع نشاطها القضائي على سبيل المثال، وكذا من الرفع من طاقتها الاستيعابية.

ولتصنيف البنايات القائمة حاليا، يتم اعتماد المعايير التالية:

- الوضعية الهندسية؛
- الوضعية التقنية؛
- الطاقة الاستيعابية.

وفيما يلي تفصيل لهذه المعايير:

1- الوضعية الهندسية:

يتم التركيز على الجانب الهندسي والوظيفي من حيث:

- ملائمة فضاء الاعتقال؛

- ملائمة مكاتب الاستقبال؛

- احترام استقلالية فضاءات المرور لكل من القضاة والموظفين والمرتفقين؛

- ملائمة فضاءات الأرشيف؛

- ملائمة الإضاءة والتهوية الطبيعية؛

- تواجد المقرات التقنية.

2- الوضعية التقنية:

- جودة الخرسانة وهيكل البناية (يمكن استنتاج الوضعية بالعين المجردة وإنجاز خبرة) ؛

- وضعية المساكة؛

- وضعية شبكة الصرف الصحي؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- وضعية الشبكة الكهربائية؛

- وضعية التكييف؛

- وضعية نظام الحماية من الحريق؛

- وضعية الطلاء والتبليط والنجارة.

3- الطاقة الاستيعابية:

تتم دراسة مدى اكتظاظ المحكمة باعتماد قواعد التنميط لتحديد مساحة كل فضاء مع الأخذ بعين الاعتبار النشاط القضائي.

من أهم الفضاءات التي تحدد وضعية البناية:

-فضاء الجلسات؛

- مكاتب العمل.

ولاحتساب قيمة المؤشر، يتم اعتماد الصيغة التالية:

(عدد البنايات الملائمة/مجموع عدد البنايات)*100

يضم المقام مجموع البنايات التالية:

- محاكم الاستئناف؛
- المحاكم الابتدائية؛
- المراكز القضائية؛
- أقسام قضاء الأسرة المستقلة؛
- المحاكم المتخصصة.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

مؤشر "نسبة البنايات الملائمة" لا يأخذ بعين الاعتبار بعض البنايات التي تدخل ضمن الرصيد العقاري للوزارة، وهي:

- البنايات غير المفعلة؛
- البنايات المفعلة والتي لا تقدم خدمة عمومية للمرتفقين (مقرات المديريات الفرعية ومراكز الحفظ)؛
- البنايات المحدثة غير المفتوحة بعد في وجه العموم.

وحرصا من وزارة العدل على التأهيل المستمر للبنية التحتية الحالية لجميع المحاكم والمراكز القضائية بالمملكة وكذا على مواكبة الخريطة القضائية فإن عدد البنايات الملائمة وكذا مجموع البنايات في تغير مستمر، ما يجعل المؤشر دائم التغير.

- **تعليق**

في إطار الارتقاء بوضعية البنايات بمحاكم المملكة، تواصل وزارة العدل المجهودات المبذولة من أجل الرفع من مستوى البنيات التحتية لحسن سير مرفق العدالة، سواء عن طريق برمجة مشاريع بناء جديدة أو تهيئة البنايات القائمة وذلك للرفع من جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين وكذا لتحسين ظروف عمل الموظفين لديها.

المؤشر 2.1.300 : نجاعة تدبير المكتبيات

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/مكتب	8 764	10 441	10 753	12 441	12 625	9 965	2026

- **توضيحات منهجية**

يحتسب المؤشر حسب الصيغة التالية:

البسط:

مجموع نفقات المكتبيات هو مجموع النفقات المتعلقة ب:

-اقتناء أثاث وعتاد المكتب؛

-شراء أدوات المكتب ومواد الطباعة والورق والمطبوعات؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

-صيانة وإصلاح أثاث وعتاد المكتب؛

-اقتناء الأجهزة المعلوماتية والبرامج؛

-شراء اللوازم الاستهلاكية للعتاد المعلوماتي؛

-صيانة العتاد المعلوماتي والبرامج؛

المقام:

عدد مناصب المكتبيات هو مجموع عدد الموظفين والقضاة الممارسين باعتبار أن لكل موظف وقاض مكتب.

- **مصادر المعطيات**

  - مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات؛
  - مديرية الموارد البشرية؛
  - مديرية الميزانية والمراقبة؛
  - مديرية الدراسات والتعاون والتحديث.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

حساب المؤشر لم يأخذ بعين الاعتبار نفقات الهاتف والأنترنيت ولباس الأعوان وعلب الأرشيف.

- **تعليق**

يرجع الارتفاع الملاحظ لتوقع كلفة النجاعة المكتبية، للتدشينات المتوقعة برسم السنوات المالية المقبلة، وما يتطلبه ذلك من نفقات المكتبيات، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الموظفين والقضاة المتوقع توظيفهم، مما يتطلب توفير كل التجهيزات المكتبية لضمان السير العادي للعمل بالمحاكم.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الهدف 2.300: تقوية الكفاءات ودعم المساواة بين الجنسين

المؤشر 1.2.300 : نسبة الولوج إلى التكويـن

		الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة الولوج إلى التكويـن		%	20	25	50	75	100	**100**	2025
المؤشرات الفرعية	نسبة الموظفات المستفيدات من التكوين	%	17	25	50	75	100	**100**	2025
	نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين	%	24	25	50	75	100	**100**	2025

- **توضيحات منهجية**

تهدف الوزارة خلال السنوات الثلاث المقبلة إلى مواصلة الجهود المبذولة لتنفيذ برامج التكوين سواء الأساسي أو التأهيلي أو المستمر وذلك قصد تحقيق استفادة ما يعادل مجموع موظفات وموظفي الوزارة من هذه التكوينات في أفق سنة 2025 وتأهيلهم من خلال إعداد وتتبع تنفيذ برامج التكوين برسم السنوات المقبلة.

عمليا، ولاحتساب هذا المؤشر، تم الاعتماد على حساب نسبة الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين برسم السنة والسنوات السابقة ابتداء من سنة 2022 من مجموع الموظفات والموظفين الممارسين بالوزارة. ويحتسب هذا المؤشر التراكمي على النحو التالي:

- **نسبة الموظفات المستفيدات من التكوين:**

-**البسط:** عدد الموظفات المستفيدات من التكوين برسم السنة الحالية والسنوات السابقة؛

-**المقام:** العدد الإجمالي للموظفات الممارسات برسم السنة.

- **نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين:**

- **البسط:** عدد الموظفين المستفيدين من التكوين برسم السنة الحالية والسنوات السابقة؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- المقام: العدد الإجمالي للموظفين الممارسين برسم السنة.

- **مصادر المعطيات**

  - مديرية الموارد البشرية؛
  - المعهد العالي للقضاء.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لقد تم اختيار بعد النوع الاجتماعي بشكل أساسي في تقديم هذا المؤشر وذلك لإبراز التزام الوزارة في إطار إعداد الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وتنفيذ التزامات الخطة الحكومية للمساواة.

- **تعليق**

بلغت النسبة المحققة من الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين إلى غاية شهر غشت 2022 ما يناهز 26 % من مجموع موظفي القطاع (أي بنسبة 23% في فئة الموظفات و29% في فئة الموظفين) محققة بذلك النسبة الاجمالية المتوقعة بمشروع نجاعة الأداء لسنة 2022، ومن المتوقع كذلك أن تشهد السنوات المقبلة زخما كبيرا لعملية التكوين لمواكبة تنزيل عدة أوراش إصلاحية بالقطاع تهم منظومة العدالة ككل وبالخصوص المجالات المتعلقة بتنزيل التنظيم القضائي الجديد للمملكة ومشاريع للتحول الرقمي لمنظومة العدالة والتكوين في استعمال المنصات الإلكترونية المعدة من طرف الوزارة لفائدة موظفي القطاع والمتقاضين ومرتفقي الوزارة فضلا عن التكوينات المتعلقة بالمستجدات القانونية والتنظيمية بمنظومة العدالة.

كما تهدف وزارة العدل، خلال السنوات الثلاث المقبلة، إلى دعم وتأهيل الموارد البشرية لأقسام قضاء الأسرة بمحاكم المملكة، وذلك تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة بخطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجه للأمة مساء يوم السبت 30 يوليوز 2022 بمناسبة عيد العرش المجيد حيث دعا صاحب الجلالة نصره الله إلى العمل على تعميم محاكم الأسرة على كل المناطق وتمكينها من الموارد البشرية المؤهلة ومن الوسائل المادية الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

المؤشر 2.2.300 : عدد الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية

		الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية		عدد	-	90	120	150	200	**200**	**2025**
المؤشرات الفرعية	عدد الموظفات المستفيدات من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية	عدد	0	45	60	75	100	**100**	**2025**
	عدد الموظفين المستفيدين من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية	عدد	0	45	60	75	100	**100**	**2025**

- **توضيحات منهجية**

في إطار انخراط وزارة العدل في الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وفي الخطة الحكومية للمساواة، تم إدراج مؤشر عدد الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية، وذلك قصد إبراز مجهودات الوزارة وسعيها الحثيث إلى اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي والمساواة وتحقيق مبدأ المناصفة في تدبير الموارد البشرية بالقطاع وتشجيع النساء على الترشح لتقلد مناصب المسؤولية الإدارية والرفع من قدراتهن التدبيرية.

عمليا، يعبر هذا المؤشر التراكمي عن عدد الموظفات والموظفين المستفيدين من دورات التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية والتي حددت القيمة المستهدفة منها في 200 مستفيدة ومستفيدا في أفق سنة 2025.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الموارد البشرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تخصيص دورات التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية لفائدة الموظفات والموظفين ليس كافيا لوحده لتشجيع النساء على الترشح لتولي مناصب المسؤولية وبالتالي ستعمل الوزارة على مواكبة هذا التكوين بإجراءات تحفيزية أخرى لتمكين النساء بالقطاع من التوفيق بين الحياة المهنية والالتزامات الأسرية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

- **تعليق**

لقد تمت برمجة تنظيم دورات التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية المخصصة لفائدة الموظفات والموظفين بالقطاع والتي كانت مقررة سابقا وذلك خلال متم سنة 2022.

وقد تم اعتماد مؤشر عدد المستفيدين من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية بهدف تقوية كفاءات الموظفات والموظفين العاملين بالقطاع وتأهيلهم لتولي مناصب المسؤولية على قدم المساواة وكذا لتشجيع النساء لتقلد مناصب المسؤولية.

وللإشارة فإن نسبة النساء في مناصب المسؤولية تبلغ 18% حاليا. وتسعى الوزارة إلى تعزيز هذه النسبة، وذلك من خلال برامج تكوينية تستهدف تأهيل وتشجيع النساء بالقطاع للترشح لمناصب المسؤولية وكذا توفير آليات التحفيز الضرورية وشروط التوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية للنساء الموظفات بالقطاع ومن هذه الإجراءات المواكبة إحداث دور حضانة لأبناء موظفات وموظفي العدل بمختلف المصالح التابعة للوزارة وبالمحاكم.

المؤشر 3.2.300 : نسبة المساعدات الاجتماعيات المستفيدات من التكوين في مجال قضاء الأسرة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	60	20	30	40	45	2026

- **توضيحات منهجية**

يدل المؤشر على تطور عدد المساعدين و المساعدات الاجتماعيين المستفيدين من تكوين متخصص في مجال مدونة الأسرة والقوانين ذات الصلة وذلك في إطار السعي إلى تقوية قدرات هاته الفئة من الموظفين في المجالات المرتبطة بأدائها.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون المدنية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- ارتباط تحقيق قيم المؤشر رهين بالميزانية المرصودة لذلك؛
- نجاح هذا المشروع متوقف على تعزيز التنسيق مع مختلف المتدخلين؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- انتقال المساعدين الاجتماعيين العاملين بأقسام قضاء الأسرة إلى خلايا محاربة العنف ضد المرأة والطفل.

تعليق

يبقى موضوع تكوين المساعدات والمساعدين الاجتماعيين أمرا حيويا لترقية أداء أقسام قضاء الأسرة، وعليه تم إدراج مشروع تكوين لفائدة المساعدات والمساعدين الاجتماعيين بأقسام قضاء الأسرة ضمن مخطط عمل وزارة العدل خلال السنوات المقبلة.

وقد سبقت الإشارة أنه بتاريخ 31 يناير 2020 اختتم برنامج التعاون "حماية" الذي كان يربط وزارة العدل بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF.

المؤشر 4.2.300 : عدد المستفيدين من دورات بناء وتعزيز القدرات في مجال المساعدة القانونية والاجتماعية

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	230	320	420	460	500	500	2025

توضيحات منهجية

يدل المؤشر على التنزيل الأمثل لخطة عمل وزارة العدل للرقي بخدمات أطرها الإدارية ذات الطبيعة الاجتماعية لفائدة الفئات المستهدفة بغاية تطوير أدائها وملائمته مع حاجياتهم.

مصادر المعطيات

- مديرية الشؤون الجنائية والعفو.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

عدد المستفيدين من هذه الدورات لا يعبر عن جودة التكوين الممنوحة.

تعليق

نظرا للتكوين الأساسي الذي استفاد منه المساعد(ة) الاجتماعي(ة)، وورشات التكوين المستمر وزيارات تبادل الخبرات إلى دول رائدة في مجال المساعدة الاجتماعية، كالدانمارك والولايات المتحدة الأمريكية، أصبح بإمكان المساعد الاجتماعي

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الاضطلاع بمهام أصيلة وهي الاستقبال والاستماع والدعم والتوجيه والمرافقة وهو ما أكدته الفقرة الثانية من المادة العاشرة من الباب الرابع من القانون 13-103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، ومهام أخرى من قبيل إجراء أبحاث اجتماعية والقيام ببحوث ميدانية وزيارات تفقدية والتنسيق داخل خلايا التكفل بالمحاكم وبلورة الأفكار التي تطرح داخل لجان التنسيق الجهوية والمحلية إلى برامج ومشاريع نوعية تهدف إلى الرقي بالفئات الخاصة داخل المجتمع كما ضمنتها المادة 52 من مشروع قانون التنظيم القضائي للمملكة.

وستسهم آلية التكوين المستمر وتعزيز القدرات لا محالة في تحسين الخدمات المقدمة داخل محاكم المملكة في شقها الاجتماعي والنفسي والقانوني بما يخدم مصلحة المرأة والطفل تنفيذا للتوجهات الملكية السامية ذات الصلة بالموضوع.

الهدف 3.300: تحسين تدبير أرشيف المحاكم

المؤشر 1.3.300 : نسبة معالجة أرشيف المراكز الجهوية للحفظ

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	10,80	16	20	22	24	24	2025

- **توضيحات منهجية**

يدل هذا المؤشر على نسبة معالجة أرشيف المراكز الجهوية للحفظ حسب الصيغة التالية:

- البسط: عدد العلب المعالجة والمخزنة
- المقام: مجموع عدد العلب المخلفة عن السنة الماضية والعلب المحولة خلال السنة الحالية.

(العلب المعالجة والمخزنة /العلب في طور المعالجة)x 100

العلب في طور المعالجة = المخلف عن السنة الفارطة + عدد العلب المحولة خلال نفس السنة.

- **مصادر المعطيات**

- مصلحة مستودعات الحفظ بمديرية التجهيز وتدبير الممتلكات.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتعلق هذا المؤشر بالمعالجة المادية للملفات والمرتبطة بعدد الموظفين وحملات تحويل الأرشيف مما سيجعل منحى تطور هذا المؤشر متغير.

- **تعليق**

تستقبل المراكز الجهوية للحفظ سنويا عددا مهما من تحويلات الأرشيف الخاص بالمحاكم التابعة لدائرتها القضائية، ومن أجل تقييم عمل هذه المراكز وقياس مدى فعاليتها على مستوى معالجة الأرشيف، تم اعتماد نسبة معالجة الأرشيف كمؤشر يسمح بضبط عدد العلب المعالجة ماديا من طرف كل مركز، إلا أن هذا المؤشر يبقى رهين بعدد الموظفين الذين تسند إليهم مهمة المعالجة إضافة إلى عدد العلب المحولة سنويا من طرف المحاكم.

وفي إطار تيسير عمل المراكز الجهوية للحفظ ومن أجل الرفع من وتيرة المعالجة، ما فتئت الوزارة تقوم بمجهودات مهمة ترمي إلى حسن تدبير الأرشيف، وقد عملت على تفويض معالجة بعض أرصدة الأرشيف لشركات مختصة بهدف تسهيل الوصول للوثائق بما في ذلك من ضمان لحقوق المتقاضين.

حيث تم توقع بلوغ نسبة % 20 خلال سنة 2023 وبالتالي ارتفاع وتيرة المعالجة بنسبة % 25 بالرجوع إلى نسبة معالجة الأرشيف عن سنة 2022 والمحددة قيمتها في 16%.

وهذه النسبة مرتبطة بإمكانية تعيين موظفين جدد بالمراكز إضافة إلى دعم هذه الأخيرة في إطار الانخراط في برنامج أوراش بمستخدمين يعملون بعقود عمل مؤقتة من أجل القيام بمعالجة ورقمنة الأرشيف.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

برنامج 301 : نجاعة الإدارة القضائية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تواصل وزارة العدل العمل على تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، حيث تسعى إلى الرفع من نجاعة الإدارة القضائية وتحسين مستوى أداءها وذلك بغية توفير خدمات عالية الجودة ترقى لمستوى تطلعات عموم المواطنين وتعزز من ثقة المرتفقين والمتقاضين. فمن جهة، ستواصل الوزارة العمل على الرفع من أداء الإدارة القضائية عبر الزيادة في وتيرة تنفيذ الإجراءات والأحكام وضمان جودتها وتصفية القضايا الرائجة والمخلفة، وكذا تحصيل الغرامات والصوائر والإدانات النقدية، وهو ما من شأنه الارتقاء بفعالية ونجاعة الإدارة.

من جهة أخرى ستواصل الوزارة العمل على تيسير الولوج إلى العدالة عبر إتاحة مجموعة من المنصات والبوابات الإلكترونية وتسهيل استعمالها وتبسيط إجراءاتها لجعلها في متناول جميع المستخدمين، بالإضافة إلى العمل على تطوير المساعدة القانونية والاجتماعية بالمحاكم وتطوير نظام المساعدة القضائية وعقلنة الخريطة القضائية.

وقد تم اعتماد أربعة أهداف تمثل الجوانب الأساسية لهذا البرنامج وهي كالتالي:

- **الهدف الأول: الرفع من وتيرة تنفيذ الإجراءات المحالة على مساعدي القضاء**

تسعى الوزارة إلى الرفع من وتيرة تنفيذ الإجراءات المحالة على المفوضين والخبراء القضائيين، حيث تولي لهذا الموضوع اهتماما كبيرا وذلك عبر العمل على الرفع من عدد المفوضين والخبراء القضائيين المزاولين، وضمان كفاءتهم وذلك بتمكينهم من تكوين عالي يهم جميع الجوانب المتعلقة بالتنفيذ ويمكنهم من مزاولة عملهم على أكمل وجه، بالإضافة إلى تنظيم ورشات وأيام دراسية مما سيسهم بشكل فعال في الرفع من نسبة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالملفات.

وفي هذا الصدد، تعتزم الوزارة خلال سنة 2023 تنظيم مباراة لولوج مهنة المفوضين القضائيين، وبالتالي الرفع من عدد المفوضين القضائيين المزاولين بمحاكم المملكة الأمر الذي سيؤثر إيجابا على نسبة تنفيذ الإجراءات المحالة على المفوضين القضائيين.

بالإضافة إلى ذلك، فقد قامت الوزارة بإعداد مشروعي قانونين سيساهمان لا محالة في الرفع من وتيرة تنفيذ الإجراءات المحالة على مساعدي القضاء والرفع من نجاعة أدائهم، الأول هو مشروع القانون المتعلق بمهنة المفوضين القضائيين تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة قصد عرضه على مسطرة المصادقة التشريعية، والثاني متعلق بالخبراء القضائيين وهو بالمرحلة الأخيرة من الإعداد في انتظار استطلاع آراء باقي الشركاء.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- **الهدف الثاني: الرفع من تنفيذ الأحكام الصادرة في الميدان المدني**

تسعى الوزارة كذلك إلى توفير جميع الموارد البشرية واللوجستيكية الضرورية لسير عمل أجهزة التنفيذ على مستوى المحاكم لضمان فعالية الأداء، الشيء الذي من شأنه أن يساهم في إعادة ثقة المواطن في العدالة ببلادنا. فوزارة العدل تسعى إلى تنفيذ الأحكام الصادرة في المادة المدنية داخل آجال معقولة، لضمان حصول المتقاضين على حقوقهم، والحفاظ على هيبة القضاء. وقد بلغت نسبة تنفيذ الأحكام في الميدان المدني خلال سنة 2021، نسبة 97,18% بزيادة تتجاوز 10 نقاط بالمقارنة مع سنة 2020، وتسعى الوزارة إلى استكمال المجهودات المبذولة في هذا الشأن من أجل أن تبلغ هذه النسبة 100%بانتهاء سنة 2024.

- **الهدف الثالث: الرفع من وتيرة تنفيذ المقررات القضائية الزجرية وتحصيل الغرامات والصوائر**

يعتبر الرفع من وتيرة تنفيذ المقررات القضائية الزجرية وتحصيل الغرامات والصوائر محورا أساسيا في الرفع من النجاعة القضائية، ووسيلة لضمان مصداقية الأحكام والقرارات الصادرة عن محاكم المملكة وكذا آلية للرفع من موارد الدولة في الشق المتعلق بالغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية.

ففي هذا الصدد تعكف وزارة العدل على مواكبة وتتبع المحاكم التي تعاني من صعوبات في تنفيذ المقررات القضائية وتحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر القضائية، وتتبع ومواكبة وحدات التحصيل المحدثة بالمحاكم، عبر تدبير وضعية الموظفين المكلفين بالتبليغ والتحصيل ودعم قدراتهم وكفاءاتهم، وتوفير وتحسين ظروف العمل وتوفير الوسائل اللوجستيكية. حيث مكنت هذه الإجراءات من الرفع من مداخيل الغرامات والإدانات النقدية لسنة 2021، حيث أنها ارتفعت بنسبة 55,43 % مقارنة مع سنة 2020، بما مجموعه 254.685.955,7 درهم.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الوزارة على إعداد مشاريع بالتعاون والشراكة مع مختلف المتدخلين في هذا الموضوع، وإعداد مشاريع قوانين وتعديل بعضها وذلك بهدف تسهيل تنفيذ المقررات القضائية وتحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية.

- **الهدف الرابع: تسهيل الولوج إلى القانون والعدالة**

يرتكز تسهيل الولوج إلى القانون والعدالة بالأساس على تطوير نظام المساعدة القضائية، وذلك بالعمل على تسريع إجراءاته وتوسيع مجالاته، وتعميم المعلومة القانونية والقضائية عبر استخدام وسائل التواصل الحديثة وتطوير الخدمات القضائية الإلكترونية، والتي أظهرت الظرفية الراهنة أهميتها البالغة، حيث استلزمت الاستعمال المكثف لتقنيات التواصل عن بعد والذكاء الاصطناعي في مختلف مراحل الخدمة القضائية. فضلا عن تطوير الخريطة القضائية، ومراعاة الاعتبارات الديمغرافية والجغرافية، ودعم المحاكم بالإمكانيات اللازمة، مما يضمن تحسين ظروف العمل واستقبال المتقاضين.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2022 عرفت إصدار مراسيم متعلقة بإحداث محكمتين إداريتين ومحكمتين تجاريتين بكل من العيون والداخلة وكذا محكمة الاستئناف بالداخلة بالإضافة إلى إحداث ثلاثة عشر مركزا قضائيا، وستعمل الوزارة خلال سنة 2023 على التجسيد الفعلي لهذه المراسيم وبالتالي عقلنة الخريطة القضائية، من أجل تحقيق الهدف الأسمى المرتبط بتسهيل الولوج إلى القانون والعدالة.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

ستعمل وزارة العدل على إدراج مقاربة النوع في كافة برامجها، ومن أهم التدابير التي ستتخذها في إطار برنامج نجاعة الإدارة القضائية، نذكر ما يلي:

- الرفع من نسبة تنفيذ الأحكام في الميدان المدني وخاصة تنفيذ الأحكام المتعلقة بقضاء الأسرة إذ أن تحقيق هذا الهدف يعتبر إحدى دعامات المساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد فقد بلغت نسبة تنفيذ الأحكام المتعلقة بقضاء الأسرة نهاية سنة 2021 نسبة 98.80 % وهي نسبة جد جيدة؛
- تسهيل ولوج النساء إلى العدالة عبر الرفع من عدد مقررات الاستفادة من المساعدة القضائية، إذ أن هذا العدد قد بلغ في نهاية سنة 2021، ما مجموعه 11618 مقرر ومن المتوقع الوصول إلى 20000 مقرر في أفق 2025؛
- تسهيل ولوج النساء إلى المهن القانونية والقضائية، حيث تعمل الوزارة على تعزيز تمثيلية النساء الممارسات لهذه المهن، بدون تمييز وعلى قدم المساواة وباحترام تام لمبادئ الكفاءة والاستحقاق؛
- انخراط الوزارة مع سبعة قطاعات وزارية أخرى في إعداد "المخطط التنفيذي القطاعي المتوسط الأمد" لتنزيل البرنامج الحكومي للمساواة. حيث تم اقتراح عدة أنشطة لتعزيز اعتماد مقاربة حقوق الإنسان المستجيبة للنوع الاجتماعي على مستوى القطاع.
- الرفع من عدد محاكم الأسرة وتجهيز عدد منها بفضاءات خاصة بالمرأة والطفل بتنسيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين ؛
- تكوين المساعدات والمساعدين الاجتماعيين في مجال حقوق المرأة ومقاربة النوع.

2. مسؤول البرنامج

السيد مدير الشؤون المدنية.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الشؤون المدنية؛
- مديرية الشؤون الجنائية والعفو؛
- مديرية الميزانية والمراقبة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.301: الرفع من وتيرة تنفيذ الإجراءات المحالة على مساعدي القضاء

المؤشر 1.1.301 : نسبة تنفيذ الاجراءات المحالة على مساعدي القضاء

		الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة تنفيذ الاجراءات المحالة على مساعدي القضاء		%	76	84	86	87	87	**87**	2025
المؤشرات الفرعية	نسبة تنفيذ الإجراءات المحالة على المفوضين القضائيين	%	76	82	84	85	86	**86**	2025
	: نسبة تنفيذ الإجراءات المحالة على الخبراء القضائيين	%	79	86	88	89	90	**90**	2025

- **توضيحات منهجية**

يدل المؤشر على نسبة الإجراءات المنجزة من طرف المفوضين أو الخبراء القضائيين فيما يخص الملفات المحالة عليهم من طرف محاكم المملكة بمختلف أنواعها ودرجاتها.

يحتسب المؤشر بالطريقة التالية :

- البسط : عدد الإجراءات المنجزة من طرف المفوضين القضائيين أو الخبراء القضائيين بمختلف محاكم المملكة خلال السنة.
- المقام : عدد الإجراءات المحالة على المفوضين القضائيين أو الخبراء القضائيين لإنجازها خلال نفس السنة.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون المدنية ؛
- مديرية الدراسات والتعاون والتحديث؛
- المحاكم.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

حدود و نقاط ضعف المؤشر

- تأخر تحصيل البيانات الإحصائية من المحاكم في انتظار توفر تطبيق معلومياتي خاص؛
- العدد غير الكافي للمفوضين القضائيين؛
- ضعف تكوين المفوضين القضائيين؛
- محدودية تتبع المحكمة لإجراءات الخبرة القضائية؛
- ضعف عدد الخبراء في بعض الشعب؛
- عوائق قانونية مرتبطة أساسا بقانون المسطرة المدنية الجاري به العمل.

تعليق

يلاحظ تطور في نسبة تنفيذ الإجراءات عموما خلال سنة 2021 ويرجع ذلك إلى الانفراجة التي عرفتها البلاد بعد جائحة كورونا والعودة إلى العمل الطبيعي بالمحاكم.

ومن أجل تحسين المؤشر، وتعزيز تنفيذ الإجراءات المحالة على مساعدي القضاء، فقد اتخذت الوزارة مجموعة من الاجراءات أهمها:

- تسجيل 183 خبيرا قضائيا جديدا بجدول الخبراء القضائيين موزعين على 19 فرعا للخبرة القضائية، ليرتفع عدد الخبراء القضائيين المسجلين بالجدول برسم سنة 2022 الى 3799 خبيرا قضائيا، مما سينعكس إيجابا على نسبة تنفيذ الإجراءات المحالة على الخبراء القضائيين؛
- تنظيم حلقات دراسية لفائدة الخبراء القضائيين الجدد فوج 2021، في المجال القانوني - القانون المنظم للخبرة القضائية، إجراءات الخبرة القضائية بالإضافة الى تقنيات تحرير تقارير الخبرة القضائية - وقد استفاد من هذه الحلقات الدراسية 215 خبيرا قضائيا، الأمر الذي من شأنه الرفع من جودة تقارير الخبرة التي ينجزها الخبراء القضائيين؛
- اعتزام الوزارة خلال سنة 2023 على تنظيم مباراة لولوج مهنة المفوضين القضائيين، وبالتالي الرفع من عدد المفوضين القضائيين المزاولين بمحاكم المملكة الأمر الذي سيؤثر إيجابا على نسبة تنفيذ الإجراءات المحالة على المفوضين القضائيين.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الهدف 2.301: الرفع من تنفيذ الأحكام الصادرة في الميدان المدني

المؤشر 1.2.301 : نسبة تنفيذ الأحكام في الميدان المدني

		الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة تنفيذ الأحكام في الميدان المدني		%	97,18	87,50	99,89	100	100	**100**	2026
المؤشرات الفرعية	نسبة تنفيذ الأحكام المتعلقة بقضاء الأسرة	%	98,80	95,25	99,30	99,55	99,80	**100**	2026
	نسبة تنفيذ الأحكام المتعلقة بأشخاص القانون العام	%	97,25	76,25	97,75	98	98,25	**98,50**	2026

- **توضيحات منهجية**

يدل المؤشر على نسبة تنفيذ الأحكام المتعلقة بقضايا الأسرة الصادرة عن أقسام قضاء الأسرة في شقه الأول، وتنفيذ الأحكام المتعلقة بإدارات ومؤسسات الدولة في الشق الثاني، ويحتسب بالطريقة التالية:

- البسط: عدد الأحكام الصادرة والمنفذة خلال السنة؛
- المقام: عدد الطلبات المقدمة لتنفيذ الأحكام برسم نفس السنة.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون المدنية؛
- المحاكم.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- صعوبات مرتبطة بعدم التوفر على تطبيق معلومياتي يتيح استخراج الاحصائيات؛
- صعوبات مرتبطة بالتبليغ؛
- إشكالية العناوين؛
- عسر المنفذ عليهم في قضايا النفقة؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- ارتباط التنفيذ في الكثير من الأحيان بإرادة الأطراف.

تعليق

كانت سنتي 2021 و2022 كذلك موضوع تأثير جائحة كورونا على مستوى أداء المحاكم بخصوص تصفية ملفات تنفيذ الأحكام القضائية، لذلك ما فتئت وزارة العدل تدعو إلى الالتزام بأحكام القضاء والرفع من وتيرة تنفيذها وتعزيز المحاكم بالموارد البشرية العاملة في مجال التنفيذ، إلى جانب الاشتغال على مقاربة أخرى ذات صبغة تشريعية، سواء على مستوى مشروع قانون المسطرة المدنية أو مشروع القانون المنظم لمهنة المفوضين القضائيين، في أفق الرفع من وتيرة التنفيذ وتحقيق نجاعة الأداء.

الهدف 3.301: الرفع من وتيرة تنفيذ المقررات القضائية الزجرية وتحصيل الغرامات والصوائر

المؤشر 1.3.301 : نسبة المبالغ المحصلة من المبالغ المتكفل بها خلال السنة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	42	50	52	54	56	60	2027

توضيحات منهجية

يحتسب المؤشر حسب الصيغة التالية:

- **البسط**: مجموع المبالغ المحصلة خلال السنة؛
- **المقام**: مجموع المبالغ المتكفل بها خلال السنة.

مصادر المعطيات

- مديرية الميزانية والمراقبة؛
- محاكم المملكة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار حجم المخلف من التكفلات الباقية بدون تحصيل والذي هو في ارتفاع متواتر.

- **تعليق**

من المنتظر أن تعرف السنوات الموالية تحسنا متباينا نظرا لعدة عوامل مرتبطة أساسا بالوضعية الاقتصادية لبلادنا. كما يتوقف تحقيق القيم المتوقعة للمؤشر على تنزيل البرامج والمشاريع المرتبطة بالتحصيل على أرض الواقع، والتي على رأسها:

- استئناف زيارات التتبع والمواكبة وتنزيل وحدات التبليغ والتحصيل بمراكز القضاة المقيمين؛
- إنجاز الصفقة الثانية المتعلقة بتوفير الدراجات النارية للمكلفين بالتبليغ والتحصيل مع تجاوز إشكال عدم كفاية حصص البنزين المخصصة لهذه المهمة؛
- تكثيف دورات التكوين المستمر ومراجعة منظومة تحفيز المكلفين بالتبليغ والتحصيل.

الهدف 4.301: تسهيل الولوج إلى القانون والعدالة

المؤشر 1.4.301 : عدد المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية والاجتماعية بالمحاكم

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	70 000	300 000	80 000	90 000	100 000	100 000	2025

- **توضيحات منهجية**

في إطار سعي وزارة العدل إلى تنفيذ استراتيجيتها في مجال حماية والتكفل بالفئات النوعية خاصة النساء والأطفال وضحايا الجرائم. ودعما منها لترسيخ المبادئ المؤطرة للخدمة الاجتماعية في مجال العدالة سواء من خلال إحداث آليات نوعية للتتبع والمواكبة وتجهيزها وفق معايير نموذجية أو عن طريق تعزيز قدرات أطرها العاملة بمختلف محاكم المملكة، خاصة السيدات والسادة المساعدين الاجتماعيين. أقدمت وزارة العدل على مأسسة الخدمات السوسيو قانونية داخل القانون 38-15 المتعلق بالتنظيم القضائي وذلك بموجب المادة 50 منه والتي أحدثت مكتبا للمساعدة الاجتماعية بكل من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية وأوكلت إليه القيام بمهام:

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- القيام بالاستقبال والاستماع والتوجيه ومواكبة الفئات الخاصة؛
- إجراء الأبحاث الاجتماعية؛
- ممارسة الوساطة أو الصلح في النزاعات المعروضة على القضاء؛
- القيام بزيارات تفقدية لأماكن الإيداع وأماكن الإيواء؛
- تتبع تنفيذ العقوبات والتدابير القضائية؛
- تتبع وضعية ضحايا الجرائم؛
- تتبع النساء ضحايا العنف.

وجدير بالذكر، أن إحداث هذا المكتب سيساهم بفعالية في تفرغ المساعدات والمساعدين الاجتماعيين لمهامهم بما يمكن من الزيادة في عدد الخدمات السوسيو قانونية التي يقدمونها.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون الجنائية والعفو.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يمكن القول بأن حدود تنفيذ هذا المؤشر تكمن في غياب آليات إحصاء المعطيات ذات الصلة بتقديم الخدمات على مستوى محاكم المملكة وكذا عدم وجود نظام أساسي لمهنة المساعدة الاجتماعية يوضح المهام الموكولة إليها داخل القطاع.

- **تعليق**

في إطار تعزيز آليات المساعدة للعدالة الجنائية بادرت وزارة العدل إلى وضع خطة عمل لتعزيز الحماية الجنائية للفئات الخاصة من المجتمع ومناهضة جميع أنواع العنف (الجسدي، الجنسي، النفسي والاقتصادي) ضد النساء والأطفال وتحسين استقبالهم وتوفير خدمات نوعية لهم في مختلف وضعياتهم.

وقد تم، ابتداء من سنة 2008، تعيين 86 مساعدة اجتماعية بجميع خلايا محاكم المملكة، بعد انتقائهن من بين النسوة من أطر كتابة الضبط اللواتي اتسم مسارهن المهني بالاستقامة والكفاءة وحسن الخلق ليتم مدهن بالمفاهيم الأساسية للقيام ببعض مهام المساعدة الاجتماعية من قبيل استقبال النساء و الأطفال ضحايا العنف والأطفال في وضعية صعبة والأطفال في وضعية خلاف مع القانون والاستماع إليهم وفق تقنيات تحترم خصوصيتهم وتوفير الدعم النفسي حسب طبيعة كل حالة، إضافة إلى تمكينهم من الاستفادة من خدمات باقي الشركاء من خلال توجيههم و إرشادهم و مرافقة الضحايا منهم، إذا دعت الضرورة لذلك، داخل فضاء المحكمة أو خارجه.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

ومن أجل تعزيز تقديم الخدمة الاجتماعية في مجال العدالة الجنائية وبغية تعزيز الولوج إلى مرفق العدالة خاصة بالنسبة للفئات الخاصة من المجتمع، أقدمت وزارة العدل على تعيين مساعدات ومساعدين اجتماعيين من خريجي المعهد الوطني للعمل الاجتماعي وكذا من حاملي الشهادات الجامعية ذات الصلة بمجال العمل الاجتماعي موزعين على كل خلايا التكفل بالنساء والأطفال بمحاكم المملكة ابتداء من سنة 2008 ليبلغ عددهم ما يفوق 300 إطارا إلى غاية يومه، وذلك حتى يتسنى تغطية كافة الاحتياجات على مستوى الموارد البشرية اللازمة لتقديم خدمات المساعدة القانونية والاجتماعية للمرأة والطفل.

المؤشر 2.4.301 : عدد مقررات الاستفادة من المساعدة القضائية

		الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد مقررات الاستفادة من المساعدة القضائية		عدد	11 618	17 000	17 500	18 000	20 000	**20 000**	2025
المؤشرات الفرعية	نسبة استفادة النساء من المساعدة القضائية مقارنة بالطلبات المقدمة	%	96	86	87	88	90	**90**	2025
	نسبة استفادة الرجال من المساعدة القضائية مقارنة بالطلبات المقدمة	%	95	83	84	85	90	**90**	2025

- **توضيحات منهجية**

يدل المؤشر على القرارات الصادرة بالاستفادة من نظام المساعدة القضائية، ويتعلق الأمر بالنسبة لهذا المؤشر بعدد المستفيدين من مسطرة المؤازرة بمحام.

- تدل نسبة استفادة النساء من المساعدة القضائية على عدد المقررات الصادرة لفائدة النساء بالنسبة لعدد الطلبات المقدمة.
- تدل نسبة استفادة الرجال من المساعدة القضائية على عدد المقررات الصادرة لفائدة الرجال بالنسبة لعدد الطلبات المقدمة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الميزانية والمراقبة؛
- مديرية الشؤون المدنية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- ارتباط المؤشر بعدد الطلبات المقدمة من طرف المتقاضين؛
- صعوبة حصول طالبي المساعدة القضائية على بعض الوثائق.

- **تعليق**

عرفت سنة 2021، تنفيذ ما مجموعه 11618 مقررا متعلقا بأتعاب المحامين، خصص لها اعتمادات مالية تقدر ب 25.000.000,00 درهم.

كما عملت الوزارة على إدراج النوع الاجتماعي في النظام المعلوماتي S@J ، من أجل الحصول على الإحصائيات المتعلقة بعدد المستفيدين من المساعدة القضائية حسب الجنس مستقبلا، إلا أن هذا الإجراء لازال في طور التعميم على جميع محاكم المملكة.

وفي إطار تعزيز الولوج إلى العدالة، فقد تمت مراجعة التعويض المالي عن المساعدة القضائية لفائدة المحامين بموجب القرار المشترك لوزير العدل ووزير الاقتصاد والمالية عدد 2787.19 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6840 بتاريخ 19 ديسمبر 2019 والذي تم بمقتضاه الرفع من هذه المبالغ المعتبرة بمثابة مصاريف مدفوعة مقابل الخدمات المقدمة في إطار المساعدة القضائية كما يلي:

- 3500 درهم فيما يخص القضايا المعروضة أمام محكمة النقض؛
- 3000درهم فيما يخص القضايا المعروضة على محاكم الاستئناف؛
- 2500 درهم فيما يخص القضايا المعروضة على المحاكم الابتدائية.

هذا الإجراء يشكل تحفيزا للمحامين للترافع في قضايا وملفات المستفيدين من نظام المساعدة القضائية وهو ما سيساهم في الرفع من عدد مقررات الاستفادة وخصوصا مسطرة المؤازرة بمحام.

بالإضافة إلى ذلك، فالوزارة بصدد تحيين التوقعات تماشيا مع تطور عدد الطلبات المقدمة أمام محاكم المملكة نظرا لأن عدد المقررات الممنوحة في إطار المساعدة القضائية مرتبط بعدد الطلبات المقدمة.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

برنامج 302 : تحديث المنظومة القضائية والقانونية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يشمل برنامج تحديث المنظومة القانونية والقضائية جانبين أساسيين، فمن جهة يهدف هذا البرنامج إلى تبسيط المساطر والإجراءات القانونية عبر تطوير المنظومة القانونية سواء في مجال الحقوق والحريات أو في المجال المدني أو الجنائي أو الاجتماعي أو المال والأعمال، ومن جهة أخرى، يهدف إلى تنزيل ورش التحول الرقمي لمنظومة العدالة باعتباره ورشا استراتيجيا مهما يهدف إلى إرساء مقومات المحكمة الرقمية في إطار مواصلة الجهود المبذولة في تنزيل مقتضيات الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة وحرصا على تنفيذ استراتيجية الوزارة في مجال تحديث الإدارة القضائية.

والجدير بالذكر، أن هذا الورش يشمل مجموعة من المشاريع المتعلقة بالتحول الرقمي لمنظومة العدالة تهدف بالأساس إلى تقريب القضاء من المواطن وتيسير الولوج للعدالة وتحسين نجاعة القضاء وتقديم خدمات سهلة وميسرة للمرتفقين وكافة المتدخلين في منظومة العدالة وكذا تيسير عمل القضاة والموظفين، وتقليص الوقت والجهد في القيام بالإجراءات والمساطر التي تهم مصالح المتقاضين وعموم المواطنين.

وقد تم اعتماد أربع أهداف تمثل الجوانب الأساسية لهذا البرنامج وهي كالتالي:

- **الهدف الأول: تحديث وتطوير الترسانة التشريعية والتنظيمية**

ستواصل وزارة العدل إنجاز مخططها التشريعي، وتحديث المنظومة القانونية وذلك وفق ما أقره الدستور والتزامات المملكة المغربية على المستوى الدولي، وما نص عليه الميثاق الوطني حول إصلاح منظومة العدالة من توصيات هامة تهم تحديث وتطوير وتجويد المنظومة التشريعية.

حيث ستعمل الوزارة على استكمال إجراءات الإعداد والمصادقة المتعلقة بمجموعة من مشاريع القوانين ويتعلق الأمر أساسا بمشروع مراجعة قانون المسطرة الجنائية ومشروع مراجعة القانون الجنائي ومشروع إحداث بنك وطني للبصمات الجينية ومشروع قانون قضاة الاتصال بالإضافة إلى مشاريع النصوص التنظيمية المتعلقة بالقوانين المنظمة للمهن القضائية والقانونية ومراجعة القانون المتعلق بالجنسية المغربية ومراجعة الترسانة الناظمة للسجل العدلي، فضلا عن تقييم نصوص مدونة الأسرة في اتجاه إعداد تصور لمراجعة بعض مقتضياتها ووضع إطار قانوني لإدماج آلية الوساطة ضمن منظومة القضاء الأسري تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس التي وردت بخطابه الأخير بمناسبة عيد العرش المجيد. والعديد من مقترحات القوانين الأخرى التي من شأنها إغناء وتطوير الترسانة القانونية ببلادنا.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- **الهدف الثاني: تعزيز رقمنة الإجراءات والمساطر والخدمات القضائية والإدارية بالمحاكم**

ستعمل الوزارة على مواصلة تنزيل مخطط التحول الرقمي للعدالة وذلك عبر إنجاز مجموعة من المشاريع وتقديم خدمات رقمية جديدة وذات جودة عالية للمرتفقين والمتقاضين ومنتسبي المهن القانونية والقضائية، والسهر على تبسيطها، فستعمل الوزارة خلال سنة 2023 والسنوات المقبلة، على إنجاز مجموعة من المشاريع من قبيل مشروع السجلات المرجعية الإلكترونية للبيانات الإدارية ومشروع رقمنة سجل التوكيلات registres des mandats ومشروع رقمنة صندوق التكافل العائلي ومشروع رقمنة سجل الشركات المدنية والعقارية ومشروع الأرشفة الإلكترونية للسجلات والأرشيف بالمحاكم والبوابة الإلكترونية للمرأة والولوج للعدالة.

بالإضافة إلى ذلك، ستعمل الوزارة على مواصلة توفير الأنظمة المعلوماتية الضرورية على مستوى المحاكم التي تسعى لتيسير عمل القضاة والموظفين في أداء مهامهم وتقليص مدة إنجاز أعمالهم، وضمان حماية المعطيات والمعلومات الخاصة بالمحاكم والولوج السلس لها. وذلك تعزيزا وتسهيلا لولوج المتقاضين وعموم المواطنين للخدمات القضائية والإدارية بالمحاكم.

- **الهدف الثالث: تعزيز التبادل الإلكتروني مع منتسبي العدالة**

ستواصل وزارة العدل تطوير وتدعيم مجموعة من المنصات الإلكترونية لتعزيز التبادل الإلكتروني مع منتسبي العدالة في إطار إشراك المهن القانونية والقضائية الأخرى في استراتيجية التحديث الخاصة بالقطاع. حيث تهدف هذه المنصات إلى تسهيل تبادل المعطيات والمعلومات والوثائق الضرورية الأساسية بطريقة مؤمنة وسريعة وبجودة عالية.

كما تسعى الوزارة إلى تعزيز نسبة الانخراط في المنصات الافتراضية الإلكترونية لمنتسبي العدالة واستعمالها بصفة دورية وتوسيع نطاق المنخرطين في هذه المنصات وإضافة منصات جديدة للتبادل الإلكتروني مع باقي منتسبي العدالة، حيث على سبيل المثال، يهدف مشروع التبادل الإلكتروني مع العدول، إلى رقمنة المسارات والمساطر والإجراءات التي تمر منها الوثيقة العدلية وابتكار الحلول الرقمية لتبسيطها وتعزيز التبادل الإلكتروني للبيانات المشتركة مع كافة الشركاء، وإلى تسهيل حصول المرتفق على الخدمات المرتبطة بالعقود العدلية.

- **الهدف الرابع: توفير الدعائم التقنية للتحول الرقمي للعدالة**

في إطار تنزيل مشاريع مخطط التحول الرقمي للعدالة، ستعمل الوزارة على مواصلة تعزيز وتقوية البنية التحتية والتجهيزات المعلوماتية بالمحاكم وتوفير جميع الوسائل الضرورية لتنفيذ المخطط، وذلك عبر تجديد الحضيرة المعلوماتية للإدارة المركزية والمحاكم وتقوية البنية التحتية المعلوماتية ومضاعفة صبيب خطوط الربط الشبكي VPNLL الخاصة بالولوج إلى التطبيقات الممركزة بمركز البيانات بالإدارة المركزية وتعميم خدمة الهاتف الرقمي على المحاكم المتبقية وتأهيل الشبكة المعلوماتية لبعض مراكز القضاة المقيمين وتأهيل الشبكة الهاتفية IP واقتناء وتجديد شهادات المطابقة الالكترونية المؤمنة (التوقيع الالكتروني) وتعميم تثبيت خطوط الأنترنيت عبر الألياف البصرية، وتوفير آليات الأداء الإلكتروني، إلى غير ذلك من الإجراءات والتدابير اللازمة للتنزيل الأمثل لمخطط التحول الرقمي للعدالة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

من الدعائم الأساسية للتحول الرقمي للعدالة كذلك، توفير الأمن المعلومياتي، وخصوصا مع تنامي الهجمات الإلكترونية. ونظرا لطبيعة المعطيات وحساسيتها، أصبح من الضروري تعزيز إجراءات الأمان والثقة الرقمية، حيث ستعمل الوزارة على مجموعة من المشاريع التي من شأنها الرفع من مستوى الأمن المعلومياتي والثقة السيبرانية وذلك بالتنسيق مع إدارة الدفاع الوطني من خلال تنزيل مضامين التوجيهات الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية والتي تتحدد في تطبيق قانون الأمن السيبرياني رقم 05.20.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

سعت وزارة العدل إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف مساطرها وإجراءاتها ضمانا للمساواة بين الجنسين، وتكريسا لمأسسة هذه المقاربة وجعلها رافدا في إقرار وضعية عادلة ومنصفة وضمانا لتمثيلية شاملة للمواطنين لتحقيق مغرب متطور وعصري يعمه التلاحم الاجتماعي وتكافؤ الفرص.

في هذا السياق، التزمت وزارة العدل في جل مشاريعها بتكريس مقاربة النوع من خلال مجموعة من المجهودات التي تتلخص كالتالي:

- **مأسسة خدمات المساعدة الاجتماعية من خلال القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي:** يأتي صدور الظهير الشريف رقم 1.22.38 بتنفيذ القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة، بتاريخ 30 يونيو 2022، في سياق تنزيل استراتيجية وزارة العدل في مجال إصلاح منظومة العدالة والتي ترتكز على عدة مرجعيات وطنية ودولية لا سيما فيما يتعلق بمقاربة النوع، وفي هذا الإطار تنص المادة 50 من نفس القانون على مأسسة عمل المساعدين الاجتماعيين داخل مكاتب المساعدة الاجتماعية، وإنجاز مهامهم ورفع تقارير حول الإحصائيات والدراسات والصعوبات والإكراهات المطروحة إلى الجهات القضائية والإدارية المختصة، كما أسند نفس القانون تنظيم مكاتب المساعدة الاجتماعية إلى نص تنظيمي وفقا للمادة 22.
- **تغيير وتتميم الفصل 10 من قانون الجنسية:** تواصل الوزارة تتبع مسار مشروع قانون رقم 19.13 بتعديل الفصل 10 من قانون الجنسية، والذي يرمي إلى تحقيق المساواة في منح الجنسية المغربية بحكم الزواج المختلط، ويتوخى تخويل الأجنبي المتزوج بمواطنة مغربية إمكانية الحصول على الجنسية المغربية عن طريق التصريح، وقد أحالت هذه الوزارة نص المشروع المذكور على الأمانة العامة للحكومة بعد تحيين التوقيع عليه، بتاريخ 8 دجنبر 2017.
- **مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون:** يتجلى بعد النوع الاجتماعي في هذا المشروع في تنزيل أحكام الفصل 133 من دستور 30 يوليو 2011، الذي يمنح حقا دستوريا جديدا للمتقاضين والمتقاضيات، يخولهم الدفع بعدم دستورية قانون من شأنه المساس بالحقوق وبالحريات التي يضمنها الدستور، ويراد تطبيقه في قضية رائجة أمام المحاكم. وهو مشروع من شأنه تعزيز دولة الحق والقانون والمؤسسات، وتطهير الترسانة القانونية من الأحكام التي من شأنها المساس بالحقوق والحريات التي يضمنها الدستور للمواطنين والمواطنات، كحق الرجل والمرأة في التمتع، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الواردة في الدستور وفي الاتفاقيات

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

والمواثيق الدولية (الفصل 19 من الدستور)، وكذا حق المواطنين والمواطنات في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام (الفصل 27 من الدستور).

- **مسودة مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي:** يتجلى بعد النوع الاجتماعي في هذا المشروع من خلال الرفع من عقوبة التحريض على التمييز، وإضافة مجموعة من الوسائل التي يتم بواسطتها ارتكاب التحريض على التمييز كاستعمال المكتوبات والمطبوعات المبيعة أو الموزعة أو المعروضة للبيع أو المعروضة في الأماكن أو الاجتماعات العمومية وذلك زيادة على باقي الوسائل الأخرى المنصوص عليها في الفصل 431-5.
- **مشروع قانون المسطرة المدنية:** يتجلى بعد النوع الاجتماعي في المشروع من خلال تخويل المحكمة إمكانية إسناد إجراء الصلح إلى المساعدين الاجتماعيين بخصوص النزاعات المعروضة على القضاء، بما فيها قضايا المرأة والطفل الرائجة بأقسام قضاء الأسرة.
- **إحداث مرصد للعدالة المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن الهيكلة الجديدة للوزارة:** وقد أوكلت لهذا المرصد عدة مهام من بينها تأهيل الخدمة الاجتماعية الكفيلة بتيسير ولوج المرأة والطفل والفئات لمنظومة العدالة ودعم ومواكبة خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف واليقظة التشريعية واقتراح مراجعات تشريعية عند الاقتضاء وتجميع جل الاتفاقيات الدولية التي تهم المرأة ومناقشتها والمصادقة على العالقة منها.
- **الشراكة والتعاون بين وزارة العدل وهيئة الأمم المتحدة للمرأة:** في إطار الشراكة والتعاون بين وزارة العدل وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أعطت وزارة العدل بتاريخ 28 يوليوز 2022 الانطلاقة الرسمية لبرنامج "تعزيز المساواة بين الجنسين في التشريع المغربي وفي الممارسات المهنية بقطاع العدل" للفترة الممتدة من 2022 إلى 2023، وستعطي هذه الشراكة دفعة مهمة للمشاريع الرامية إلى الإدماج الفعلي لمقاربة النوع، انسجاما مع المجهودات المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وكذا التزامات البرنامج الحكومي 2021-2026.
- **إرساء حكامة البيانات التي ينتجها مرفق العدالة:** وذلك من خلال إعادة هندسة الاحتياجات من حيث البيانات والمعطيات الإحصائية، وخاصة تلك المتعلقة بمعطيات النوع.
- **إحداث منصة للتشاور الوطني حول وضعية وآفاق ولوج المرأة للعدالة femme.justice.gov.ma** تهدف هذه المنصة إلى تيسير الولوج إلى المعلومة القانونية والقضائية للمرأة والطفل والفئات الهشة وإذكاء روح المبادرة وتعزيز مشاركة هذه الفئات في مسلسل إصلاح منظومة العدالة وكذا إدماج بعد النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى تعميم استعمال الخدمات القانونية والقضائية الرقمية وترشيد الولوج والاستفادة من آليات الدعم والمواكبة المالية والقانونية.
- **رقمنة صندوق التكافل العائلي:** تشتغل الوزارة حاليا على رقمنة صندوق التكافل العائلي والذي يندرج في إطار تحديث منظومة الدعم الاجتماعي المخصص للفئات الهشة والمعوزة المستهدفة من طرف المشرع والذين استصدروا أحكاما ومقررات قضائية باستحقاقهم النفقة والتي تأخر تنفيذها أو تعذر تنفيذها لعسر المحكوم أو غيابه أو عدم العثور عليه وذلك بعد انصرام أجل شهرين. ويهدف هذا المشروع بالأساس إلى تسهيل الاستفادة من التسبيقات المالية لصندوق التكافل العائلي عن طريق الحوسبة الشاملة للمسطرة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

2. مسؤول البرنامج

- السيدة مديرة الدراسات والتعاون والتحديث.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الدراسات والتعاون والتحديث؛
- مديرية الشؤون المدنية؛
- مديرية الشؤون الجنائية والعفو؛
- مديرية التشريع.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.302: تحديث وتطوير الترسانة التشريعية والتنظيمية

المؤشر 1.1.302 : عدد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المعدة أو المعدلة في الميدان المدني

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	6	4	9	8	7	7	2025

- **توضيحات منهجية**

يفيد مصطلح "**الإنجاز**" برسم السنة المالية 2022، إلى عدد النصوص القانونية والنصوص التنظيمية المعدة في الميدان المدني، والتي تم نشرها بالجريدة الرسمية، وكذا المحالة إلى الأمانة العامة للحكومة، والتي في طور مسطرة المصادقة التشريعية بالبرلمان.

يدل هذا المؤشر على عدد مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات التي تعدها الوزارة في الميدان المدني، وذلك استجابة لمجموعة من المعطيات منها تحيين الترسانة القانونية والتنظيمية بما يستجيب للتطورات المجتمعية وينسجم مع المستجدات الدستورية والالتزامات الدولية لبلادنا.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **مصادر المعطيات**

- مديرية التشريع؛
- مديرية الشؤون المدنية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- توقف إعداد النصوص التنظيمية على صدور القوانين؛
- طول مدة الحوار مع المجتمع المدني بخصوص تعديل أو تنزيل بعض القوانين المرتبطة ببعض الهيئات المهنية.

- **تعليق**

أعدت وزارة العدل مخططا تشريعيا برسم الولاية التشريعية الحادية عشرة (2021-2026) تضمن مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية في الميدان المدني، منها ما تم نشره بالجريدة الرسمية، ومنها ما تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة وما هو في طور مسطرة المصادقة التشريعية بالبرلمان، ومنها ما هو في طور الإنجاز.

من الناحية المنهجية يصعب تحديد قيمة مستهدفة دقيقة وسنة مرجعية لها باعتبار أن إنتاج النصوص القانونية والتنظيمية وتطوير الترسانة التشريعية للوزارة هو عملية مستمرة ترتبط إلى حد كبير بالتطورات المجتمعية والتوجهات الاقتصادية والخيارات السياسية للحكومة.

وفي مايلي أهم النصوص التشريعية والتنظيمية في الميدان المدني:

أولا: النصوص التنظيمية في المادة المدنية التي تم نشرها بالجريدة الرسمية خلال سنة 2022:

- **النصوص القانونية:**

1. ظهير شريف رقم 1.22.34 صادر في 23 من شوال 1443 (24 ماي 2022) بتنفيذ القانون رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية.

2. ظهير شريف رقم 1.22.38 صادر في 30 من ذي القعدة 1443 (30 يونيو2022) بتنفيذ القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي.

- **المراسيم:**

1. مرسوم رقم 2.22.64 صادر في 29 من جمادى الآخرة 1443 (فاتح فبراير 2022) بإلحاق المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بوزير العدل.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

2. مرسوم رقم 2.22.65 صادر في 29 من جمادى الآخرة 1443 (فاتح فبراير 2022) بنسخ المادة الثالثة من المرسوم 2.21.826 بتاريخ 14 من ربيع الأول 1443 (21 أكتوبر 2021) المتعلق باختصاصات وزير العدل.
3. مرسوم رقم 2.22.27 صادر في فاتح شعبان 1443 (4 مارس 2022) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.21484 بتاريخ 23 من ذي الحجة 1442 (3 أغسطس 2021) بتحديد تأليف اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما وكيفية اشتغالها .
4. مرسوم رقم 2.22.61 صادر في 23 من رجب 1443 (25 فبراير 2022) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.74.498 الصادر في 25 جمادى الآخرة 1394 (16 يوليوز 1974) تطبيقا لأحكام الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.338 بتاريخ 24 من جمادى الآخرة 1394 (15 يوليو 1974) المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة.
5. مرسوم رقم 2.22.62 صادر في 23 من رجب 1443 (25 فبراير 2022) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.94.771 الصادر في 25 من جمادى الآخرة (28 أكتوبر 1997) بتحديد عدد المحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية ومقارها ودوائر اختصاصها.
6. مرسوم رقم 2.22.63 صادر في 23 من رجب 1443 (25 فبراير 2022) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.92.59 الصادر في 18 من جمادى الأولى 1414 (3 نونبر 1993) تطبيقا لأحكام القانون رقم 41.90 المحدث بموجبه محاكم إدارية.
7. مرسوم رقم 2.22.222 صادر في 5 شوال 1443 (6 ماي 2022) بتحديد قواعد نظام تغذية الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بهم وكيفيات تقديم الوجبات الغذائية.
8. مرسوم رقم 2.22.300 صادر في 16 من شوال 1443 (17 ماي 2022) يتعلق باللجنة الخاصة المكلفة بالتصديق على التكوينات التي يتوفر عليها الأطباء العاملون بالمكاتب الجماعية لحفظ الصحة وبالمرافق الصحية التابعة القطاع الصحة في أحد مجالات الطب الشرعي.
9. مرسوم رقم 2.22.127 صادر في 6 ذي القعدة 1443 (6 يونيو 2022) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.05.178 بتاريخ 22 من ربيع الأول 1427 (21 أبريل 2006) بتحديد شروط المشاركة في مباراة الملحقين القضائيين وبرنامج الاختبارات وتنقيطها وكذا الإجراءات المتعلقة بامتحان نهاية تدريب الملحقين المذكورين.

- **القرارات:**

1. قرار لوزير العدل رقم 202.22 صادر في 11 من جمادى الآخرة 1443 (14يناير 2022) يقضي بتغيير وتتميم قرار وزير العدل رقم 3160 المحدد لمقار المراكز القضائية.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

2. قرار مشترك بين وزير العدل والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة. رقم 300.22 صادر في 28 ن شعبان 1443 (31 مارس 2022) بإحداث لجنة الأرشيف القضائي ولجان أرشيف المحاكم ووضع جدول زمني لحفظ الأرشيف.
3. قرار لوزير العدل رقم 301.22 صادر في العدل بتطبيق المرسوم رقم 2.14.267 الصادر في صادر في 28 ن شعبان 1443 (31 مارس 2022) بإحداث لجنة أرشيف وزارة العدل واللجنة المركزية واللجان الجهوية للحفظ ووضع جدول زمني لحفظ الأرشيف.
4. قرار لوزير العدل رقم 1686.22 صادر في 28 من ذي القعدة 1443 (28 يونيو 2022) بتغيير وتتميم قرار وزير العدل رقم 2355.06 الصادر في 30 من رمضان 1427 (23 أكتوبر 2006) بتحديد برنامج الاختبارات الكتابية والشفوية لمباراة الملحقين القضائيين.
5. قرار لوزير العدل رقم 1687.22 صادر في 28 من ذي القعدة 1443 (28 يونيو 2022) بتحديد كيفيات اجتياز الاختبار الانتقائي الأولي لمباراة الملحقين القضائيين والمعايير المعتمدة لتحديد الناجحين فيه.

ثانيا: مشاريع قوانين أحيلت إلى الأمانة العامة للحكومة خلال سنة 2022

1. مشروع قانون تنظيمي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية: تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 14 فبراير 2022 من أجل عرضه على مسطرة المصادقة التشريعية.

2. مشروع قانون تنظيمي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة: تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 14 فبراير 2022 من أجل عرضه على مسطرة المصادقة التشريعية.

3. مشروع قانون بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.467 بتاريخ 26 شوال 1394 (11 نونبر 1974) يكون النظام الأساسي لرجال القضاء: تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 14 فبراير 2022 من أجل عرضه على مسطرة المصادقة التشريعية.

4. مشروع قانون يتعلق بالمسطرة المدنية: تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 31 يناير 2022 من أجل عرضه على مسطرة المصادقة التشريعية.

5. مشروع قانون يتعلق بالمعهد الوطني للمهن القانونية والقضائية وكتابة الضبط: تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 14 فبراير 2022 من أجل عرضه على مسطرة المصادقة التشريعية.

6. مشروع قانون رقم 16.03 يتعلق بمهنة خطة العدالة: تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ فاتح مارس 2022 من أجل عرضه على مسطرة المصادقة التشريعية.

7. مشروع قانون رقم 21.46 يتعلق بمهنة المفوضين القضائيين: تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 2مارس 2022 من أجل عرضه على مسطرة المصادقة التشريعية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

8. مشروع قانون رقم 27.21 يتعلق برقمنة الإجراءات القضائية: تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 8مارس 2022 من أجل عرضه على مسطرة المصادقة التشريعية.

ثالثا: مشاريع قوانين في طور مسطرة المصادقة التشريعية بالبرلمان خلال سنة 2022

مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط واجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، بعد ترتيب الآثار على قرار المحكمة الدستورية عدد 70.18 الصادر بتاريخ 6 فبراير 2019: أعدت هذه الوزارة، مشروع هذا القانون التنظيمي بعد ترتيب الآثار القانونية على قرار المحكمة الدستورية رقم 70.18 بتاريخ 6 مارس 2018، وبتاريخ 25 أبريل 2022 تمت المصادق عليه بالإجماع بالجلسة العامة بمجلس النواب، كما تم التصويت عليه بالأغلبية في الجلسة العامة بمجلس المستشارين بتاريخ 26 يوليوز 2022،وسيعرض قريبا على مجلس النواب قصد استكمال مسطرة المصادقة التشريعية.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الوزارة على مراجعة مجموعة من القوانين، أهمها:

- مشروع مرسوم بتحديد المؤهلات المطلوبة لمزاولة مهام السنديك والأتعاب المستحقة عن هذه المهام؛
- مشروع مرسوم بتحديد كيفيات القيام بالإجراءات المتعلقة بمساطر صعوبات المقاولة وذلك تطبيقا لمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 545 من مدونة التجارة؛
- مشروع مرسوم بتحديد كيفيات تنظيم ومسك سجل الشركات المدنية العقارية؛
- مشروع قرار بتحديد شكل ومضمون سجل الشركات المدنية العقارية ونماذج استمارات طلب التسجيل والتقييد المعدل والتشطيب وكذا نماذج الشهادات ومستخرج من السجل المذكور.
- مشروع مرسوم بتحديد كيفيات تنظيم ومسك سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية؛
- مشروع قرار بتحديد شكل ومضمون سجل الوكالات ونماذج طلبات التقييدات وإسقاط الوكالات وكذا نماذج الشهادات ومستخرج من السجل المذكور؛
- مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة؛
- مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 88.17 المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها؛
- مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 13.99 القاضي بإنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؛
- مشروع قانون يتعلق بتغيير وتتميم المادة 10 من الظهير الشريف رقم 1.1.250 الصادر في 21 من صفر 1378 (6 شتنبر 1958) بسن قانون الجنسية المغربية؛
- مشروع قانون يتعلق بالخبراء القضائيين (في المرحلة الأخيرة من الإعداد في انتظار استطلاع آراء باقي الشركاء)؛
- مشروع قانون يتعلق بالتراجمة (في المرحلة الأخيرة من الإعداد في انتظار استطلاع آراء باقي الشركاء)؛
- مشروع يتعلق بالمحاماة (في المرحلة الأخيرة من الإعداد في انتظار استطلاع آراء باقي الشركاء)؛
- مشروع قانون يتعلق بمهنة التوثيق.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

المؤشر 2.1.302 : عدد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المعدة أو المعدلة في الميدان الجنائي

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	3	1	3	3	4	4	2025

- **توضيحات منهجية**

يدل المؤشر على مجموع النصوص التشريعية أو التنظيمية المعدة أو المعدلة من طرف وزارة العدل في الميدان الجنائي.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون الجنائية والعفو؛
- مديرية التشريع.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

مؤشر عددي لا يمكن من توقع مآل النصوص القانونية بعد إعدادها من طرف وزارة العدل.

- **تعليق**

إن وزارة العدل تجعل مسألة تحديث المنظومة القانونية في صلب اهتماماتها وأولوياتها خاصة على مستوى العدالة الجنائية، إذ رسمت لها مخططا تشريعيا واضح المعالم والتوجهات يدل عليه حجم مشاريع القوانين المقدمة وتلك التي في طور الإنجاز أو المبرمجة وكذا عمق مضامينها.

ويروم هذا المخطط التشريعي من جهة إلى إيجاد حلول للمشاكل والأزمات التي تعيشها منظومة العدالة الجنائية ببلادنا على مستويات متعددة موضوعية وإجرائية، خاصة ما يرتبط بقدم المنظومة التجريمية والعقابية وعجز العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة عن تحقيق الردع المطلوب والسلطة التقديرية الموسعة للقاضي الزجري وغياب بدائل حقيقية للدعوى العمومية والجزاءات الماسة بالحرية وتضخم عدد القضايا وارتفاع نسبة الاعتقال الاحتياطي، إلى غير ذلك من مكامن القصور. كما يتوخى من جهة ثانية مسايرة تطورات الفكر الجنائي الحديث وكسب رهانات دسترة الحقوق والحريات (دستور 2011) وتحديات تدويل القانون الجنائي خاصة على مستوى الملاءمة مع المواثيق الدولية والالتزام بتوصيات وملاحظات اللجان الأممية والهيئات الدولية.

وقد شمل المخطط التشريعي جوانب متعددة من منظومة العدالة الجنائية سواء على مستوى سياسة التجريم والعقاب أو على مستوى الإجراءات الجنائية أو ما يرتبط بالآليات المساعدة لأجهزة إنفاذ القانون، على النحو التالي:

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

1- الأوراش التشريعية في طور الإنجاز:

- مشروع مراجعة مجموعة القانون الجنائي؛
- مشروع مراجعة قانون المسطرة الجنائية؛
- مشروع قانون متعلق بالنظام العام المطبق على مراكز حماية الطفولة وإعادة الإدماج؛
- مشروع قانون بإحداث الوكالة الوطنية لتدبير وتحصيل الأموال والممتلكات المحجوزة والمصادرة والغرامات وتتبع تنفيذ العقوبات البديلة؛
- مشروع مدونة حقوق الطفل؛
- مشروع قانون العقوبات البديلة.

2- الأوراش التشريعية المبرمجة برسم سنة 2023:

- مشروع قانون إحداث البنك الوطني للبصمات الجينية؛
- مشروع قانون قضاة الاتصال؛
- مشروع مراجعة مجموعة القانون الجنائي.

الهدف 2.302: تعزيز رقمنة الإجراءات والمساطر والخدمات القضائية والإدارية بالمحاكم

المؤشر 1.2.302 : نسبة تنزيل مشاريع خارطة طريق التحول الرقمي لمنظومة العدالة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	30	60	100	100	2025

- **توضيحات منهجية**

يتعلق الأمر بمؤشر جديد، يهدف إلى تتبع تنزيل الرؤية الاستراتيجية الجديدة للتحول الرقمي لمنظومة العدالة والتي ستشمل مجموعة من مشاريع التحول الرقمي، وهي كالتالي :

1. خارطة مسارات مرتفقي العدالة Cartographie des parcours des usagers de la justice؛
2. استراتيجية التحول الرقمي لمنظومة العدالة؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

3. خارطة طريق التحول الرقمي لمنظومة العدالة.

وسيتم احتساب هذا المؤشر حسب الصيغة التالية :

- **البسط** : عدد المشاريع المنجزة ؛
- **المقام**: مجموع المشاريع المبرمجة .

- **مصادر المعطيات**

مديرية الدراسات والتعاون والتحديث.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تطور المؤشر مرتبط أساسا بالانخراط الفعلي لكافة مكونات العدالة.

- **تعليق**

يندرج هذا المؤشر في إطار تنزيل ورش التحول الرقمي الشامل لمنظومة العدالة وذلك عن طريق إعداد أرضية موحدة ومبسطة لتسهيل رقمنة الإجراءات والمساطر مع الاعتماد على مقاربة جديدة ممركزة حول تجويد الخدمات المقدمة لمرتفقي العدالة.

المؤشر 2.2.302 : نسبة تطور استعمال الخدمات الإلكترونية الموجهة للمتقاضين وعموم المواطنين

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	82	88	42	62	100	100	2025

- **توضيحات منهجية**

لاحتساب هذا المؤشر سيتم اعتماد نسبة تطور استعمال مجموعة من الخدمات الالكترونية، حسب الصيغة التالية:

- **البسط:** (عدد مستعملي الخدمات الالكترونية خلال السنة الحالية - عدد مستعملي الخدمات الالكترونية خلال السنة الفارطة) * 100 ؛
- **المقام :** عدد مستعملي الخدمات الالكترونية خلال السنة الفارطة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

مصادر المعطيات

- مديرية الدراسات والتعاون والتحديث.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

- لا يعكس تطور هذا المؤشر مستوى رضى مستعملي هذه الخدمات. كما أنه يمكن مراجعة القيم المتوقعة سنويا لتطور المؤشر مع تزايد الخدمات الإلكترونية المقدمة.

تعليق

تمت إضافة هذا المؤشر للتتبع الفعلي لتطور كل نوع من الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف الوزارة مع تسليط الضوء على المجهودات المبذولة في مجال تقديم الخدمات القضائية والإدارية عن بعد . ويتعلق الأمر ب :

- السجل التجاري؛
- السجل العدلي؛
- الإيداع الإلكتروني للقوائم التركيبية؛
- السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة؛
- الأداء الإلكتروني لغرامات السير المرصودة بالرادار الثابت؛
- موقع محاكم؛
- الموقع الرسمي لوزارة العدل؛
- موقع عدالة؛
- البوابة الإلكترونية للمرأة والولوج للعدالة؛
- تطبيقيات الهاتف النقال الخاصة بخدمات وزارة العدل.

المؤشر 3.2.302 : نسبة الأنظمة المعلوماتية التي تمكن من توفير المعطيات حول النوع

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	50	60	60	80	100	100	2025

توضيحات منهجية

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

يتم احتساب هذا المؤشر حسب الصيغة التالية:

- **البسط:** الأنظمة التي تتوفر على وحدة خاصة بتحديد النوع عند التضمين؛
- **المقام:** مجموع الأنظمة المعلوماتية المفعلة.

مصادر المعطيات

- مديرية الدراسات والتعاون والتحديث.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا يعكس هذا المؤشر التزام مستعملي الأنظمة بإدخال معطيات النوع عند التضمين.

تعليق

سطرت وزارة العدل مجموعة من الأهداف الاستراتيجية في إطار تنزيل التحول الرقمي لمنظومة العدالة من أهمها إرساء حكامة البيانات التي ينتجها مرفق العدالة من خلال إعادة هندسة الاحتياجات من حيث البيانات والمعطيات الإحصائية، وخاصة تلك المتعلقة بمعطيات النوع.

وإضافة إلى تطوير خانات خاصة بمعطيات النوع على مستوى الأنظمة الرقمية المعمول بها في المحاكم فإن الوزارة عملت على تطوير بوابة خاصة بالمرأة والولوج للعدالة femme.justice.gov.ma في إطار تنزيل سياستها لتكريس مقاربة النوع وإرساء مقومات المساواة بين الجنسين.

المؤشر 4.2.302 : نسبة الزائرين المعتادين للموقع الالكتروني عدالة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	55,70	58	56,80	57	58	58	2025

توضيحات منهجية

- يقصد بالزائرين المعتادين: المواطنات والمواطنون الذين يلجون إلى خدمات موقع "عدالة" بشكل اعتيادي ومستمر.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- يتم احتساب هذا المؤشر أوتوماتيكيا عبر خدمة تحليلات بيانات الانترنيت على مستوى المؤسسات Google Analytics » « التي تعنى بإعداد تقارير وتحليلات ومؤشرات.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية التشريع بتنسيق مع مديرية الدراسات والتعاون والتحديث.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- تحقيق نسب جيدة مرتبط بشكل أساسي بمدى تطوير وتحديث موقع "عدالة"، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير المشار إليها في التعليق أدناه؛
- صعوبة تحديد نسبة الزائرين لكون موقع عدالة الجديد لا زال في طور التجربة.

- **تعليق**

إن إحداث خدمات جديدة بموقع عدالة من شأنه الرفع من نسبة الزائرين المعتادين عل سبيل المثال:

- تطبيقية الاتفاقيات الدولية؛
- الاجتهاد القضائي؛
- الإحصائيات.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الهدف 3.302: تعزيز التبادل الإلكتروني مع منتسبي العدالة

المؤشر 1.3.302 : نسبة الانخراط في المنصات الافتراضية لمنتسبي العدالة

		الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة الانخراط في المنصات الافتراضية لمنتسبي العدالة		%	-	30	24	64	100	**100**	2025
المؤشرات الفرعية	نسبة الانخراط في منصة التبادل الإلكتروني مع المحامين	%	-	20	40	80	100	**100**	2025
	نسبة الانخراط في منصة التبادل الإلكتروني مع العدول	%	-	40	60	75	100	**100**	2025
	نسبة الانخراط في منصة التبادل الالكتروني مع المفوضين القضائيين	%	-	-	10	50	100	**100**	2025

- **توضيحات منهجية**

يتعلق الأمر بتتبع تطور الانخراط في المنصات الافتراضية لمنتسبي العدالة وهو معدل مؤشرات يتم احتسابها حسب الصيغ التالية :

نسبة الانخراط في منصة التبادل الإلكتروني مع المحامين:

- **البسط:** عدد المنخرطين في منصة التبادل الإلكتروني مع المحامين؛
- **المقام:** العدد الإجمالي للمحامين.

نسبة الانخراط في منصة التبادل الإلكتروني مع العدول:

- **البسط:** عدد المنخرطين في منصة التبادل الإلكتروني مع العدول؛
- **المقام:** العدد الإجمالي للعدول.

نسبة الانخراط في منصة التبادل الالكتروني مع المفوضين القضائيين:

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **البسط** : عدد المنخرطين في منصة التبادل الالكتروني مع المفوضين القضائيين؛
- **المقام**: العدد الإجمالي للمفوضين.

▪ مصادر المعطيات

- مديرية الدراسات والتعاون والتحديث.

▪ حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا يعكس تطور هذا المؤشر نسبة مستعملي الخدمات المقدمة من طرف المنصات الافتراضية لمنتسبي العدالة. رغم الجهود المبذولة في هذا الصدد يظل استعمال هذه المنصات رهينا بالمواكبة القانونية والتشريعية لورش التحول الرقمي.

▪ تعليق

تعمل الوزارة على توسيع نطاق المنخرطين في المنصات الافتراضية المطورة في هذا الصدد، كما تعمل على إضافة منصات جديدة للتبادل الإلكتروني مع باقي منتسبي العدالة.

وتجدر الإشارة إلى أن منصة العدول المشار إليها في هذا المؤشر هي منصة جديدة تغطي كافة إجراءات الخاصة بالعدول والمعمول بها أمام المحاكم .

المؤشر 2.3.302 : نسبة تفعيل التبادل البيني الالكتروني مع الإدارات

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	20	60	100	100	2025

▪ توضيحات منهجية

يتم احتساب هذا المؤشر حسب الصيغة التالية :

- **البسط** : عدد الإدارات التي تم تفعيل التبادل البيني للمعطيات والوثائق معها؛
- **المقام**: عدد الإدارات المعنية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **مصادر المعطيات**

مديرية الدراسات والتعاون والتحديث .

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر مرتبط أساسا بمدى التزام الإدارات العمومية في تحقيق ورش التقائية الأنظمة المعلوماتية وتعزيز التبادل الإلكتروني للمعطيات والوثائق.

- **تعليق**

يتعلق الأمر بإحداث منصات للتبادل البيني للمعطيات والملفات بشكل آمن بين وزارة العدل ومختلف الشركاء من إدارات ومؤسسات عمومية (L'interopérabilité) .

الهدف 4.302: توفير الدعائم التقنية للتحول الرقمي للعدالة

المؤشر 1.4.302 : نسبة تعزيز الأمن المعلومياتي للإدارة القضائية

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	29	58,97	61,53	84,61	100	100	2025

- **توضيحات منهجية**

يحتسب هذا المؤشر انطلاقا من نسبة المشاريع المبرمجة خلال السنة الجارية من مجموع المشاريع المبرمجة خضم الثلاث سنوات القادمة لتعزيز الأمن المعلوماتي للإدارة القضائية. وذلك حسب الصيغة التالية:

- **البسط:** عدد المشاريع المنجزة خلال السنة؛
- **المقام:** العدد الإجمالي للمشاريع المبرمجة خلال الثلاث سنوات القادمة.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الدراسات والتعاون والتحديث.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

ترتكز مشاريع تعزيز الأمن المعلوماتي للإدارة القضائية بالأساس على توجيهات إدارة الدفاع الوطني وتتحدد في تطبيق قانون الأمن السيبرياني رقم 05.20، إلا أن تطبيقها وإنجازها يبقى رهين بمؤشرات الحماية الداخلية التي توجهنا في ترتيب الأولويات في المشاريع. مع العلم، إنه لا يمكن التنبؤ بالهجمات والاختراقات المستقبلية التي يمكن أن تهدد سلامة الأنظمة المعلوماتية.

بالإضافة لكل هاته المتدخلات، فإن ارتفاع المؤشر يرتبط وطيدا بمدى التزام مختلف مكونات العدالة باستراتيجية أمن نظم المعلومات لوزارة العدل.

- **تعليق**

تعزز وزارة العدل في السنوات الأخيرة بنية الحماية للتصدي لمخاطر الأمن المعلوماتي التي أصبحت تهدد أغلب الأنظمة المعلوماتية، إذ أصبحت جل منصات الخدمات المقدمة من طرف الوزارة مؤمنة. بالإضافة إلى إدراج مكونات الأمن المعلوماتي في تنزيل مشاريع التحول الرقمي، تنخرط الوزارة في مكافحة الجريمة الإلكترونية بتأطير من إدارة الدفاع الوطني، حيث تعمل جادة على تأمين معلومات المتقاضين والمواطنين عامة الذين يستخدمون منصاتها أو الذين يتم إدراج معلوماتهم في النظام المعلوماتي لوزارة العدل. وللرفع من المؤشرات، تقوم الوزارة بافتحاص داخلي يمكنها من برمجة مشاريع الأمن المعلوماتي حسب الأولوية الأمنية.

المؤشر 2.4.302 : نسبة تعزيز البنية التحتية المعلوماتية للإدارة القضائية

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	30	71,42	85,71	100	100	2025

- **توضيحات منهجية**

يحتسب هذا المؤشر انطلاقا من نسبة المشاريع المبرمجة خلال السنة الجارية من مجموع المشاريع المبرمجة خضم الثلاث سنوات القادمة لتعزيز البنية التحتية المعلوماتية للإدارة القضائية، وذلك حسب الصيغة التالية:

- **البسط**: عدد المشاريع المنجزة خلال السنة؛
- **المقام**: العدد الإجمالي للمشاريع المبرمجة خلال الثلاث سنوات القادمة.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- **مصادر المعطيات**

  - مديرية الدراسات والتعاون والتحديث.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تبقى البنية التحتية المعلوماتية من ركائز التحول الرقمي الذي تعرفه وزارة العدل، حيث أن سلامتها وتلاؤمها مع التطور التكنولوجي يخول للوزارة تقديم خدمات عالية الجودة، بيد أن صيانتها واستغلالها يبقى رهين بمدى فعالية الخدمة من طرف المزودين. فضعف هذا المؤشر يرجع بالأساس للأطراف الخارجية وخاصة بالنسبة للمشاريع التي ترتكز على تغطية الشبكات أو على تجهيزات معلوماتية مستوردة إلى ما غير ذلك، فالآجالات في الاستيراد تؤثر سلبا على هذا المؤشر.

- **تعليق**

إن السياسة التي تنهجها وزارة العدل بإحداث مديريات جهوية ستساهم في الرفع من هذا المؤشر، باعتبار أن هذا التقسيم في المهام سيجعل كل المكونات منخرطة في اصلاح البنية التحتية المعلوماتية والنهوض بها لكونها من أهم دعامات التحول الرقمي. كما ستسهل هذه السياسة أيضا دراسة الأولويات في مشاريع البنية وتمكن الوزارة من تعميم وسائل التكنولوجيا الضرورية بسلاسة وبالتالي الرفع من نجاعة الإدارة القضائية في مجال التحول الرقمي.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

برنامج 303 : تعزيز الحقوق والحريات

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يروم هذا البرنامج تعزيز حماية الحقوق والحريات، وذلك عن طريق تكريس مجهودات الوزارة من أجل ضمان حقوق المرأة والطفل في بلادنا والارتقاء بأداء العدالة الجنائية وإصلاح سياسة التجريم والعقاب فضلا عن مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر والحيلولة دون تفشيها في المجتمع.

ويرتكز برنامج تعزيز الحقوق والحريات على أربعة أهداف أساسية:

- **الهدف الأول: حماية حقوق المرأة والطفل:**

ستواصل وزارة العدل دعم برامجها لتوفير الحماية للمرأة والطفل، عبر بذل مجهودات إيجابية وفعالة بشراكة مع كل الجهات المعنية لأداء أفضل وأمثل في مناهضة العنف ضد المرأة والطفل. فمن جهة، تتمثل هذه المجهودات في تعزيز الترسانة القانونية التي من شأنها الارتقاء بحقوق المرأة والطفل وحمايتهم داخل المجتمع، تفعيلا لمقتضيات الدستور والالتزامات الدولية وميثاق إصلاح منظومة العدالة والمقتضيات القانونية المدمجة في هذا المجال، وتفعيلا للمرسوم المحدث للجنة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء وذلك بإحداث الخلية المركزية للتكفل بالنساء ضحايا العنف والخلايا التابعة لها على المستويين الجهوي والمحلي، وكذا تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله في خطابه بمناسبة عيد العرش المجيد، التي أكد فيها على ضرورة تفعيل المؤسسات الدستورية المعنية بحقوق الأسرة والمرأة وتحيين الآليات والتشريعات الوطنية، للنهوض بوضعيتها.

ومن جهة أخرى، عبر تسهيل ولوج هذه الفئة إلى العدالة وذلك بتجهيز فضاءات ملائمة لخلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، واستكمال خلق فضاءات خاصة بالطفل في أقسام قضاء الأسرة في إطار تنفيذ برنامج حماية بالتعاون مع **UNICEF**، وتسهيل استفادة النساء المطلقات المعوزات من المخصصات المالية لصندوق التكافل العائلي الذي يغطي مصاريف نفقة الأطفال في حالة عدم استطاعة الملزم بالنفقة، بالإضافة إلى دعم الجمعيات الحقوقية غير الحكومية المهتمة بحقوق المرأة والطفل.

- **الهدف الثاني: تعزيز الحقوق والحريات عبر تطوير آليات العدالة الجنائية:**

تعمل وزارة العدل على مواصلة ورش تحديث السياسة الجنائية وتطوير آليات العدالة بالمغرب، عبر اعتماد مقاربة تشاركية مع كل الفاعلين، بهدف كشف عوالم الجريمة وضبط مرتكبيها وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة. وفي هذا الإطار، ستركز وزارة العدل على إعداد مجموعة من الأوراش التي تتماشى مع مستوى الأنظمة الجنائية الحديثة والمواثيق الدولية المتعارف عليها بهدف تطوير أداء العدالة الجنائية وتعزيز آلياتها، ويتعلق الأمر ب:

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- مشروع إحداث المرصد الوطني للإجرام: يهدف إلى رصد وتتبع تطور مؤشرات الجريمة على الصعيد الوطني وتشخيص واقع الظاهرة ودراسة مسبباتها وآثارها واقتراح السبل الكفيلة للوقاية منها.
- مشروع تحديث ومركزة السجل العدلي: يهدف هذا الورش إلى مراجعة الترسانة التشريعية الناظمة للسجل العدلي وكذا تحديث الوسائل والنظم المستعملة (الوسائل التقنية واللوجستيكية والموارد البشرية).
- مشروع تعزيز الخدمة الاجتماعية: تعتزم الوزارة من خلال هذا الورش إلى تعزيز دور الخدمة الاجتماعية في مجال العدالة الجنائية، حيث أن مشروع قانون المسطرة الجنائية يتضمن مجموعة من المستجدات المعززة لدور الخدمة الاجتماعية في مجال العدالة الجنائية، كما سيتم إعداد دلائل ومطويات وحقائب ووسائل عمل لتعزيز الخدمة الاجتماعية داخل العدالة الجنائية.
- مشروع تنميط مكاتب أدوات الاقتناع: يتم الاشتغال حاليا على مشروع لتنميط مكاتب أدوات الاقتناع داخل المحاكم، حيث تم تشكيل لجنة تقنية من المديريات التالية (الشؤون الجنائية والعفو، الموارد البشرية، التجهيز وتدبير الممتلكات، الدراسات والتعاون والتحديث، الميزانية والمراقبة) تعكف على بلورة تصور عملي أخذا بعين الاعتبار ضرورة الاستفادة من تجارب بعض المؤسسات التي تشتغل في هذا الميدان من قبيل الأمن الوطني والدرك الملكي وإدارة الجمارك.
- **الهدف الثالث: ترشيد الاعتقال الاحتياطي وتعزيز مراقبة أماكن الاعتقال**

تعمل وزارة العدل على مواكبة جهود النيابة العامة ماديا ولوجستيكيا، من أجل اتخاذ مجموعة من التدابير، كتفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة ببدائل الاعتقال الاحتياطي وإضافة بدائل جديدة، وتعزيز آليات الإشراف على مراقبة مخافر الشرطة والدرك والمؤسسات السجنية، والحيلولة دون انتهاك حقوق المعتقلين والسجناء، ومحاربة ظاهرة الاكتظاظ بصفتها تشكل أساسا للعديد من الانتهاكات الخطيرة التي تطال مجال الخدمات، الصحة، النظافة، التغذية، والأمن وإعادة التأهيل.

- **الهدف الرابع: حماية حقوق ضحايا الاتجار بالبشر**

في إطار تفعيل اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر، تعمل وزارة العدل بتعاون وتنسيق مع باقي الجهات الحكومية المختصة والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، على اقتراح الحلول والآليات الكفيلة بمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر في صورها المتعددة والحد من تداعياتها، وحماية ضحاياها والمساهمة في ترسيخ حقوق الانسان والمساواة بهدف ضمان كرامة الإنسان وعيشه الكريم، وذلك عبر استثمار تجربة الوزارة في هذا الميدان والانفتاح والاستفادة من التجارب الناجعة والممارسات الفضلى في الدول الرائدة في مجال مكافحة هذه الظاهرة.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

تعمل وزارة العدل على دمج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن جميع خططها الاستراتيجية عموما والسياسة الجنائية خصوصا، باعتبارها عاملا مهما لتحقيق العدل والإنصاف، وذلك بهدف الوصول إلى المساواة بين الرجل والمرأة ومحاربة جميع أشكال التمييز وتمكين النساء من المشاركة الكاملة والفعالة بمختلف المجالات.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

ولتعزيز الحماية الجنائية للنساء وتمكينهن من مجموع الخدمات المقدمة من طرف العدالة، عززت وزارة العدل ترسانة التشريع الجنائي بالعديد من التعديلات التي من شأنها الارتقاء بمكانة المرأة داخل المجتمع وزجر جميع أنواع الإساءة التي يمكن أن تتعرض لها بسبب جنسها وحتى في وضعيات خاصة كالحمل أو وضعية إعاقة أو من طرف الزوج. فنجد:

- مواصلة تبسيط الإجراءات المتعلقة بصندوق التكافل العائلي: تواصل الوزارة إنجاز مشروع رقمنة إجراءات صندوق التكافل العائلي بشكل يتماشى مع استراتيجيتها العامة في تحديث القطاع وتحقيق المحكمة الرقمية خاصة في الجانب المرتبط برقمنة الإجراءات والمساطر والخدمات، وذلك بالتعاون مع صندوق الإيداع والتدبير باعتباره الهيئة المشرفة على تدبير عمليات الصندوق، والتي من شأنها أن تساهم في تعزيز وتحقيق النتائج الإيجابية من التعديلات التشريعية ذات الصلة بالموضوع، وتقليص المدة اللازمة لتوصل المستفيدات بالتسبيقات المالية؛
- تجريم السب والقذف العلني إذا استهدف المرأة بسبب جنسها (444)؛
- تجريم المس بالحياة الخاصة ببث أو توزيع صور أو تركيبات صوتية أو تسجيلات غير حقيقية أو وقائع غير حقيقية بقصد التشهير بأصحابها (1-448 وما بعدها)؛
- تجريم التحرش الجنسي في الفضاءات العامة أو عن طريق رسائل مكتوبة أو هاتفية (1-1-503)؛
- تجريم التحرش الجنسي إذا ارتكب من قبل زميل في العمل (1-1-503)؛
- تجريم الاستغلال في الأنشطة الاباحية (2-503)؛
- تجريم الإكراه على الزواج (1-2-503)؛
- تجريم الإهمال والترك والإخلال بواجبات الزوجية لمدة تتجاوز 4 أشهر (479)؛
- تجريم تبديد الزوج أمواله بقصد الإضرار بالزوج الآخر والتحايل على مقتضيات مدونة الأسرة المتعلقة بالنفقة والسكن والمستحقات المترتبة عن إنهاء العلاقة الزوجية أو اقتسام الممتلكات (1-506)؛
- النص على تدبير وقائي يتم بمقتضاه في حالة الإدانة من أجل جرائم التحرش أو الاعتداء أو الاستغلال الجنسي أو سوء المعاملة أو العنف ضد المرأة أو جرائم الاتجار بالبشر بمنع المحكوم عليه من الاتصال بالضحية أو الاقتراب من مكان تواجدها، أو التواصل معها بأي وسيلة وبخضوع المحكوم عليه، عند الاقتضاء، لعلاج نفسي ملائم.

كما أن الوزارة وضعت آليات مؤسساتية لتتبع ودراسة قضايا المرأة، من أجل تعزيز حقوق المرأة من خلال خطة عمل مركزية ترتكز على:

- تتبع وتقييم الخدمات الاجتماعية والقانونية المقدمة من طرف خلايا التكفل بالنساء والأطفال من خلال الخلية المركزية المتواجدة بالوزارة؛
- تنظيم أيام دراسية ودورات تكوينية لتعزيز معارف وقدرات أعضاء الخلايا التابعين لها واستفادة عدد منهم من زيارات إلى بلدان معروفة بتميز تجربتها في مجال حماية النساء؛
- إعداد دوريات ومناشير تؤطر عمل خلايا التكفل بالنساء والأطفال بما يخدم المصلحة الفضلى للفئات المستهدفة وتيسير استفادتهم من خدمات ممثلي الوزارة بها وتكاملها مع باقي الأعضاء؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- تنظيم أيام تواصلية وتحسيسية لفائدة أعضاء اللجان الجهوية والمحلية والسادة النواب البرلمانيون وجمعيات المجتمع المدني من أجل تعميم الوعي بضرورة النهوض بحقوق المرأة وأيضا من أجل التعريف بتوجهات وزارة العدل واستراتيجيتها ومقاربتها في تعزيز الحماية والتكفل للنساء وفق مقاربة النوع الاجتماعي؛
- إعداد دراسات تشخيصية ودلائل عملية حول السبل الأنجع للتكفل بالنساء ووضع مطويات إرشادية حول الحقوق المكفولة لهن بموجب القانون.

تسعى كذلك وزارة العدل، إلى مواصلة مواكبة الدور الإيجابي الذي لعبته لجان التنسيق الجهوية والمحلية للتكفل بالنساء على مستوى ربوع المملكة منذ إحداثها بدورية وزارية سنة 2013 للسيد وزير العدل ومأسسة عملها بموجب الباب الرابع من القانون 13-103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، حيث تهدف هذه اللجان إلى تسهيل الولوج للعدالة وللحماية القانونية للنساء والفتيات من خلال تحسين الاستماع والدعم والتوجيه في مختلف وضعياتهن وتوفير فضاءات خاصة لاستقبالهن بالمحاكم وفق معايير نموذجية تراعي حالاتهم النفسية وتوفر لهم جوا ملائما يمكنهم من الحديث إلى المساعدين والمساعدات الاجتماعيين بكل أريحية وتوفير مخاطب متخصص في مجال المساعدة الاجتماعية (70% منهن نساء) يمكنه تقديم خدمات نوعية حسب كل حالة وتعزيز الشراكة مع الجامعات وجمعيات المجتمع المدني في مجال التعريف بحقوق النساء ومقاربة النوع الاجتماعي وتوحيد آليات التدخل والمعالجة ومعايير التكفل بالنساء على مستوى جميع الخلايا بكافة محاكم المملكة وتمكين النساء من الاستفادة من خدمات باقي الشركاء باعتبار المساعد الاجتماعي داخل الخلية مخاطبا قارا يتولى التنسيق المستمر مع القطاعات الحكومية وغير الحكومية المعنية بقضاياهن وتسهيل الولوج إلى المعلومات والمعطيات الإحصائية حول قضايا النساء والانفتاح على المبادرات والتجارب الناجحة قصد العمل على ملاءمتها والتجربة المغربية.

كما أن الخلية المركزية للتكفل بالنساء بوزارة العدل، تعمل على تتبع مستمر لعمل أعضائها بخلايا المحاكم لتطوير الدور الوقائي والاجتماعي بصفة عامة والتعريف بمقاربة النوع الاجتماعي عن طريق:

- التواصل الفعال مع السلطة القضائية والشركاء الحكوميين وغير الحكوميين لتقديم خدمة متكاملة للنساء؛
- تعزيز قدرات العاملين في مجال العدالة في مجالات من بينها مقاربة النوع الاجتماعي؛
- المواصلة في تحسين ولوج النساء لخدمات العدالة بالمحاكم؛
- دعم ومواكبة عمل لجان التنسيق الجهوية والمحلية للتكفل بالنساء عن طريق صياغة الأفكار المقترحة داخل اجتماعاتها كمشاريع نوعية تراعي حاجيات الفئة المستهدفة والإمكانيات التي يتوفر عليها أعضاء اللجان داخل المنطقة.

2. مسؤول البرنامج

السيد مدير الشؤون الجنائية والعفو.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الشؤون الجنائية والعفو؛
- مديرية الشؤون المدنية؛
- مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.303: حماية حقوق المرأة والطفل

المؤشر 1.1.303 : نسبة خلايا التكفل بالنساء والأطفال المجهزة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	88	92	94	96	100	100	2025

- **توضيحات منهجية**

يحتسب المؤشر حسب الصيغة التالية:

- البسط: عدد خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف المجهزة؛
- المقام: مجموع عدد الخلايا في المملكة.

- **مصادر المعطيات**

- المديريات الفرعية الاقليمية لدى محاكم الاستئناف بالمملكة؛
- مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تجدر الإشارة إلى أنه يمكن تجهيز جميع خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف وفق المعايير النموذجية إلا أن الإشكال مرتبط بعدم وجود الفضاء الملائم بالمحاكم لاستيعاب مثل هذه التجهيزات، كما أن التجهيزات تتهالك وتتقادم مما يستدعي تجديدها وتعويضها باستمرار.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

- **تعليق**

يرجع التطور الملاحظ في نسبة خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف المجهزة، إلى العمل المتواصل بين المصالح المركزية والمديريات الفرعية وبالتنسيق مع المسؤولين القضائيين والإداريين بمحاكم المملكة حيث قامت المديريات الفرعية بتجهيز الخلايا المتوفرة على المساحة الكافية وفق المعايير المتفق عليها وكذا توحيد لون طلائها بالوردي.

كما أن برنامج التعاون المبرم بين وزارة العدل ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، والهادف إلى حماية حقوق المرأة والطفل من كل عنف أو انتهاك، قد أسهم بشكل كبير في الرفع من نسبة خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف المجهزة بربوع المملكة، ذلك عبر توفير التجهيزات اللازمة لتجهيز هذه الخلايا وبالتالي تمكينها من القيام بالمهام المسندة إليها في أحسن الظروف.

المؤشر 2.1.303 : عدد المقررات الصادرة بالاستفادة من التسبيقات المالية لصندوق التكافل العائلي

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	5 702	6 600	6 800	7 000	7 200	10 000	2027

- **توضيحات منهجية**

يدل المؤشر على تطور عدد القرارات الصادرة بالاستفادة من التسبيقات المالية لصندوق التكافل العائلي.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون المدنية ؛
- مديرية الميزانية والمراقبة ؛
- المحاكم ؛
- صندوق الإيداع والتدبير.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- ارتباط المؤشر بعدد الطلبات المقدمة للاستفادة من التسبيقات المالية لصندوق التكافل العائلي؛
- صعوبة الحصول على بعض الوثائق المطلوبة لاستصدار المقرر القضائي وصرف التسبيق المالي.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

- **تعليق**

عملت وزارة العدل، من أجل تجويد الخدمات المقدمة من طرف صندوق التكافل العائلي، على إعداد القانون رقم 83.17 الذي قضى بتغيير وتتميم القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي، والمرسوم التطبيقي له رقم 2.18.249.، وسعت من خلال هذين النصين إلى الرفع من جودة خدمات الصندوق وتبسيط مساطره من خلال توسيع دائرة المستفيدين من خدماته بفئات جديدة ويتعلق الأمر بالزوجة المعوزة المستحقة للنفقة، ومستحقو النفقة من الأولاد خلال قيام العلاقة الزوجية بعد ثبوت عوز الأم، مستحقو النفقة من الأولاد بعد وفاة الأم، مستحقو النفقة من الأطفال المكفولين، وكذا تبسيط الإجراءات الخاصة بالاستفادة من التسبيقات المالية للصندوق، مما سينعكس مستقبلا بشكل إيجابي في رفع الكثير من المعاناة عن الفئات الاجتماعية الهشة والزيادة في عدد المستفيدين منه.

كما تجدر الإشارة، إلى أنه بالرجوع إلى المعطيات الرقمية المتوصل بها خلال سنة 2021، والمتعلقة فقط بـ49 محكمة من أصل 81 محكمة، تم تسجيل فقط ما مجموعه 5702 مقررا للاستفادة من التسبيقات المالية لصندوق التكافل العائلي، مما أدى إلى النتيجة المشار إليها أعلاه، وهذه النتيجة والتراجع في عدد مقررات الاستفادة من خدمات الصندوق راجع بالأساس إلى عدم التوصل بالمعطيات الرقمية المتعلقة بالموضوع من جميع المحاكم، وسيتم تدارك هذا الوضع مستقبلا.

المؤشر 3.1.303 : نسبة فضاءات الأطفال المحدثة بأقسام قضاء الأسرة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	23,50	15	24	26	28	60	2030

- **توضيحات منهجية**

يتم احتساب المؤشر بقسمة عدد أقسام قضاء الأسرة المتوفرة على فضاءات الأطفال مقارنة مع مجموع أقسام قضاء الأسرة بالمغرب.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون المدنية؛
- مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إشكالية بنايات المحاكم القديمة تصعب من توفير فضاءات ملائمة للأطفال بأقسام قضاء الأسرة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

- تعليق

بالرغم من أن التوقع كان بنسبة 12% خلال سنة 2021 إلا أن الوزارة استطاعت بتضافر مجهوداتها الذاتية توفير 23% من الفضاءات الخاصة بالطفل في أقسام قضاء الأسرة لتعزيز ولوج الطفل إلى عدالة أكثر احتراما لحقوقه وخصوصيته وفق معايير دولية.

بعد الإعلان عن نهاية برنامج التعاون الدولي "حماية" الذي يربط وزارة العدل بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF بتاريخ 31/01/2020، عملت الوزارة على مواصلة إحداث هذه الفضاءات وتجهيزها، باعتبارها جزءا من أقسام قضاء الأسرة حيث قامت خلال سنة 2021 بتجهيز أربع فضاءات للأطفال بكل من قسم قضاء الأسرة لبولمان بميسور وتاونات وتطوان وكلميم.

الهدف 2.303: تعزيز الحقوق والحريات عبر تطوير آليات العدالة الجنائية

المؤشر 1.2.303 : نسبة إنجاز المشاريع المؤسساتية المرتبطة بالعدالة الجنائية

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	70	80	95	100	100	100	2024

- توضيحات منهجية

يحتسب المؤشر حسب الطريقة التالية:

- البسط: مجموع نسب إنجاز المشاريع المؤسساتية المبرمجة (50% للشق التشريعي، و50% للشق المتعلق بتنزيل المشروع).

- المقام: عدد المشاريع المؤسساتية المبرمجة تحت إشراف مديرية الشؤون الجنائية والعفو.

- مصادر المعطيات

- مديرية الشؤون الجنائية والعفو.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

رغم تحديد قيمة مستهدفة لإنجاز جميع المشاريع في أفق سنة 2022، إلا أن الإنجاز مرتبط إلى حد كبير بطول المسطرة التشريعية.

- **تعليق**

إن أزمة السياسة الجنائية الراهنة تكمن في تركيزها على الأجهزة التقليدية للعدالة الجنائية (القضاء-الشرطة القضائية – السجون) التي أثبت الواقع العملي عدم كفايتها لإعطاء أجوبة وتوفير ردود لكافة التحديات والأزمات المطروحة.

ولذلك تتجه السياسة الجنائية المعاصرة إلى تعزيز تلك الآليات والأجهزة التقليدية لمكافحة الجريمة بآليات أخرى مساعدة لها تضمن لها الفعالية والنجاعة في التصدي للإجرام وفي رسم الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بالتصدي للجريمة.

ومن هذا المنطلق، تشتغل وزارة العدل على استحداث مجموعة من الآليات المساعدة في مجال العدالة الجنائية، وذلك إلى جانب أوراش مؤسساتية أخرى ذات الأولوية:

الأوراش المؤسساتية في طور الإنجاز:

1- إعادة هيكلة مديرية الشؤون الجنائية والعفو؛

2- مشروع إحداث المرصد الوطني للإجرام؛

3- مشروع تنميط مكاتب أدوات الاقتناع؛

4- مشروع تعزيز الخدمة الاجتماعية؛

5- تفعيل المرسوم المحدث للجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه، على اعتبار أن وزارة العدل هي من تتولى رئاسة اللجنة وكتابتها الدائمة؛

6- تفعيل المرسوم المحدث للجنة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، وذلك بإحداث الخلية المركزية للتكفل بالنساء ضحايا العنف والخلايا التابعة لها على المستويين الجهوي والمحلي.

- **المشاريع المؤسساتية المبرمجة:**

- مشروع تحديث ومركزة السجل العدلي:

- تفعيل المرسوم المتعلق بتحديد تأليف اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما وكيفية اشتغالها.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

الهدف 3.303: ترشيد الاعتقال الاحتياطي وتعزيز مراقبة أماكن الاعتقال

المؤشر 1.3.303 : نسبة الاعتقال الاحتياطي

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	42,19	40	39	38,50	38	35	2026

- **توضيحات منهجية**

يحتسب المؤشر حسب الصيغة التالية:

- البسط: عدد المعتقلين احتياطيا خلال السنة (النيابة العامة وقضاة التحقيق)؛
- المقام: العدد الإجمالي للساكنة السجنية.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون الجنائية والعفو بتنسيق مع رئاسة النيابة العامة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتأثر هذا المؤشر بعاملين أساسيين أولهما يرتبط بوضعية تطور الجريمة والأرقام التي تسجلها، والثاني يتصل بالمعالجة القضائية لقضايا المعتقلين سواء من خلال ترشيد الاعتقال الاحتياطي أو التعجيل بالبت في هذا النوع من القضايا.

- **تعليق**

يقتضي بلوغ القيمة المستهدفة إدراج تعديلات تشريعية توفر بدائل الاعتقال الاحتياطي، مع استقرار الوضعية العامة لسير المحاكم وعدم تأثرها بظروف خارجية (كجائحة كورونا مثلا).

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

المؤشر 2.3.303 : عدد زيارات المراقبة لأماكن الاعتقال

	الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد زيارات المراقبة لأماكن الاعتقال	عدد	25 625	26 500	26 077	26 758	26 984	**27 211**	**2026**

- **توضيحات منهجية**

يمكن هذا المؤشر من حساب مجموع الزيارات لمخافر الشرطة والدرك والمؤسسات السجنية التي تم القيام بها من طرف قضاة النيابة العامة خلال السنة، من خلال العملية التالية:

- البسط: عدد الزيارات المنجزة؛
- المقام: عدد الزيارات المتطلبة قانونا والخارج مضروب في مائة.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون الجنائية والعفو بتنسيق مع رئاسة النيابة العامة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

مؤشر عددي لا يأخذ بعين الاعتبار مفعول وآثار المراقبة.

- **تعليق**

- مكن انفراج الحالة الوبائية خلال سنة 2021 من تحقيق أفضل للتوقعات التي كان قد ارتكز عليها قانون المالية لسنة 2021 والمحدد في إنجاز 110 % من زيارة أماكن الاعتقال، إذ قام قضاة النيابة العامة سنة 2021 بما مجموعه 25625 زيارة شملت جميع المؤسسات السجنية بالمملكة ومخافر الشرطة القضائية ومؤسسات الأمراض العقلية، ما يشكل 113 % من عدد الزيارات المفترضة قانونا؛
- في سنة 2022، ونظرا لتحسن الوضعية الوبائية فمن المتوقع تحقيق النسبة المستهدفة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الهدف 4.303: حماية حقوق ضحايا الاتجار بالبشر

المؤشر 1.4.303 : عدد التدابير المتخذة من طرف اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	31	25	40	50	60	60	2025

- **توضيحات منهجية**

عهد لوزارة العدل بالإضافة إلى رئاسة اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه، الكتابة الدائمة للجنة وهو ما يقتضي اتخاذها لمجموعة من المبادرات الرامية لتعزيز التنسيق في المجال وأيضا التعريف باللجنة ودورها في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر والوقاية منها وحماية والتكفل بضحاياها وفق مقاربة وطنية تشاركية وشمولية.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون الجنائية والعفو.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتعلق الأمر بمؤشر عددي لا يمكن من إعطاء صورة حول أثار التدابير المتخذة من طرف اللجنة.

- **تعليق**

يتخذ الاتجار بالأشخاص صورا متعددة من بينها تهجير الأشخاص، الاتجار في الأعضاء البشرية، استغلال الأشخاص في السخرة أو العمل القسري أو استغلالهم الجنسي وكذا جريمة تهريب المهاجرين علما أن هذه الجرائم تستهدف على وجه الخصوص النساء والأطفال.

ووعيا من المملكة المغربية بخطورة هذا النوع من الجرائم الماسة بآدمية الكائن البشري فقد بادرت إلى المصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تضم تهريب المهاجرين وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لها.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

وفي إطار دور وزارة العدل المرتبط بالكتابة الدائمة للجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه، فقد تم القيام بالعديد من الإجراءات نذكر منها:

- المصادقة على النظام الداخلي للجنة؛
- الاتفاق على شعار خاص باللجنة؛
- تدارس كيفية عمل اللجنة من خلال إحداث لجان موضوعاتية؛
- المصادقة على مقترح التعاون المقدم من طرف مجلس أوروبا بشأن مواكبة اللجنة في تنزيل بعض صلاحياتها المتعلق بالتكوين وكذا الاطلاع على الممارسات الفضلى في مجال مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه؛
- قيام اللجنة بتجميع المعطيات المتعلقة بالاتجار بالبشر والمتوفرة لدى مختلف القطاعات المتدخلة من أجل القيام بتشخيص أولي لهذه الظاهرة؛
- التوصل باقتراحات لتنفيذ برامج التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المنظمة الدولية للهجرة، مجلس أوروبا...؛

كما تواصل اللجنة عملها من خلال الاشتغال على عدة مستويات:

- إعداد مطويات حول جريمة الاتجار بالبشر؛
- إعداد وصلات إشهارية تواصلية للعموم حول جريمة الاتجار بالبشر؛
- إعداد التقرير السنوي الوطني حول المجهودات المبذولة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه؛
- التحضير لإطلاق حملة "القلب الأزرق" للتحسيس بخطورة جريمة الاتجار بالبشر؛
- التهييئ لبرنامج توأمة مع المرصد الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر بدولة البرتغال.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية
الميزانية
DB

الجزء الثالث

محددات النفقات

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 15 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	996	886	1 882	13,02
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	982	1 854	2 836	19,62
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	5 347	4 392	9 739	67,37
المجموع	7 325	7 132	14 457	100

- جدول 16 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	394	403	797	5,51
المصالح اللاممركزة	6 931	6 729	13 660	94,49
المجموع	7 325	7 132	14 457	100

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- جدول 17 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	694	618	1 312	9,08
جهة الشرق	517	405	922	6,38
جهة فاس - مكناس	881	795	1 676	11,59
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	1 644	2 259	3 903	27
جهة بني ملال - خنيفرة	490	406	896	6,2
جهة الدار البيضاء- سطات	1 122	1 161	2 283	15,79
جهة مراكش - آسفي	655	566	1 221	8,45
جهة درعة - تافيلالت	354	222	576	3,98
جهة سوس - ماسة	520	302	822	5,69
جهة كلميم - واد نون	118	74	192	1,33
جهة العيون -الساقية الحمراء	266	290	556	3,85
جهة الداخلة - واد الذهب	64	34	98	0,68
المجموع	7 325	7 132	14 457	100

تعليق

- **التوزيع حسب الدرجات/الرتب:**

ينتمي أغلب الموظفين العاملين بقطاع العدل لفئتي موظفي الإشراف والأطر والأطر العليا بنسب **19.62%** في فئة موظفي الإشراف و**67.37%** في فئة الأطر والأطر العليا، كما تمثل نسبة النساء بالقطاع ما يقارب **49.33%** من مجموع الموظفين.

- **التوزيع حسب المصالح:**

يتمركز أغلب موظفي وموظفات وزارة العدل بمحاكم المملكة بنسبة **94.49%**، في حين يمثل الموظفين العاملين بالمصالح المركزية نسبة **5.51%**.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

■ **التوزيع حسب الجهات :**

تحظى جهتي الرباط – سلا –القنيطرة والدار البيضاء – سطات بالحصة الأكبر من التوزيع الجغرافي لأعداد الموظفين بالنظر لحجم نشاط المحاكم بهاتين الجهتين وعدد القضايا المسجلة والرائجة بها.

ملاحظة : توزيع الموظفين يتم حسب الدوائر القضائية وفق التقسيم الوارد بالخريطة القضائية للمملكة.

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

بتحليل معطيات جداول بنية أعداد الموظفين يتضح أن توزيع الموظفين سواء حسب الجهات أو المصالح يتسم إلى حد كبير بالتوازن من حيث تمثيلية النساء. إذ نجد تقاربا نسبيا لعدد الإناث والذكور بمعظم الجهات وكذا حسب المصالح حيث تمثل النساء نسبة **50.56%** في المصالح المركزية ونسبة **49.26%** في المصالح اللاممركزة للوزارة.

وفيما يتعلق بتوزيع الموظفين حسب الدرجات والسلالم نجد كذلك توازنا في توزيع الموظفين حسب الجنس في فئة موظفي التنفيذ حيث تمثل النساء نسبة **47.08%** في حين يتجاوز عدد الإناث عدد الذكور في فئة موظفي الإشراف حيث تتجاوز النساء نسبة **65.37%.**

من جهة أخرى نجد أن عدد الذكور يتجاوز عدد الإناث في فئة الأطر والأطر العليا حيث تمثل النساء نسبة **45.10%** الموظفين.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

ج: توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 18 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2023 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	2 711 950 305	14670
المناصب المحذوفة	26 539 191	142
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	81 925 329	1000
عمليات الإدماج	0	0
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	394 773 557	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	3 162 110 000	15670
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	13 362 000	
نفقات الموظفين المتوقعة	3 175 472 000	

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 300 : المواكبة والقيادة

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : بناء و تجهيز المباني الإدارية**

تعمل وزارة العدل على مواصلة المشاريع الاستثمارية الخاصة بتأهيل البنى التحتية بالمحاكم والرفع من مستوى البنايات الملائمة، وذلك لضمان حسن سير العمل القضائي، ويهدف هذا المشروع بالأساس إلى بناء وتجهيز مباني جديدة وتأهيل وصيانة وتجهيز مباني إدارية أخرى غير لائقة على مستوى جميع جهات المملكة، بهدف توفير فضاءات ملائمة لعمل القضاة والموظفين، وكذا تعزيز مستوى الخدمات المقدمة للمتقاضين والمرتفقين.

حيث تطمح الوزارة خلال سنة 2023، والسنوات المقبلة على إنجاز مجموعة من المشاريع نذكر منها على سبيل المثال، مشروع إعادة بناء محكمة النقض وبناء قصور العدالة بكل من تارودانت وإنزكان وبني ملال ومراكش وبناء المحاكم الإدارية بالعيون والداخلة وطنجة والمحاكم التجارية بالعيون والداخلة ومحاكم الاستئناف بطنجة والداخلة والمحاكم الابتدائية بكل من الناظور والمحمدية وسيدي بنور والمراكز القضائية بمريرت وأمزميز وميضار وإفران، وكذا العديد من أقسام قضاء الأسرة إلى غير ذلك من أوراش البناء والتهيئة وكذا مشاريع التجهيز المرافقة لها.

- **مشروع 2 : تدبير الربائد**

تعمل الوزارة على الارتقاء بوضعية الأرشيف بالمحاكم وتسهيل عمليات ترحيله. في هذا الصدد، تتم مواصلة المجهودات المبذولة في جمع وحفظ وصيانة وتنظيم الأرشيف العام بالمحاكم، عن طريق توفير الموارد البشرية واللوجستيكية اللازمة وكل التدابير المواكبة لذلك بما فيها مصاريف الطبع والرقمنة.

والجدير بالذكر، أن الوزارة تعطي أهمية كبيرة لهذا الورش والذي تسعى من خلاله إلى حماية المعطيات والملفات الخاصة بالمحاكم وتوفير المعلومة للباحثين وإحياء الذاكرة القضائية والحفاظ عليها.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **مشروع 3 : توسيع وتجهيز مقر الوزارة**

تعمل الوزارة على تهيئة وتجهيز مقر الإدارة المركزية، وذلك من أجل ضمان سير عمل الموظفين في ظروف ملائمة وحسن استقبال المرتفقين الوافدين على الإدارة المركزية. وفي هذا الإطار، تم تخصيص اعتمادات مالية مهمة لتعزيز البنية التحتية بمقر الوزارة، حيث خصص مبلغ أولي قيمته 26 **مليون درهم** لتهيئة البناية المركزية لوزارة العدل.

- **مشروع 4 : بناء و تجهيز مراكز الأرشيف**

نظرا لأهمية الأرشيف في المجال القضائي، فوزارة العدل تسعى في إطار هذا المشروع، إلى النهوض بالبنى التحتية الخاصة بمراكز حفظ الأرشيف وتجهيزها، والرفع من مستوى البنايات المخصصة لذلك لتسهيل عمليات تدبير الأرشيف، من الجرد والتصنيف والمعالجة وإعداد أدوات البحث المتعلقة به، إلى الحفظ والاستغلال والتثمين والفرز والرقمنة. حيث سيتم خلال سنة 2023، تهيئة كل من المركز الجهوي للحفظ بزايو ومركز الحفظ بمكناس بقيمة إجمالية تفوق 6 مليون درهم.

- **مشروع 5 : انجاز المحكمة الابتدائية ومحكمة قضاء الأسرة بطنجة**

يرمي هذا المشروع إلى الارتقاء بوضعية البنايات والتجهيزات بجهة طنجة تطوان الحسيمة، حيث يندرج في إطار استراتيجية الوزارة الهادفة إلى الرقي بالبنية التحتية للمحاكم على مستوى الدوائر القضائية. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تدشين المقر الجديد للمحكمة الابتدائية وقسم قضاء الأسرة بطنجة خلال سنة 2021،

- **مشروع 6 : انجاز مركز القاضي المقيم بجرادة**

يرمي هذا المشروع إلى الارتقاء بوضعية البنايات والتجهيزات بجهة الشرق، حيث يندرج في إطار استراتيجية الوزارة الهادفة إلى الرقي بالبنية التحتية للمحاكم على مستوى الدوائر القضائية.

- **مشروع 7 : انجاز محكمة الاستئناف بكلميم**

يندرج هذا المشروع في إطار تنزيل مضامين الخريطة القضائية الجديدة التي نصت على إحداث محكمة استئناف جديدة بكلميم، حيث رصدت الوزارة لهذا المشروع مبالغ مالية مهمة برسم السنوات السابقة، وقد تم تدشينها خلال شهر أكتوبر 2022.

- **مشروع 8 : البنية التحتية**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

■ مشروع 9 : البنية التحتية

اعتبارا للأهمية التي تكتسيها الهيكلة المعمارية وإعداد البنى التحتية للمرفق القضائي في إصلاح منظومة العدالة، تسعى الوزارة برسم سنة 2023 من خلال هذا المشروع إلى توفير الفضاءات الملائمة لحسن سير العمل القضائي سواء على مستوى البنايات أو التجهيزات.

فبعد القيام بتشخيص وضعية البنايات المخصصة لإيواء مختلف محاكم المملكة والبرامج العملية المسطرة من أجل المحافظة على تلك البنايات، تعتزم الوزارة اتخاذ مجموعة من التدابير وإطلاق العديد من الأوراش للرفع من نسبة البنايات الجيدة، مع إحداث وبناء عدد من المحاكم الجديدة وتوسعة أخرى، وتحويل عدد من المراكز القضائية إلى محاكم ابتدائية.

أما فيما يخص التجهيز، ستعمل الوزارة على تفويض اعتمادات مالية مهمة للمديريات الفرعية من أجل اقتناء جميع حاجياتها من التجهيزات والمعدات مع مواكبتها وتتبع إعداد وإنجاز الصفقات بهدف تغطية جميع الحاجيات.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تعتزم الوزارة تخصيص مبالغ مهمة لهذا المشروع بميزانيتي التسيير والاستثمار بالإضافة لاعتمادات مهمة من الصندوق الخاص لدعم المحاكم.

- **ميزانية التسيير**

بالنسبة لاعتمادات التسيير المخصصة للمشروع، فهي ترتبط أساسا بالتحملات العقارية للبنايات الإدارية للوزارة وجميع محاكم المملكة والتي يتجاوز عددها 240 محكمة بين استئنافية وابتدائية ومركز قاضي مقيم حيث سيتم تخصيص اعتمادات مالية من أجل تغطية مصاريف الأمن والحراسة والتنظيف وكذا لوازم المكتب وصيانة عتاده ومصاريف مناولة الوثائق والاثاث والمعدات، إلى غير ذلك من المشاريع الهادفة للرقي بالبنية التحتية للمحاكم.

- **ميزانية الاستثمار والصندوق الخاص لدعم المحاكم**

فيما يخص نفقات الاستثمار، فسيتم الاستمرار في توفير الاعتمادات اللازمة لاستكمال أوراش البناء المفتوحة سواء بميزانية الاستثمار أو بالصندوق الخاص لدعم المحاكم على صعيد جميع جهات المملكة.

وخلال سنة 2023، ستعمل الوزارة على الإسراع بتنفيذ أوراش البناء في طور الإنجاز، وكذا الشروع ببناء محاكم جديدة وتوسعة وتهيئة محاكم أخرى. في هذا الإطار، سيتم التركيز على استكمال بناء المحكمة الابتدائية وقسم قضاء الأسرة بتحناوت وقسم قضاء الأسرة بسلا والمحكمة الابتدائية بمكناس إلى غير ذلك من الأوراش المفتوحة.

كما ستعمل الوزارة خلال سنة 2023 على فتح مجموعة من أوراش البناء، ويتعلق الأمر بالخصوص بإعادة بناء محكمة النقض وبناء قصور العدالة بكل من تارودانت وإنزكان وبني ملال ومراكش وبناء المحاكم الإدارية بالعيون والداخلة وطنجة

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

والمحاكم التجارية بالعيون والداخلة ومحاكم الاستئناف بطنجة والداخلة والمحاكم الابتدائية بكل من الناظور والمحمدية وسيدي بنور والمراكز القضائية بمريرت وأمزميز وميضار وإفران، إلى غير ذلك من أوراش البناء.

أما بخصوص مشاريع التهيئة، فستعمل الوزارة على تهيئة محكمة الأسرة بوجدة و تهيئة محكمة الاستئناف بأكادير وفاس والعيون ومكناس والرشيدية والناظور وتهيئة المحاكم الابتدائية بكل من فاس وبوجدور والناظور وتيزنيت وبن جرير إلى غير ذلك من أوراش التهيئة.

كما ستعمل الوزارة خلال سنة 2023، والسنوات المقبلة على إحداث محاكم الأسرة مستقلة وتجهيزها وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى تعميم محاكم الأسرة على كل المناطق.

- **مشروع 10 : تدبير الموارد**

يهتم هذا المشروع بتوفير الموارد اللازمة للسير اليومي لمرفق العدالة بالإضافة إلى تعزيز الطاقم البشري للقطاع، حيث يعتبر مدخلا مهما للارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء والرفع من القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة، لذا ستحاول الوزارة ضمان التغطية المثلى للموارد البشرية على مستوى المحاكم والاهتمام أكثر بالتخصصات النوعية، مع الحرص على توفير تكوين أساسي ومستمر ذي جودة عالية يمكن من تعميق المعارف المهنية للموظفين .

- **ميزانية التسيير**

تعتزم الوزارة تخصيص اعتمادات مالية مهمة لهذا المشروع من ميزانية التسيير، ستمكن من تلبية حاجيات محاكم المملكة فيما يخص أداء الرسوم والمستحقات ومصاريف حظيرة السيارات بالإضافة لتنقل الموظفين ومصاريف التكوين والتداريب وكذا بعض الإعانات والنفقات المختلفة.

<u>الرسوم والمستحقات:</u>

سيخصص مبلغ مالي مهم لتغطية مصاريف الماء والكهرباء بالإضافة لمصاريف المواصلات اللاسلكية والمراسلات البريدية الخاصة بها.

<u>مصاريف التكوين وتنظيم الندوات والتداريب والمؤتمرات:</u>

ستوفر الوزارة الاعتمادات المالية اللازمة درهم لتغطية مصاريف التكوين وتنظيم الندوات والتداريب والمؤتمرات بالإضافة لتغطية تعويضات التنقل المرتبطة بها، وهذا يدخل في صلب أهداف هذا المشروع الذي يروم إلى النهوض بمستوى تكوين موظفي الوزارة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

إعانة تسيير لفائدة المعهد العالي للقضاء

من أجل ضمان تكوين أساسي ومستمر يستجيب لمتطلبات مرفق العدالة، ستقوم الوزارة بتخصيص مبلغ **30 مليون** درهم كإعانة تسيير لفائدة المعهد العالي للقضاء علما بأن الوزارة تطالب برفع هذه الإعانة إلى 40 مليون درهم لتمكينه من الموارد المالية والبشرية وضمان إنجاز برامجه على ضوء وضعيته المستقبلية.

إعانة لفائدة المؤسسة المحمدية لقضاة وموظفي العدل

سيتم تخصيص مبلغ **4,5 مليون** درهم كإعانة لفائدة المؤسسة المحمدية لقضاة وموظفي العدل من أجل تغطية مصاريف التكوين، حيث أن الدورات التكوينية التي يشرف عليها المعهد يتم تنظيمها بمركبات الاصطياف الخاصة بالمؤسسة والتي تنتشر بمدن عديدة بالمملكة، وذلك من أجل تفادي مركزة التكوين بالرباط وكذا ترشيد النفقات.

كما يضم هذا المشروع بعض المصاريف المختلفة كاللباس، حيث ستخصص له الاعتمادات المالية اللازمة. فكما هو معلوم، يتم توفير لباس خاص بالقضاة وموظفي هيئة كتابة الضبط يرتدونه أثناء الجلسات، مما يستدعي توفيره بشكل كاف ومستمر لتغطية الحاجيات.

- **الصندوق الخاص لدعم المحاكم**

فيما يخص الاعتمادات المالية المخصصة للمشروع في إطار برنامج الاستعمال الأولي للصندوق الخاص لدعم المحاكم، فسيخصص جزء كبير منها لتحفيز موظفي هيئة كتابة الضبط من خلال الإعانات الجزافية السنوية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 301 : نجاعة الإدارة القضائية

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

▪ مشروع 1 : أداء المحاكم في الميدان المدني

يرمي هذا المشروع إلى الوقوف على مستوى أداء المحاكم المغربية، من خلال قياس تطور وتيرة البت في القضايا المعروضة على المحاكم بمختلف أنواعها ودرجاتها، وكذا مستوى تنفيذ الأحكام الصادرة عنها، وستخصص له اعتمادات مهمة نفصلها كما يلي:

- **ميزانية التسيير**

تعتزم الوزارة تخصيص الاعتمادات المالية من ميزانية التسيير اللازمة لتنفيذ هذا المشروع في أحسن الظروف، حيث ستمكن من تغطية حاجيات محاكم المملكة وتتضمن مصاريف الرسوم البريدية والمراسلات ورسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية ومستحقات الماء والكهرباء ولوازم المكتب ومواد الطبع والأوراق والمطبوعات وتعويضات التنقل وتغيير الإقامة داخل المملكة وتسوية تنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية وكذا إعانة التسيير لمركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض، بالإضافة إلى تسوية تنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية الصادرة ضد الوزارة.

وسيتم تخصيص مبلغ **300.000,00** درهم كإعانة التسيير لمركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض، وهو عبارة عن مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة يقوم بالعديد من المهام من بينها إصدار ونشر المؤلفات والتقارير والدوريات والمجموعات ذات الطابع القضائي، وكذا استنساخ القرارات ونصوص القوانين والدراسات بالنسبة للمتقاضين والمحامين كما يقوم بإصدار النصوص القانونية والدراسات والتعاليق على الاجتهادات القضائية في حاملات ورقية ومعلوماتية.

- **الصندوق الخاص لدعم المحاكم**

تعتزم الوزارة تخصيص مبالغ مالية مهمة لهذا المشروع في إطار برنامج الاستعمال الأولي للصندوق الخاص لدعم المحاكم، حيث سيتم تخصيصها لتغطية النفقات المرتبطة بالإعانات الخاصة الممنوحة لموظفي هيئة كتابة الضبط، والتي تعطى كتحفيز للموظفين العاملين بوحدات التبليغ والتحصيل على أساس إنتاجيتهم من حيث تحصيل الغرامات. كما سيتم تخصص اعتمادات مالية أخرى للعديد من المصاريف المرتبطة بالسير العادي لعمل المحاكم من قبيل لوازم المكتب ومواد الطبع والأوراق والمطبوعات ومصاريف النشر والطبع واشغال السحب.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

■ مشروع 2 : أداء المحاكم في الميدان الجنائي

يدخل تنفيذ هذا المشروع ضمن الاستراتيجية الرامية إلى الرفع من نجاعة الأداء القضائي، من خلال تبسيط المساطر وجودة الأحكام والخدمات القضائية وتسريع إجراءات البت في القضايا وترشيد الطعون من قبل النيابة العامة وتقليص الطعون ضد الأحكام الصادرة بشأن القضايا البسيطة واحترام سلطة الأحكام القضائية وضمان تنفيذها وتسريع مساطر التنفيذ وضبط وتسريع إجراءات التبليغ.

- **ميزانية التسيير**

ستخصص الوزارة من ميزانية التسيير مبالغ مالية مهمة، ستمكن من تغطية حاجيات محاكم المملكة وتتضمن التعويض المستحق للمفوضين القضائيين في الميدان الجنائي والرسوم البريدية ومصاريف المراسلات ورسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية ومستحقات الماء والكهرباء ولوازم المكتب ومواد الطبع والأوراق والمطبوعات وتعويضات التنقل وتغيير الإقامة داخل المملكة ومصاريف القضاء الجنائي.

كما سيتم تغطية التعويضات المخولة للمفوض القضائي لقيامه بعمليات التبليغ وبإجراءات تنفيذ الأوامر والأحكام والقرارات في الميدان الجنائي والتي لها قوة تنفيذية بناء على القانون رقم 81.03 المتعلق بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين والقرار المشترك لوزير العدل ووزير الاقتصاد و المالية المتعلق بتحديد التعويض الذي يتقاضاه المفوضون القضائيون عن مزاولة مهامهم في الميدان الجنائي.

بالإضافة إلى ذلك سيتم تغطية مصاريف القضاء الجنائي والتي تشمل :

- مصاريف نقل المتهمين إلى هيئات التحقيق أو الحكم وكذا إن اقتضى الحال، مصاريف نقل المحكوم عليهم من مكان اعتقالهم إلى مقر المحكمة المطلوب منهم الإدلاء بشهادتهم لديها، إذا تعذر نقلهم بوسائل إدارة السجون؛

- مصاريف نقل أوراق الإجراءات وأدلة الإثبات؛

- مصاريف تسليم المتهمين أو المحكوم عليهم والمصاريف التي يستلزمها تنفيذ الإنابات القضائية الواردة من بلد أجنبي أو الموجهة إليه وكذا جميع المصاريف الأخرى المتعلقة بالإجراءات الجنائية في الميدان الدولي؛

- الأتعاب والتعويضات المستحقة للخبراء والتراجمة ومصاريف الترجمة؛

- التعويضات المستحقة للشهود؛

- مصاريف حراسة الأختام ومصاريف الإيداع في المحجز؛

- مصاريف إلقاء القبض المستحقة لمأموري القوة العمومية لقاء تنفيذ سندات قضائية؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- التعويضات المستحقة للقضاة ومأموري كتابات الضبط في حالة تنقل وللمسعفات الاجتماعيات للقيام بعمل يدخل في نطاق اختصاصاتهم فيما يرجع إلى القضاء الجنائي، أو إذا كانت المصاريف داخلة في حكم مصاريف القضاء الجنائي وفقا لأحكام المادة 3 بعده؛

- مصاريف الاتصالات البريدية والبرقية والتليفونية السلكية أو التليفونية أو البرقية اللاسلكية وكذا مصاريف حمل الرزم إذا دعت إلى ذلك ضرورة التحقيق أو الحكم في الإجراءات الجنائية؛

- مصاريف تنفيذ الأحكام الجنائية؛

- مصاريف شهر الأحكام والأوامر القضائية؛

- مصاريف دعاوى إعادة النظر والتعويضات المستحقة لضحايا الأخطاء القضائية.

- **الصندوق الخاص لدعم المحاكم:**

كما تعتزم الوزارة تخصيص مبالغ مالية مهمة في إطار برنامج الاستعمال الأولي للصندوق الخاص لدعم المحاكم وذلك لأداء الإعانات الخاصة الممنوحة لموظفي هيئة كتابة الضبط وتغطية لوازم المكتب ومواد الطبع والأوراق والمطبوعات، بالإضافة إلى لوازم العتاد التقني والمعلوماتي والتي ستمكن من تلبية حاجيات المحاكم من وسائل للعمل.

- **مشروع 3 : الولوج إلى القانون والعدالة**

يكتسي الولوج إلى العدالة طابعا مهما، إذ يعتبر أحد المقومات الأساسية لتحقيق محاكمة عادلة، ومن هنا تبرز أهمية هذا المشروع الذي يهدف إلى استحضار الوسائل والآليات الواجب توفيرها لضمان الولوج الفعلي إلى القانون والعدالة، من خلال تطوير نظام المساعدة القضائية، بالعمل على تسريع إجراءاته وتوسيع مجالاته، وكذا تعميم المعلومة القانونية والقضائية على المواطنين باستعمال وسائل التواصل الحديثة، وكذا تقريب القضاء من المتقاضين بإحداث وحدات جديدة.

- **ميزانية التسيير**

تعتزم الوزارة تخصيص مبلغ أولي بقيمة **30.000.000,00** درهم من ميزانية التسيير لتغطية مصاريف المساعدة القضائية ويتعلق الأمر بمصاريف أتعاب الدفاع المعين في إطار المساعدة القضائية.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

❖ الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المعهد العالي للقضاء
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	30.000.000
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	يساهم المعهد العالي للقضاء في نجاعة الإدارة القضائية من خلال التكوين الأساسي والمستمر للقضاة وموظفي هيأة كتابة الضبط العاملين بمحاكم المملكة.
الأنشطة	- التكوين الأساسي للملحقين القضائيين والتكوين المستمر للقضاة؛ - التكوين الأساسي والتكوين المستمر لكتاب الضبط؛ - التكوين الأساسي والمستمر لمساعدي القضاء؛ - التكوين لفائدة أطر الإدارات والمؤسسات العمومية.
المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المعهد العالي للقضاء
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	
الأنشطة	

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 302 : تحديث المنظومة القضائية والقانونية

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

▪ مشروع 1 : الأداء التشريعي والتنظيمي

تهدف الوزارة من خلال هذا المشروع إلى تحديث وتطوير الترسانة التشريعية والتنظيمية، والعمل على تجويد الترسانة القانونية، وملاءمتها مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المملكة المغربية، ومواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية على المستويين الوطني والدولي، وكذا العمل على تنزيل مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية المضمنة في المخطط التشريعي للحكومة بالنسبة لوزارة العدل. وسيخصص لهذا المشروع اعتمادات مهمة نفصلها كما يلي:

- **ميزانية التسيير**

تعتزم الوزارة تخصيص اعتمادات مالية مهمة من ميزانية التسيير من أجل إنجاز هذا المشروع، ستمكن من تغطية حاجيات قطاع العدل وتتضمن هذه الحاجيات:

<u>اشتراكات في الهيئات الجهوية والدولية</u>

تغطية مصاريف اشتراك وزارة العدل في بعض الهيئات كجمعية المحاكم العليا المستعملة للغة الفرنسية والجمعية الدولية للمحاكم العليا الإدارية ومجلس وزراء العدل العرب ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص. وهي كلها هيئات تساهم في تحسين الأداء التشريعي والتنظيمي لوزارة العدل من خلال ربط علاقات تعاون على المستوى القضائي، تستفيد بموجبها الوزارة من خبرة ودعم هذه الهيئات والمنظمات في قضايا ذات اهتمام مشترك، مما يشكل فرصة مهمة لتسريع برنامج إصلاح منظومة العدالة.

<u>مصاريف النشر والطبع واشغال السحب</u>

تسديد مصاريف طبع ونشر النصوص القانونية.

<u>تعويضات التنقل وتغيير الاقامة داخل المملكة</u>

تغطية المصاريف المرتبطة بأداء تعويضات التنقل المرتبطة بتنفيذ هذا المشروع.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

■ مشروع 2 : المحكمة الرقمية

تواصل وزارة العدل تكريس مجهوداتها من أجل تنزيل الورش الاستراتيجي المتمثل في مخطط التحول الرقمي للعدالة. في هذا الإطار، تعكف الوزارة على إنجاز برنامجها المتواصل لتحديث محاكم المملكة من حيث التجهيزات المعلوماتية، إذ تقوم بمواصلة تغطية حاجيات المحاكم من التجهيزات المعلوماتية وتقوية البنية التحتية المعلوماتية من خلال برمجة مجموعة من المشاريع التي تروم تقوية البنية التحتية المعلوماتية على مستوى الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة والمحاكم وكذا تعزيز أمن نظم المعلومات المستعملة وتعزيز حكامة البيانات المنتجة، بالإضافة إلى تحديث الترسانة القانونية الناظمة لمجال إدخال التكنولوجيات الحديثة في مجال تصريف العدالة بالمحاكم، وذلك وفقا للقواعد والمعايير المعمول بها وطنيا ودوليا.

وموازاة مع هذه الأوراش الكبرى، يتم الاشتغال بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية "PNUD" لإنجاز مجموعة من مشاريع الرقمنة والتحديث، من قبيل مشروع رقمنة صندوق التكافل العائلي ومشروع التبادل الإلكتروني مع العدول، إلى غير ذلك من المشاريع المحورية المزمع إنجازها في هذا الشأن.

- **ميزانية التسيير**

ستخصص الوزارة لمشروع المحكمة الرقمية اعتمادات مالية مهمة من ميزانية التسيير من أجل تغطية المصاريف المرتبطة بالقيام بالمهام في إطار هذا المشروع.

- **الصندوق الخاص لدعم المحاكم**

تعتزم الوزارة تخصيص اعتمادات مالية من برنامج الاستعمال الأولي للصندوق الخاص لدعم المحاكم ستمكن من تغطية حاجيات محاكم المملكة وتتضمن:

<u>شراء عتاد معلوماتي و برامج معلوماتية</u>

شراء العتاد والنظم المعلوماتية والتي ستمكن المحاكم والإدارة المركزية من تفعيل نظامها المعلوماتي بشكل يضمن تضمين جميع المعطيات الخاصة بالقضايا وتتبع مآلها واستخراج الاحصائيات الخاصة بها.

<u>مصاريف الرقمنة والفهرسة</u>

تغطية مصاريف الرقمنة والفهرسة والتي ستمكن المحاكم والإدارة المركزية من تسهيل الإجراءات القضائية والتخلي عن السجلات والمطبوعات الورقية المحررة يدويا.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 303 : تعزيز الحقوق والحريات

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : الاعتقال الاحتياطي**

يهدف هذا المشروع إلى دعم جهود رئاسة النيابة العامة ماديا ولوجستيا من أجل التقليص من الاعتقال الاحتياطي الذي يعد أحد الأسباب المباشرة المسؤولة عن ظاهرة الاكتظاظ، عبر تقليص مدد الاعتقال الاحتياطي مع ترسيخ صبغته الاستثنائية، وتطوير الآليات البديلة للاعتقال، وجعل زيارة القضاة والمسؤولين القضائيين للسجون مناسبة حقيقية لمراجعة قضايا المعتقلين الاحتياطيين، بالإضافة إلى تفعيل دور قاضي تطبيق العقوبة بتحديد وتوضيح اختصاصاته مع إعطائه حق البت في بعض العقوبات التأديبية الموكولة لمدير المؤسسة السجنية.

- **ميزانية التسيير**

ستخصص الوزارة مبلغا ماليا مهما من ميزانية التسيير تتضمن أساسا بعض المصاريف التي ستمكن وكلاء الملك من القيام بالمهام المرتبطة بترشيد الاعتقال الاحتياطي، ويتعلق الأمر أساسا بمصاريف الماء والكهرباء والمواصلات اللاسلكية.

- **مشروع 2 : حماية حقوق المعتقلين**

يرمي هذا المشروع إلى دعم جهود النيابة العامة ماديا ولوجستيكيا من أجل تعزيز آليات الإشراف على مراقبة السجون، والحيلولة دون انتهاك حقوق السجناء والسجينات، واحترام مضامين القوانين الوطنية منها والدولية، ويتعلق الأمر كذلك بإصلاح منظومة السياسة الجنائية، وكل التدابير المواكبة لها، ومحاربة ظاهرة الاكتظاظ بصفتها تشكل أساسا للعديد من الانتهاكات الخطيرة التي تطال مجال الخدمات، الصحة، النظافة، التغذية، والأمن من جهة وإعادة التأهيل من جهة أخرى.

ستخصص الوزارة في إطار هذا المشروع مبلغا ماليا مهما من ميزانية التسيير قصد تغطية المصاريف المرتبطة بهذا المشروع، ويتعلق الأمر أساسا بمصاريف الماء والكهرباء والمواصلات اللاسلكية.